التعاون الصناعي
في الخليج العربي

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

العدد 102 سبتمبر 2012

إطلاق "مركز المناولة والشراكة الصناعية" في الدوحة ديسمبر المقبل

GOIC
التعاون الصناعي في الخليج العربي
العدد 102 سبتمبر 2012

برامج التدريب والتأهيل للنصف الثاني من العام 2012

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

تعقد

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك"

مجموعة من الدورات التدريبية وورش العمل

- Workshop "Competitiveness I" — 23 - 27 سبتمبر / الدوحة - قطر
- "Implementation of Montreal Protocol Industrial Development" — 1-3 أكتوبر / الدوحة - قطر
- الدورة التدريبية "ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة" — 14 – 17 أكتوبر / عمان - الأردن
- الدورة التدريبية "إعداد الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي" — 18 – 20 نوفمبر / الدوحة - قطر
- الدورة التدريبية "كيف تبدأ مشروعاً صناعياً" — 26 – 29 نوفمبر / الدوحة - قطر
- الدورة التدريبية "إدارة المكتبات" — 3 – 5 ديسمبر / الدوحة - قطر
- Workshop "Competitiveness II" — 9 – 13 ديسمبر / الدوحة - قطر

سارعوا بالتسجيل والاشتراك
حسم 25 % للمشاركة في ثلاث دورات
و20 % للمشاركة في دورتين حسومات خاصة للمجموعات

تقدم هذه الدورات مجموعة من خبراء «جويك» وخبراء دوليون من ذوي الاختصاص

لمزيد من المعلومات الاتصال على الأرقام التالية:

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية - برنامج التدريب وتنمية القدرات
ص. ب. 5114 - الدوحة / قطر - هاتف (974+) 44858888 - 44858717 (974+)
فاكس: 44831465 (0974+) - بريد إلكتروني: tcd@goic.org.qa
الموقع الإلكتروني: www.goic.org.qa

جويك

بيت الخبـــرة الخليجـــي الأول
في مجـال الاستشارات الصناعية

التعاون الصناعي
في الخليـج العـــربي

دورية ربع سنوية تصدرها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك". تعنى بنشر أخبار وتقارير ولقاءات في قطاع الصناعة، إضافة إلى مقالات حول التوجهات الصناعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن وتطبيقات التقنية الحديثة.

وكل ما ينشر من آراء يعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا يعبر بالضرورة عن رأي المنظمة، ويتحمل الكاتب مسؤولية قوانين حقوق النشر.

التعاون الصناعي
في الخليـج العـــربي

دورية صناعية ربع سنوية

تصدرها

GOIC
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

المشرف العام
الأمين العام للمنظمة
عبد العزيز بن حمد العقيل

رئيس التحرير
ياسر بن عبد العزيز الفسلان

مديرة التحرير
عبير عادل جابر

سكرتيرة التحرير
منى محمد أبو صيام

المخرج الفني
حسن أحمد حسن

هيئة التحرير
إدارة تطوير الأعمال والتسويق

للمراسلة والاستعلام
سكرتيرة التحرير
منى ابو صيام
هاتف:
+ 974 44 858 711
+ 974 44 858 888
بريد إلكتروني:
muna@goic.org.qa

المحتويات

الأمين العام عبد العزيز العقيل:
"جويك" رؤية مستقبلية واضحة.. وطموح غير محدود — 5

ملف العدد:
"جويك" تطلق بوابتها التفاعلية المتطورة + IMI ..
تحويل البيانات إلى معرفة — 6

إطلاق
"مركز المناولة والشراكة الصناعية"
في الدوحة ديسمبر المقبل — 32

ممدوح هبرة:
٣١ سنة بين الأرقام والبيانات في "جويك" — 50

جمال بنون يكتب:
ما زلنا نستورد البيض — 42

مواضيع أخرى:

★ الاستثمار في تقنية المعلومات في دول الخليج — 48

★ التنمية الاقتصادية كعملية لتوسيع حريات البشر — 26

★ أصدارات جديدة من "جويك" — 41

★ مدن أبو ظبي الصناعية تجعل الإمارة وجهة متميزة للاستثمار — 58

★ ملخص ملف لفرصة استثمار صناعي: مشروع إنتاج الخيوط الجراحية — 23

★ أخبار الصناعة — 54

★ وصل حديثاً — 52

★ فعاليات صناعية قادمة — 53

★ كلمة رئيس التحرير — 64

★ GCC Food Processing: Opportunities Through the Value Chain Analysis — 63

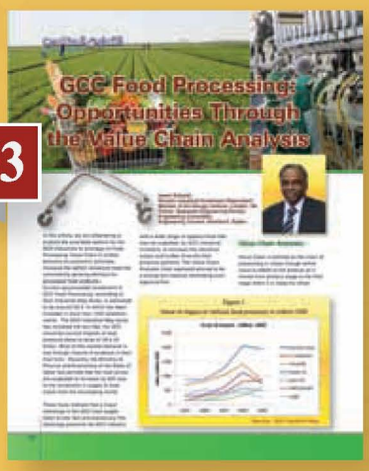

جويك

بيت الخبـــرة الخليجـــي الأول
في مجـال الاستشارات الصناعية

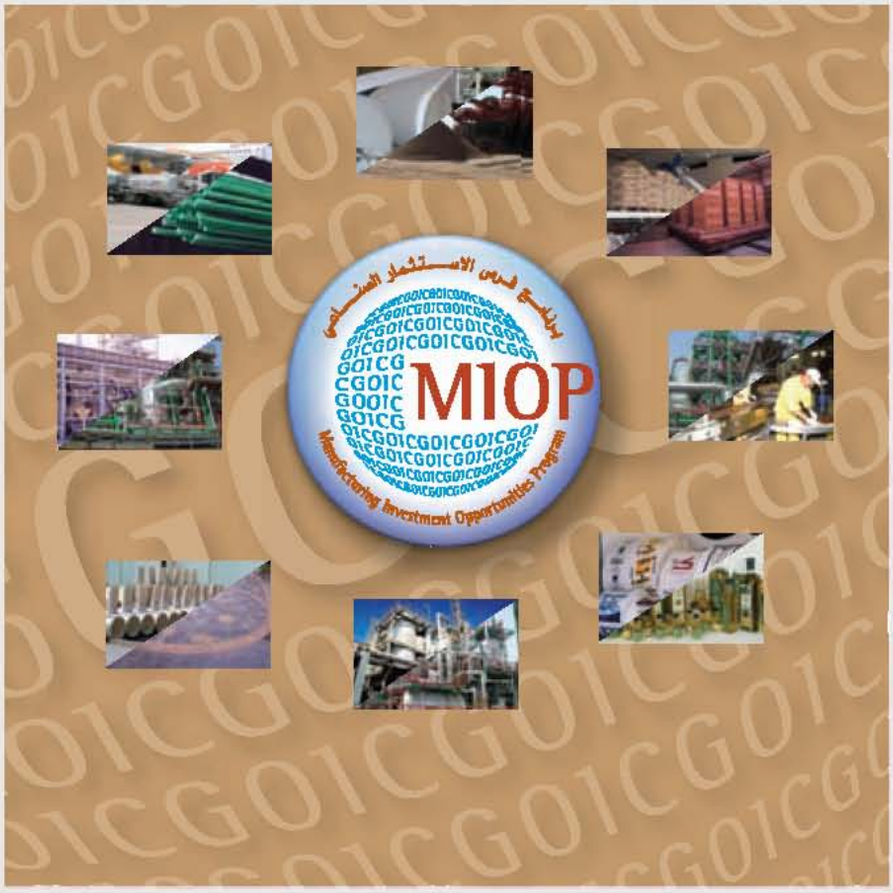

برنامج فرص الاستثمار الصناعي (MIOP)

يحدد هذا البرنامج فرص الاستثمار ذات الجدوى الاقتصادية في مختلف القطاعات الصناعية، ويسعى لإيجاد مشاريع جديدة والترويج لها مع مراعاة مجموعة معايير متقدمة تناسب المستثمرين على الصعيدين الإقليمي و/ أو المحلي وتتوافق مع تطلعاتهم. وكذلك يوفر المبادئ التوجيهية الخاصة بالربحية، بالإضافة إلى متطلبات التنفيذ. ويتم طرح هذه الفرص من خلال مختلف الفعاليات التي تنظمها "جويك" في الدول الأعضاء.

كلمة الأمين العام لـ "جويك"

رؤية مستقبلية واضحة.. وطموح غير محدود

تعمل منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) وفق نهج يدفعها للعمل الدؤوب لتحقيق الإنجاز تلو الآخر والهدف تلو الهدف. فلا يتوقف طموح المنظمة عند إنجاز مشروع ما، أو تحقيق هدف من أهدافها.

من هذا المنطلق، تعمل "جويك" على إرساء مفهوم التدريب الصناعي، باعتباره من ضرورات تطوير القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون. وفي سبيل تحقيق ذلك دأبت المنظمة خلال السنوات الماضية على عقد عشرات الدورات التدريبية وورش العمل المتخصصة، وكان لها الدور الريادي في هذا المجال. وتأكيداً منها على أهمية التدريب، أنشأت "جويك" برنامج التدريب وتنمية القدرات، الذي استطاع أن يلعب دوراً مهماً في رفع الكفاءة التخطيطية لدى المؤسسات المعنية باقتصادات الدول الأعضاء في المنظمة، من خلال تعزيز وتوسيع القدرات والطاقات البشرية الصناعية الفردية والمؤسساتية في المنطقة.

وتستكمل "جويك" من خلال هذا البرنامج خطتها الهادفة لتنمية القدرات البشرية للعاملين في القطاع الصناعي، فتقدم لهم خلال الفترة المقبلة دورات تدريبية تحت عناوين منوعة؛ منها "كيف تبدأ مشروعاً صناعياً"، و"ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، و"إعداد الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي" و"إدارة المكتبات"، إلى جانب ورش عمل متخصصة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، منها "التنافسية" و"تطبيق اتفاقية مونتريال والتنمية الصناعية".

من جهة أخرى، تواصل "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" سعيها لترسيخ برامج المناولة والشراكة الصناعية في دول الخليج، وخصوصاً بعد إطلاق مركز المناولة في عدد من دول مجلس التعاون كالإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين. وفي هذا السياق تقوم "جويك" بالعديد من المبادرات الهادفة لتفعيل برنامج المناولة والشراكة الصناعية في الخليج، من خلال تنظيم معرض وملتقى خليجي يساهم في تطوير القطاع، وتنمية الشراكات الخليجية بين الموردين والآمرين بالأعمال لقطاعات صناعية متنوعة.

ويأتي تنظيم مثل هذه الفعاليات انطلاقاً من سعي "جويك" لتعزيز الربط الصناعي وإجراء التوافقات والشراكات الصناعية على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث تعتبر من الوسائل المهمة التي تسعى إليها المنظمة من خلال برنامجها الخليجي للمناولة والشراكة الصناعية (GCC SPX).

وفي مجال آخر، وتطبيقاً لتوصيات مؤتمر الصناعيين الثالث عشر الذي عقدته "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" مطلع العام ٢٠١٢ في الرياض في المملكة العربية السعودية، تسعى المنظمة لترسيخ استخدام البحث والتطوير والمكتسبات الصناعية في دول مجلس التعاون في تفعيل رأس المال البشري في المنطقة للمنافسة في القرن الحادي والعشرين، من خلال القيام بمبادرة لتبني أعمال المخترعين الخليجيين والترويج لها، وإتاحة الفرصة للمستثمرين والمؤسسات الصناعية والجامعات وبنوك التنمية لاستقطاب الاختراعات والابتكارات الناجحة.

وتسعى "جويك" من خلال هذه المبادرة لإيجاد منبر للمخترعين والمبدعين في مجالات الأعمال التجارية والصناعية، وشبكة للتعاون المتبادل واكتساب الخبرة، والحصول على الفرص المتاحة في مختلف الجوانب التنموية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي، بما يعود بالنفع على الاقتصادات الوطنية والمواهب البشرية.

وإلى جانب هذه المشاريع الضخمة التي تعمل عليها "جويك"، تتواصل التحضيرات لمؤتمر الصناعيين في دورته الرابعة عشرة، وكذلك تعكف إدارات المنظمة على إنجاز أكثر من مشروع، كلها تشكل إضافة نوعية لعمل "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" وتبلور رؤيتها القائمة على كونها "بيت خبرة ذا سمعة عالمية ومتميزاً في مجال تقديم الخدمات الاستشارية الصناعية".

الأمين العام

عبد العزيز بن حمد العقيل

"جويك" تطلق بوابتها التفاعلية المتطورة IMI +

تحويل البيانات إلى معلومات، والمعلومات إلى معرفة

تواصل "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) مسيرتها الغنية كبيت الخبرة الاستشارية الرائد في الخليج العربي، وفي سعيها لتحديث نظام المعلومات الخاص بها، قامت المنظمة بإنجاز تطوير إستراتيجي، تمثل بإطلاق البوابة التفاعلية المتطورة لمعلومات الأسواق الصناعية (Industrial Market Intelligence- IMI Plus)؛ بهدف تقديم المعرفة وأدوات تحليل المعلومات للمستخدم، وليس فقط تقديم معلومات أولية.

وقد التقت مجلة "التعاون الصناعي في الخليج العربي" الأستاذ أحمد ضيف الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات في "جويك"، "مايسترو" هذا المشروع، وتعرفت منه على التطوير الحاصل في البوابة التفاعلية، فاعتبر أنها "تشكل البنية التحتية للعشر سنوات المقبلة في نظم المعلومات بالمنظمة، مما سيجعلها في مصاف المؤسسات التي لديها أصول معرفية عبر نظام معلوماتي متطور"، مشدداً على أن "جويك" ستنافس، وربما تتقدم على مقدمي المعلومات في الخليج، وحتى في الشرق الأوسط. وتوقع ضيف أن "تكون المنظمة في موقع متقدم عن أقرانها"، قائلاً: "أكاد أدعي أنه لا توجد مؤسسة في الخليج من القطاعين الخاص والعام لديها هذه الإمكانيات والمعلومات".

وأكد ضيف أن "النظام الجديد نحن صممناه وطورناه، والمنتجات فيه هي من إنتاج كل من دائرة معلومات الأسواق، ودائرة تقنية المعلومات في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية تحت قيادتي وإشرافي، وهذا نظام لا يباع في الأسواق".

وهذه البوابة المعرفية يمكن الوصول إليها بسهولة، وتوفر لأصحاب المصلحة وللمنطقة مجموعة من البيانات الدقيقة والمحدثة، والإحصاءات والبيانات الحكومية المعتمدة في القطاعات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. ومن خلال بوابة "آي أم آي بلس" (www.imiplus.goic.org.qa) يستطيع المشترك الوصول إلى واحدة من أكثر قواعد البيانات الشاملة والموثوقة، التي تم تصنيفها وتحليلها من قبل خبراء "جويك" في إدارة المعلومات الصناعية. وتعتبر هذه القاعدة

ملف من إعداد: عبير جابر

الأمين العام المساعد أحمد ضيف: لا توجد مؤسسة في الخليج لديها هذه الإمكانيات والمعلومات

مصدراً قيّماً للمعلومات التي لا غنى عنها لإجراء البحوث القائمة على المعلومات، وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية، والوصول إلى القرارات التجارية السليمة.

الإطلاق التجريبي

أطلقت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في 29 يوليو الماضي، البوابة التفاعلية المتطورة لمعلومات الأسواق الصناعية، بشكل تجريبي على شبكة الإنترنت لفئات محددة من المستخدمين، هي: الوزارات وأعضاء مجلس المنظمة، وخبراء المنظمة، والمشتركون الحاليون في البوابة التفاعلية (IMI)، ومجموعات أخرى، وذلك بهدف معرفة ردود أفعال وملاحظات المستخدمين على التطوير الحاصل، وإدخال التحسينات والتطويرات على البوابة التفاعلية، بما يضمن رضا المستخدمين.

وقد شمل الإطلاق التجريبي -الذي استمر لمدة ثلاثة أسابيع- منتجين هما: محرك بحث متميز ولوحة مؤشرات (Indicators Dash-board)، بينما سيطلق المنتج الثالث وهو المستكشف (Explorer) في ديسمبر المقبل.

وتمكن المستخدمون خلال الفترة التجريبية من الحصول على الكثير من المميزات والخصائص أهمها:

★ الوصول إلى أكثر من 100 تقرير باستخدام أحدث تقنيات أنظمة (Business Intelli-gence) واستخلاص البيانات المتشابكة من أحدث قواعد البيانات الصناعية والتجارية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي.

★ توفير ثروة من المعلومات والبحوث للصناعيين والمستثمرين والمحللين في كل من القطاعين العام والخاص، وذلك بهدف إنجاز دراسات الجدوى باستخدام معلومات دقيقة ومحدثة، واكتشاف الفرص الاستثمارية الواعدة في دول مجلس التعاون.

★ التعرف على حجم الأسواق الخليجية لمنتج أو سلعة معينة، والتبادل والميزان التجاري بين دول المجلس وباقي دول العالم، وحسب مجموعات الدول، ومسار الصادرات والواردات حسب السلعة، والعلاقات التصميمية في دول المجلس لكل سلعة حسب التصنيف العالمي (ISIC)، وجميع البيانات الخاصة بالمنشآت الصناعية الخليجية (لكل دولة) القائمة والمرخصة، مصنفة حسب النشاط الصناعي، وكذلك التوزيع الجغرافي للصناعة.

★ الحصول على تحليل لبيانات التجارة الخارجية الخليجية، ولكل دولة على حدة، وكذلك تحليل لتطور الصناعة التحويلية الخليجية.

للتعرف على مزايا البوابة التفاعلية المتطورة لمعلومات الأسواق الصناعية (IMI+)، أجرت مجلة "التعاون الصناعي في الخليج العربي" لقاء مع الأستاذ أحمد ضيف الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات.

أوضح الأمين العام المساعد أن هناك منتجين في "جويك" هما "نظام المعلومات الحالي والنظام الجديد، الذي أطلق في مرحلة تجريبية في 29 يوليو الماضي، لمدة ثلاثة أسابيع لعينات مختارة من المستخدمين الحاليين، ومن المؤسسات المالية والاستثمارية، وبعض المؤسسات الاستشارية وأعضاء مجلس الإدارة في المنظمة، ووزارات وصناع القرار، وأيضاً جامعات ومراكز بحوث، وغرف التجارة والصناعة".

ويوضح أن "النظام الحالي (IMI Portal)، هو نظام معلوماتي طورته "جويك" من بنك معلومات في منتصف التسعينيات، مبني على تقنية قواعد البيانات المنفصلة عن بعضها البعض، وهي خمسة، قاعدة الصناعات الخليجية، وقاعدة التجارة، وقاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية، وقاعدة فرص الاستثمار، وقاعدة الخبراء".

ويفند ضيف الفرق بين نظامي المعلومات المستخدم حالياً والجديد، فيشير إلى أن التطوير الذي حصل في النظام الحالي هو تطوير تقني ومعرفي أيضاً، فالتطوير التقني تجسد في أن النظام الحالي (IMI Portal) بدأ تطويره باستخدام تقنية "أوراكل" لقواعد البيانات وتقنية (IBM web sphere). ثم أجريت التغييرات على النظام، وتم استخدام تقنية (Microsoft SQL server) لقواعد البيانات، واستخدام أداة التطوير (ASP.net)، وحالياً مع (IMI+)، تم التطوير الجذري وبناء (Business Intelli-gence System) باستخدام تقنية (SAP business Object) مع تطوير هيكلة جديدة لقواعد البيانات باستخدام (MS SQL server)، حيث تم بناء الترابط المنطقي لتلك القواعد، لتكون البيانات شاملة ومترابطة، وبالتالي أصبح البحث والحصول على المعلومة أسهل.

ما أن النظام الحالي -كما يوضح ضيف- كان يُفقد المستخدم ميزة أن تتحول المعلومات إلى معرفة، فكان يبحث عن معلومات أولية، ولم يكن بإمكانه البحث عن موضوع، وكان يجمع المعلومات من القواعد المنفصلة كلها، ومن ثم يحللها ليصل إلى النتائج التي يبحث عنها في الموضوع الذي يريده، وكانت هذه إحدى السلبيات فيه.

أهداف التطوير

يشير الأمين العام المساعد إلى أن المنظمة كان لديها تشخيص وتحليل لسلبيات النظام الحالي، وكانت لديها خطة لتطويره، وفي العام 2011 تم اعتماد ميزانية لتطوير نظام المعلومات تطويراً إستراتيجياً يهدف إلى ما يلي: أولاً: أن نقدم للمستخدم معرفة وأدوات تحليل للمعلومات تساعده في الحصول على المعرفة. ثانياً: هذا النظام الجديد سيكون بنية تحتية للعشر سنوات المقبلة في نظم المعلومات بالمنظمة، ما سيجعلها في مصاف المؤسسات التي لديها أصول معرفية عبر نظام معلوماتي متطور، وبالتالي تكون منافسة، وربما متقدمة، على مزودي المعلومات في الخليج، بل وفي الشرق الأوسط. ويستطرد ضيف: "وأدّعي أن مع هذا النظام الجديد لا توجد مؤسسة في دول الخليج من القطاعين الخاص والعام لديها هذه الإمكانيات والمعلومات. وبالتالي سيضع النظام المنظمة في موقع متقدم عن أقرانها".

والهدف الثالث للتطوير كما يشرحه ضيف: "في السنوات الأربع الماضية أطلقت المنظمة مبادرات حول الصناعات المعرفية، وحول خارطة الصناعات الخليجية ومؤتمرات ومنتديات للمخترعين والصناعات المعرفية، وبالتالي تشعر المنظمة أن النقص أو أحد النواقص في أن تتحول الصناعات الحالية إلى صناعات معرفية هو توافر المعرفة وأدوات التحليل، وليس فقط المعلومة عند الصناعيين والمستثمرين والباحثين في مراكز البحوث والدراسات، وسهولة الوصول إليها والحصول عليها.

تقنيات حديثة

في سياق عرضه لأبرز التغييرات التي طرأت على البوابة التفاعلية، يوضح ضيف أنه تم استبعاد "قواعد البيانات المجزأة، واستخدمنا ما يطلق عليه Business Intelligence Tool

وتحديداً مفاهيم Data Warehousing، وليس Data Bases Transactional، مما يتيح لنا أن نعمل slices and dices في كل المعلومات، وهذه ميزة؛ لأن أدوات التحليل تسير في مختلف محتويات قواعد البيانات".

ويضيف: "التقنية التي استخدمناها هي Online Analytical Process OLAP، وسيكون هناك أدوات لتحليل المعلومات وتحويلها إلى مفاهيم ومعرفة. إذن المستخدم لا يحتاج لتجميع المعلومات من قواعد مختلفة، ليحللها للوصول إلى نتائج أو معرفة، ففي النظام الجديد أدوات التحليل متوفرة وتختصر الجهد والتعب على المستخدم".

ويوضح ضيف أنه أثناء تطوير (IMI+): "اتخذنا قراراً بأن تكون المعلومات دون قيود أمنية معلوماتية وأيضاً تنظيمية، وبالتالي ما ينشر في الجريدة الرسمية سينشر في النظام المعلوماتي الجديد، فإذا نشرت معلومات حول أي مصنع أو وحدة صناعية من تسجيل وكمية الإنتاج والطاقات التصميمية وغيرها في الجريدة الرسمية سينشر لدينا".

ويشدد ضيف على أن النظام الجديد "نحن صممناه وطورناه، والمنتجات فيه هي من إنتاج كل من دائرة معلومات الأسواق، ودائرة تقنية المعلومات في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، تحت قيادتي وإشرافي. وهو نظام لا يباع في الأسواق".

المنتجات الثلاثة

أثناء عملية تطوير النظام تم تطوير ثلاثة منتجات ستطلق هذا العام، وفق ما أعلنه الأمين العام المساعد، "والنظام يسمح للمنظمة بتطوير منتجات أخرى جديدة، تزود فيها المجتمع الصناعي والتجاري في دول الخليج".

وشرح ضيف ماهية المنتج الأول، وهو "يسمى التقارير Reports ، ويعتمد على تقنية البحث الحر، حيث يمكن البحث عن اسم شركة، أو دولة، أو منتج، أو نشاط صناعي، أو عن الرقم التجاري للبضاعة Code HS، أو الرقم الدولي للنشاط الصناعي ISIC Code".

ويضيف: "عند البحث في هذا المنتج سيحصل المستخدم على 6 تصنيفات لكل التقارير حول كلمة البحث المتواجدة في قواعد بيانات المنظمة، أي في نظام المعلومات. والتصنيفات هي:

1 - التقارير المتعلقة بالدولة: (تقارير صناعية وتجارية واقتصادية ومعلوماتية عن الدولة).

2 - تقرير عن المنتجات.

3 - الأنشطة الصناعية.
4 - المواد الأولية.
5 - الفرص الاستثمارية.
6 - الشركات".

ويوضح ضيف: "سيحصل المستخدم على مجموعة تقارير متواجدة في النظام المعلوماتي للمنظمة ضمن هذه التصنيفات، وسيكون هناك عدد من التقارير في كل تصنيف، ويمكن البحث ضمنها أيضاً في التفاصيل. وتتشابك هذه التقارير مع تقارير أخرى أو تقسيمات أخرى، ومن أية كلمة في التقرير سيحصل على مجمل التقارير.. وهكذا لبناء نظامه المعرفي الخاص به. وهذه الميزة الأولى".

ويفند ضيف ميزات التقارير بأن "التقرير نفسه ليس ثابتاً، بل يمكن للمستخدم تصميمه بشكل ديناميكي، بأن يختار السنة أو عمر التقرير أو المنطقة الجغرافية والدولة أو كل الدول، ويحدد المنتج المعين على نظام الترقيم الثنائي أو الرباعي أو السداسي". معتبراً أن "التقرير النهائي ليس ثابتاً، وإنما متغير، وتفاصيله متغيرة؛ بناء على اختيارات المستخدم المتاحة في النظام، مما يعطي المستخدم ذكاء اصطناعياً وقدرة تحليلية مضاعفة عبر أدوات التحليل OLAP".

هذا المنتج الأول الفعّال، ومن خصائصه الانتقال بين اللغتين العربية والإنجليزية، وكذلك محتويات التقارير متوفرة باللغتين.

أما المنتج الثاني فهو لوحة التحليل الإحصائي والمؤشرات (Dashboards)، ويشرح ضيف محتوياتها بالقول: "هي لوحة مؤشرات تستطيع من خلالها دراسة سيناريوهات مختلفة للتحليل التجاري والصناعي لأية دولة وحدها، أو لدول مع بعضها البعض، أو لدولتين مثلاً، والمستخدم يختار أنماط التحليل ويغيّر المعايير والعوامل أو السيناريو، وبالتالي هذا يعطيه إمكانية دراسة سيناريو وتجربته ورؤية مؤشراته، وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية والمالية... إلخ". ويعتبرها ضيف "لوحة مؤشرات فعالة لدراسة السيناريوهات بشكل لحظي وآني".

ويضيف: "المنتجان الأول والثاني مترابطان، فإذا أعجبت المستخدم نتائج دراسة سيناريو معين من خلال لوحة المؤشرات، أو أثارت فضوله لمزيد من المعرفة، يمكن الانتقال للتقارير الخاصة بهذا السيناريو، وبالتالي يمكن إنتاج تقارير إما لتقديمها لمتخذي القرار، أو ضمن دراسة يتم إعدادها، وتبنى عليها الاستنتاجات والتوصيات. وهذا كله في ساعة زمنية قياسية".

ويقول ضيف عن المنتج الثالث وهو المستكشف (Explorer) إنه "منتج بلا حدود، أي أن المستخدم لديه مجموعة مواضيع، ومجموعة معايير لدولة، أو مجموعة دول، لمنتج أو مجموعة منتجات، يرغب في البحث عنها وعمل تقييم وتقديرات أو متابعات لها، أو رؤية العلاقات ما بين هذه المتغيرات، فالمستخدم يستكشف في المجهول؛ لذا المستكشف بلا حدود، وحدوده قدرة المستخدم على ما يرغب به من معرفة والوصول إلى نتائج وتحاليل، لذلك هو منتج فعّال جداً".

ويستطرد الأمين العام المساعد في حديثه عن منتجات إضافية ستبصر النور قريباً: "هناك أيضاً لوحة مؤشرات لقطاع صناعات البتروكيماويات، وهو منتج خليط بين المستكشف ولوحة المؤشرات للصناعات الأساسية والوسيطة والتحويلية في البتروكيماويات، وسيكون له إطلاق تجريبي، وذلك لاستكشاف آراء الصناعيين في هذا القطاع، ومعرفة مدى استحسانهم له، وتم تطويره بناء على حاجاتهم، وسيطلق مثله لجميع القطاعات الصناعية في دول الخليج. كما ستكون هناك لوحة مؤشرات للصناعات البتروكيماوية، وأخرى للصناعات الغذائية، وأخرى لمواد البناء، وللصناعات التعدينية، وغيرها". ويوضح ضيف أن "هذا النظام المعلوماتي أو النظام المعرفي +IMI، يعتبر بنية تحتية للعشر سنوات القادمة. والمنظمة ستطلق 3 منتجات في 2012، وكل سنة لدينا خطة لإطلاق منتجات يحتاجها السوق ومتخذو القرار، وهي مصممة حسب حاجات مجاميع مختلفة".

"جويك" السباقة

يرى أحمد ضيف أن "جويك" تسعى دائماً للتطوير: "نحتاج لأن نكون سباقين عن الآخرين في أنظمة المعلومات الخاصة بنا، والتي تبنى عليها دراساتنا، وأيضاً التي تجعل المنطقة غنية بمصادر المعلومات ووفرتها وسهولة الحصول عليها". ويشير إلى أن "هذا النظام موجود بكل هذه المعلومات وهذه الضخامة وعن دول الخليج كافة، وهو في موقع واحد خاص بالمنظمة. وتمت دراسة تسعيرة الاشتراك به بعناية؛ لأن المعلومات الموجودة فيه وسهولة الحصول عليها والفترة الزمنية للوصول إليها لا تقدر بثمن، بالنسبة للمستثمر أو أصحاب القرار والمحللين والباحثين".

التطوير حاجة ملحة

لدى "جويك" ثلاثة توجهات للمستقبل حول النظام المعلوماتي الحالي، الأول - كما يشرحه ضيف- "أن تكون مصادر المعلومات المزودة للنظام المعلوماتي، أوسع من الحالية، وقد تكون بيانات للشركات التجارية والخدماتية موجودة فيه، ومصادر معلومات عالمية أخرى تجعل أدوات التحليل تعطي ليس فقط صورة لدول الخليج، بل مقارنة لدولة واحدة أو لدول الخليج مجتمعة، مقارنة ببقية دول العالم. وتكون مصادر المعلومات متعددة".

أما التوجه الثاني وفق ضيف "من الناحية التقنية خلال سنتين تقريباً سيتم تطوير التقنية المعتمدة للنظام، سيطور على Data Mining، التنجيم في نظام المعلومات، بمعنى أنه ستكون لديه القدرة بأدوات التحليل على إيجاد التوجهات في مجال الأعمال والصناعة، سواء الإيجابية أو السلبية. التوجهات التي تعطي إيحاءات أن بعض الصناعات يجب عدم الاستثمار فيها. مما يجعل المستثمر ومتخذ القرار يبصر ما لا يراه الآخرون، ويرى التوجهات التجارية والاستثمارية في المعلومات إيجاباً أو سلباً، فيتجنب الكوارث أو يستفيد ويجني الأرباح.

والتوجه الثالث للتطوير هو ما سبق أن تحدث عنه ضيف حول منتجات جديدة بشكل متواصل للنظام المعلوماتي الحالي.

معلومات قيمة

وحول توقعه لمدى الإقبال على (+IMI)، قال ضيف: "المجتمع التجاري والصناعي في دول الخليج مجتمع تقليدي، وبالتالي لا يستطيع أن يثمن المعلومة والمعرفة؛ لأنها مادة أو بضاعة غير محسوسة، إلا إذا وقع في أخطاء استثمارية فيشعر أنه لو كان يملك هذه المعلومات لم يكن ليخطئ، لذا عامة هو مجتمع لا يقدر قيمة المعلومة والمعرفة". ويشير إلى أن "البعض يتصور أن المعلومة رقم وبسهولة يحصل عليه، لكن الرقم يجب أن يمر في عمليات معالجة الرقم وأهميته ومعناه وصحته، وهي عملية طويلة للحصول على الرقم الصحيح. ويضيف: "لكن مراكز البحث العلمي والمؤسسات الاستثمارية والمالية وأصحاب القرار والشركات الصناعية والاستثمارية الكبيرة تثمن قيمة المعلومة".

برنامج معلومات الأسواق الصناعية (IMI)

في العام 1983 الذي أُطلق عليه آنذاك عام المعلومات في "جويك"، تم ربط الدول الأعضاء بالحاسب الآلي للمنظمة، لتشهد بذلك أول قاعدة مركزية للمعلومات على مستوى منطقة الخليج.

وبحلول العام 2005 أطلقت "جويك" على شبكة الإنترنت برنامج معلومات الأسواق الصناعية (www.imi.goic.org.qa)، وهو بوابة تفاعلية (Portal) تم تصميمها لتكون مصدراً سهلاً للبيانات والمعلومات الصناعية. وتعتبر هذه البوابة الأولى من نوعها في المنطقة؛ حيث احتوت آنذاك على ست قواعد بيانات، هي: الصناعة الخليجية، والتجارة الخارجية، والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، والفرص الاستثمارية في الخليج، ومزودو التقنية، إضافة إلى قاعدة بيانات الخبراء في الخليج.

ومنذ بداية العام 2012، واستمراراً لنهج "جويك" في مواكبة التطور التقني المتسارع والحفاظ على الريادة ومنافسة المؤسسات المثيلة عالمياً، أدخلت المنظمة تقنية (BI Business Intelligence Solution)، لما لهذه التقنية من قدرات وخصائص، تحليلية بهدف الاستفادة منها لتوفير البيانات والإحصائيات المعلوماتية والمعرفية، والأبحاث ذات الجودة العالية، وتقديم الخدمات الاستشارية، لأصحاب القرار والمستثمرين ورجال الأعمال والصناعيين في القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء. وأطلقت "جويك" هذه البوابة لتوفير بيانات صناعية واقتصادية واجتماعية دقيقة وحديثة ومعتمدة من سبع دول، وجعلها في متناول المستخدمين، وذلك تأكيداً وإيماناً بدورها في دعم التنمية الصناعية في دول المنطقة.

معلومات الأسواق الصناعية المتقدمة (IMI Plus)

وفي سبيل تعظيم الاستفادة من هذه البوابة وتحويل البيانات إلى معلومات، تم تطويرها من (IMI) إلى (IMI Plus)، وذلك باستخدام محرك بحث متميز؛ حيث شمل التطوير هيكلية البيانات، بالإضافة إلى التقنية المستخدمة. وتتألف (IMI Plus) من بيانات تم جمعها وتحليلها من قبل خبراء في إدارة المعلومات الصناعية.

أهداف (IMI Plus)

يعمل مشروع (IMI Plus) على تحقيق الأهداف التالية:

- ★ تحويل قواعد البيانات في "جويك" على شبكة الإنترنت إلى بوابة تفاعلية ديناميكية لخدمة أغراض المنظمة، والدول الأعضاء، وقطاع الأعمال، والمستثمرين في القطاع الخاص.
- ★ تمكين متخذي القرار من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب، اعتماداً على أشكال وهياكل البيانات والمعلومات المطورة التي ستتيحها البوابة التفاعلية.
- ★ المساعدة في حفظ وتحديث قواعد معلوماتية متطورة عن الصناعات الخليجية تنفرد بها "جويك" على المستوى الإقليمي.
- ★ توفير منبر للمناقشات والبحث من قبل الأطراف المستفيدة عبر شبكة الإنترنت.
- ★ إمكانية تحويل البيانات إلى معلومات، والمعلومات إلى معرفة، مما يؤدي إلى إيجاد قيم مضافة جديدة، ومصادر تمويل إضافية.
- ★ زيادة الوعي بأهمية المعلومات الصناعية، وإمكانية تحقيق الشفافية والمصداقية من خلال تبادل المعلومات، والمساهمة في إتاحتها.
- ★ تحقيق الانسجام والتوافق بين المؤشرات الصناعية لتكون قابلة للمقارنة على المستويين القطري أو الإقليمي.
- ★ المساهمة في الترويج لعملية الاستثمار وإقامة المشروعات الصناعية في دول مجلس التعاون.
- ★ التعريف بالقوانين والأنظمة الصناعية والترويج لها، والتوفيق والمقارنة في ما بينها على مستوى دول المجلس.

تشمل لوحة التحليل الإحصائي (Dashboards) معلومات هائلة، من خلال شاشة تحكم واحدة تسمح بالتنقل بين عدة بيانات بمستويات مختلفة أكثر تفصيلاً وفق معايير بحث متعددة.

ويتم البحث عن أي تقارير من خلال لوحة التحليل الإحصائي للمعلومات الصناعية والتجارية والاجتماعية والاقتصادية وفقاً للمعايير التالية:

- ★ رمز أو وصف المنتجات المصنفة حسب التعريفة الجمركية الموحدة (CODE HS).
- ★ رمز أو وصف النشاط الصناعي (ISIC CODE) المبني على نظام التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC CODE) الذي تتبناه الأمم المتحدة.
- ★ البيانات الصناعية والتجارية والاجتماعية والاقتصادية حسب الدولة والمدينة.
- ★ البحث عن طريق الشركة لاستخراج التفاصيل كافة الخاصة بالشركة.

وبعد الوصول إلى المعلومات يمكن عرض وطباعة وتحويل البيانات لملفات مختلفة: PDF، Excel، CSV، والتنقل بين البيانات والوصول إلى مستويات معلومات تحليلية أعمق، بالإضافة إلى الحصول على الرسوم البيانية لتحليل البيانات وإمكانية بناء التوقعات المستقبلية.

كما يمكن تنسيق التقارير بمرونة عبر تغيير اللون، وتغيير معايير البحث باستخدام عناصر تحكم الإدخال. الأمر الذي يتيح للمستخدم القيام بعمليات عديدة في وقت وجيز.

قواعد البيانات

طورت إدارة المعلومات الصناعية في "جويك" قواعد بياناتها وأدخلت فيها التحديثات لمواكبة التطورات والمستجدات الاقتصادية في المنطقة والعالم. وتحتوي هذه القواعد على عدة خيارات للبحث والاستفسار، وطباعة التقارير، وإصدار الأدلة. وهذه القواعد هي:

قاعدة الصناعات الخليجية (GID)

تعد هذه القاعدة وما تحتويه من بيانات نوعية أحد المرتكزات والروافد المهمة لدراسات السوق، وجدوى المشروعات، واتخاذ القرار الاستثماري، حيث تضم بيانات لحوالي 15000 منشأة صناعية عاملة في دول المجلس، مصنفة وفق دليل النشاط الاقتصادي الدولي الموحد (ISIC)، بينما يتم تصنيف المنتجات الصناعية حسب النظام الدولي المنسق (HS). وتغطي البيانات ضمن القاعدة: اسم وعنوان المصنع، وموقعه على شبكة الإنترنت، والمنتجات

الصناعية وطاقاتها التصميمية، وكميات الإنتاج الفعلي، والمواد الخام المستخدمة، وبيانات الطاقة والوقود، وحجم الاستثمار والعمالة. كما تشمل القاعدة بيانات عن التراخيص الصناعية للمصانع التي لم تبدأ الإنتاج بعد.

قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية

تشكل هذه القاعدة وما تحتويه من بيانات واسعة ومتنوعة إحدى المرجعيات الأساسية لإعداد الدراسات الاقتصادية (الشاملة والقطاعية)، حيث إنها تضم في جنباتها تشكيلة كبيرة وواسعة من البيانات والجداول الإحصائية، معدة بشكل سلاسل زمنية طويلة تعكس واقع البيئة الاقتصادية والاجتماعية لدول مجلس التعاون، من خلال 400 جدول إحصائي، تشمل بيانات: السكان، والحسابات القومية، والتجارة الخارجية، والصناعة وتوزيعاتها الهيكلية، والنفط والغاز، والماء والكهرباء، والزراعة، والنقل والمواصلات، والتعليم والصحة، وبيانات أخرى متفرقة.

قاعدة بيانات التجارة الخارجية

تعتبر بيانات التجارة الخارجية أحد الروافد المهمة لإعداد دراسات السوق، وتقدير حجم الطلب، وتحليل أوضاع الأسواق الخارجية، وتتكون هذه القاعدة من بيانات سلعية تفصيلية بالكمية والقيمة، عن واردات وصادرات وإعادة تصدير دول مجلس التعاون مع مختلف دول العالم.

قاعدة فرص الاستثمار

توفر هذه القاعدة للمستثمرين والصناعيين معلومات ملخصة باللغتين العربية والإنجليزية للفرص الاستثمار الصناعي في منطقة دول مجلس التعاون والتي تقوم "جويك" بإعدادها.

قاعدة التكشيف والاستخلاص (OSCAR)

توفر هذه القاعدة للباحثين والمهتمين بقضايا التنمية مواد مكشفة ومستخلصات محدثة باللغتين العربية والإنجليزية، لمقالات الدوريات المتخصصة، وأوراق المؤتمرات والندوات والتقارير، وغير ذلك من أدبيات ذات علاقة بالتصنيع والتنمية.

قاعدة نظام مصادر المعلومات

هي قاعدة ثنائية اللغة، هدفها مساعدة الباحثين والدارسين لدى قيامهم بالبحث في مقتنيات وحدة مصادر المعلومات، حيث إنها تشمل بيانات ببليوغرافية عن الكتب والدوريات والتقارير والدراسات المقتناة لدى الإدارة، مما يسمح لها بعملية الفهرسة والتزويد والتسجيل، وغير ذلك من النشاطات.

مصادر البيانات

هناك العديد من المصادر التي يعتمد عليها في تحديث البيانات، ومن أهمها وزارات الصناعة في الدول الأعضاء، والتي يتم الحصول منها على المصانع المرخصة والعاملة، والمسوحات الصناعية التي تقوم بها "جويك" سنوياً، من خلال الاستمارة المرسلة للمصانع لتحديث البيانات الخاصة بها. إضافة إلى خبراء المنظمة، والتقارير السنوية للشركات، والأجهزة المركزية للإحصاء، التي يتم الحصول منها على بيانات التجارة الخارجية والبيانات الاقتصادية والاجتماعية. إلى جانب مصادر مختلفة يعتمد عليها عند عدم توفر بيانات رسمية من الدول.

مصدر معلومات متكامل

تم تطوير البنية التحتية وهيكلة قواعد البيانات، حيث تمت عمليات ربط تلك القواعد بصورة منطقية، وذلك بهدف بناء مصدر معلومات متكامل للنظام المحدث. ومع البوابة التفاعلية IMI PLUS يمكن:

- ★ الحصول من موقع واحد على البيانات التفصيلية عن الصناعة والتجارة الخارجية، والبيانات الاقتصادية والاجتماعية لست دول أعضاء على شكل مصفوفة لهذه الدول.
- ★ إنجاز دراسات الجدوى باستخدام معلومات دقيقة ومحدثة.
- ★ اكتشاف الفرص الاستثمارية الواعدة في الدول الأعضاء.
- ★ استهداف عملاء جدد لمنتجاتك وخدماتك.
- ★ معرفة حجم السوق لمنتج معين.
- ★ معرفة التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وأية دولة من دول العالم أو حسب مجموعات الدول.
- ★ معرفة اتجاهات الصادرات والواردات حسب السلعة.
- ★ معرفة الميزان التجاري بين أية دولة من دول مجلس التعاون مع دول العالم.
- ★ معرفة الواردات والصادرات وصافي الواردات، والطاقات التصميمية، وحجم السوق لكل سلعة على مستوى حدّين وأربعة حدود وستة حدود حسب التعريفة الجمركية.
- ★ معرفة أسماء المصانع وحجم الاستثمارات وعدد العاملين حسب النشاط الصناعي في كل دولة.
- ★ معرفة توزيع المصانع داخل الدولة حسب المدن الصناعية وحسب النشاط الصناعي.
- ★ معرفة الطاقات التصميمية لكل منتج ولكل نشاط صناعي داخل الدولة.
- ★ معرفة تطور النشاط الصناعي في كل دولة.
- ★ معرفة المنتجات التي لا يتم تصنيعها في دول المجلس.
- ★ الحصول على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المهمة لكل دولة من دول المجلس.
- ★ تحليل بيانات التجارة الخارجية، وتطور الصناعة التحويلية لكل دولة.
- ★ معرفة التوزيع الجغرافي للصناعة في كل دولة.

كيفية الاشتراك

سوف يتم توفير خدمة الاشتراك الإلكتروني في البوابة التفاعلية، وذلك بعد الإطلاق النهائي؛ حيث تتم تعبئة نموذج الاشتراك عبر زيارة موقعنا الإلكتروني:

www.imiplus.goic.org.qa

كما يمكن للمشتركين وغير المشتركين الاستفادة من خدمة الرد على الاستفسارات التي يتم من خلالها توفير معلومات صناعية واقتصادية قيّمة مقابل رسوم رمزية.

إعداد: ممدوح علي هبرة
مستشار اقتصادي
إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية "جويك"
Habra@goic.org.qa

ارتفاع سعر النفط والذهب والمواد الغذائية وأزمة الديون أرهقا العالم

دول مجلس التعاون تواجه الأزمة العالمية بثبات وفوائض في الميزانيات

شهد العالم في العام 2011 جملة من الأحداث التي أثرت على حركة النمو الاقتصادي في كثير من دول العالم، وكان أبرزها: ارتفاع أسعار النفط، حيث بلغ متوسط سعر البرميل حوالي 105 دولارات، أي بزيادة قدرها نحو 35.5 % عن العام 2010، وموجات التسونامي والزلازل التي ضربت اليابان، والتي أدخلت الاقتصاد الياباني في ركود عميق، والمشكلات المالية في الاقتصادات المتقدمة، وتفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، حيث دخلت إيطاليا بعد اليونان وإسبانيا في نفق الأزمة، أضف إلى هذا كله ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

لقد نشأت الأزمة المالية في العالم الغربي من جديد بعد أن أخذ بالتعافي التدريجي من تداعيات الأزمة المالية التي عصفت بمعظم دول العالم في العام 2008. وحدثت الأزمة الجديدة، بعد ظهور مشكلة تفاقم الديون العامة والعجز في الموازنات العامة في معظم دول الاتحاد الأوروبي وكان أبرزها في اليونان، مما تسبب بعدوى مالية عالمية كبيرة، بل إنها وضعت مستقبل العملة الأوروبية الموحدة في دائرة الشك والاستفهام. وكان من تداعيات هذه الأزمة أيضاً تأثر واهتزاز أسواق المال وتراجع معدلات أدائها، وتراجع قيمة الأسهم في معظم بورصات الدول الأوروبية، وزاد من تفاقم الأزمة تراجع التصنيف الائتماني السيادي للولايات المتحدة؛ بسبب رفع سقف الدين الأميركي.

بالإضافة إلى ذلك، خلّفت الأزمة المالية بعض الآثار السلبية على حركة المبادلات التجارية العالمية، حيث تراجع حجم التجارة العالمية، نتيجة انخفاض التمويل المتوفر لها، وزيادة عدم الثقة باليورو، وازدياد تراجعه أمام الدولار. زد على ذلك أن الكثير من الدول الأوروبية، خصوصاً تلك التي لديها معدلات ديون مرتفعة، قد تبنت سياسات التقشف الاقتصادي مما أدى إلى تراجع الإنفاق العام، وتراجع حجم النشاط الاقتصادي، وارتفعت معدلات البطالة، مما أدى بدوره إلى تراجع حجم الطلب على جميع السلع والخدمات، وانعكس ذلك على الاستقرار السياسي والاجتماعي لهذه الدول.

وكان من نتائج وتداعيات الأزمة المالية أيضاً ازدياد الطلب على الذهب، مما أدى إلى ارتفاعات قياسية في أسعاره، حيث وصلت إلى نحو 1742 دولاراً للأوقية، متأثراً بذلك بأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وزيادة عدم الثقة باليورو وهبوط أسعار

الأسهم، والتخوف من حدوث كساد عالمي نتيجة تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة.

وفي هذا السياق، وتلافياً لتفاقم واستفحال أزمة الديون السيادية، والتخوف من حدوث اضطراب كبير في منطقة اليورو، قام البنك المركزي الأوروبي بإقراض حوالي 500 مليار يورو للمؤسسات المالية والاقتصادية في منطقة اليورو، مما يعد خطوة إيجابية لتصحيح المسار الاقتصادي للمنطقة، ومحاولة من البنك للتخفيف من آثار الأزمة وتداعياتها السلبية.

تأثر محدود في الخليج

في سياق متصل، كان تأثر الوضع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي بالأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو محدوداً للغاية، إذ إن البنوك الخليجية كانت بمنأى عن هذه الديون، كما أن العلاقات الاقتصادية الوثيقة لدول المجلس مع الاقتصادات الآسيوية ساعدت على حماية اقتصاداتها من الآثار السلبية لأزمة منطقة اليورو، وربما حصل بعض الضرر في مجال التبادل التجاري لدول المجلس مع الدول الأوروبية، نتيجة انخفاض حجم الطلب لدى هذه الدول على السلع والخدمات، وانعكس ذلك على وارداتها من دول المجلس، أضف إلى ذلك تأثر هذه المبادلات بعدم استقرار سعر صرف اليورو مقابل العملات العالمية. وعلى الرغم من كل هذه الآثار السلبية، إلا أنه في المقابل لا بد من التنويه ببعض الجوانب الإيجابية التي استفادت منها اقتصادات دول مجلس التعاون، فضعف اليورو قد أدى إلى تراجع أسعار السلع المستوردة، وكذلك انخفاض مستوى التضخم المستورد.

كما أن اضطراب أسواق النفط في العالم، ونقص الإمدادات الناجمة عن توقف صادرات ليبيا، قد أدّيا إلى ارتفاع أسعار النفط، وهكذا أسهمت زيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره في تعزيز الفائض المالي، وارتفاع إيرادات دول مجلس التعاون بمقدار الضعف تقريباً، ووفرت هذه الحالة الفرصة لرفع مستوى الإنفاق العام على مشاريع البنية الأساسية، والمشاريع الصناعية، والإسكان، والبرامج الاجتماعية، وتحسين دخل المواطنين.

ارتفاع معدلات النمو

انعكست زيادة إيرادات دول المجلس على معدلات النمو الاقتصادي، حيث تشير البيانات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس بالأسعار الجارية في العام 2011 بنسبة تزيد عن 29 % قياساً بعام 2010، حيث يرتفع هذا الناتج من حوالي 1069 مليار دولار في العام 2010 إلى 1378 مليار دولار تقريباً في العام 2011.

ومن المؤكد أن الفوائض التي تحققت في ميزانيات دول المجلس في العام 2011، والتحسن الاقتصادي الذي ساد المنطقة شجّعا دول المجلس على إقامة المشاريع الصناعية الإستراتيجية، إضافة إلى الدور التنموي النشط الذي قام به القطاع الخاص، وكل ذلك انعكس إيجاباً على أوضاع الصناعات التحويلية، فازداد عدد المصانع العاملة في العام 2011 قرابة 747 مصنعاً ليصل عددها إلى 13782 مصنعاً، كما زادت الأموال المستثمرة في هذه المصانع في العام نفسه بمبالغ هائلة تقدر بنحو 101 مليار دولار، مما زاد من حجم الاستثمارات المتراكمة في القطاع الصناعي من حوالي 222 مليار دولار خلال العام 2010 إلى أكثر من 323 ملياراً في العام 2011، وهي قفزة كبيرة تدل على ضخامة المشاريع الصناعية الجديدة التي تركزت في صناعات الغاز، والتكرير والبتروكيماويات والأسمدة والإسمنت والألومنيوم وغيرها. كما زادت القوى العاملة في العام 2011 أكثر من 132 ألف عامل، ليرتفع العدد الإجمالي للقوى العاملة في القطاع الصناعي إلى حوالي 1.261 مليون عامل.

ومن استعراض هيكل الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية على مستوى الأنشطة الصناعية في العام 2011 يتضح لنا أن قطاع صناعة الكيماويات والبتروكيماويات حظي بالنصيب الأوفر من حجم الاستثمارات التراكمية الموظفة في هذا العام، والتي بلغت نحو 136.6 مليار دولار، أي 42.2 % من إجمالي الاستثمارات التراكمية الموظفة في قطاع الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد استأثر النشاط الفرعي الخاص بصناعة اللدائن والمطاط التركيبي في أشكالها الأولية (البولي ايثيلين، والبولي بروبيلين، والبولي ستايرين، والبولي فينيل كلورايد وغيرها)، بالنسبة العظمى من الاستثمارات المتراكمة في هذا النشاط، إذ بلغت 62.5 %. وجاءت صناعة تكرير النفط وصناعة زيوت التشحيم في المركز الثاني من حيث حجم الاستثمارات المتراكمة، وأسهمت بنسبة 15.4 % من إجمالي استثمارات الصناعات التحويلية، تلتها صناعة المعادن الأساسية (الحديد والصلب والألومنيوم) بنسبة 13.1 %، ثم صناعة الإسمنت ومواد البناء بنسبة 9.5 %، ثم باقي الصناعات بنسب تقل عن ذلك.

أما من حيث توزيع المصانع عددياً حسب الأنشطة عام 2011 فقد حل نشاط صناعة المنتجات المعدنية المصنعة في المركز الأول مع 2370 مصنعاً، أي بنسبة 17.2 % من إجمالي عدد المصانع التحويلية، تلته صناعة مواد البناء بعدد 2258 مصنعاً وبنسبة 16.4 %، ثم صناعة المواد الغذائية بعدد 1512 مصنعاً وبنسبة 10.9 %، ثم صناعة منتجات البلاستيك والمطاط بعدد 1404 مصانع وبنسبة 10.2 %، ثم باقي الأنشطة بنسب تقل عن ذلك.

وفي ما يتعلق بالقوى العاملة الصناعية، استوعبت صناعة الإسمنت ومواد البناء العدد الأكبر من حجم العمالة بعدد بلغ 204.7 ألف عامل، أي بنسبة 16.2 % من إجمالي عدد العاملين في الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون. تلتها صناعة المنتجات المعدنية المصنعة، بنسبة 14 % وبعدد 177 ألف عامل تقريباً، ثم الصناعات الغذائية بعدد 140.3 ألف عامل وبنسبة 11.1 %، ثم بقية الصناعات بنسب أقل.

ومن حيث التوزيع الجغرافي للمصانع عام 2011، حلت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في المركز الأول بشكل متقارب، فبلغ عدد مصانع الإمارات 5189 مصنعاً، والسعودية 5169 مصنعاً، وجاءت سلطنة عمان في المركز الثالث بعدد 1343 مصنعاً، ثم مملكة البحرين بعدد 770 مصنعاً، والكويت بعدد 694 مصنعاً، ثم قطر بعدد 617 مصنعاً.

أما من حيث الاستثمارات فقد استوعبت السعودية النسبة الأكبر منها، حيث أسهمت استثماراتها بنسبة 51.4 % من إجمالي الاستثمارات التراكمية في قطاع الصناعات التحويلية في دول المجلس عام 2011 البالغة نحو 323.5 مليار دولار، تلتها قطر في المركز الثاني وبنسبة 25.1 %، ثم الإمارات بنسبة 9.7 %، ثم عمان والكويت والبحرين بنسب متتالية هي: 6.5 %، 4.5 %، 2.7 %.

وتوزعت القوى العاملة الصناعية بين دول مجلس التعاون بنسب متفاوتة، فاستأثرت السعودية بالمركز الأول؛ حيث استوعبت نحو 50.7 % من إجمالي عدد العاملين في الصناعات التحويلية في دول المجلس عام 2011 البالغة قرابة 1.261 مليون عامل، تلتها الإمارات بنسبة 28 %، وتوزعت النسبة الباقية وقدرها 21.3 % بين باقي دول مجلس التعاون بنسب متقاربة وكانت أعلاها في الكويت.

تحديات كثيرة تواجهها رغم دورها المهم في التنمية الاقتصادية

غياب التمويل أبرز معوقات قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الدكتورة / ليلى ذياب إشرير
مستشارة التخطيط الإستراتيجي
"جويك"
lshrair@goic.org.qa

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة SME's بدور مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم، حيث تعمل على توسيع القاعدة وتنشيط الحركة التجارية وتوفير فرص العمل للمواطنين، وقد أدركت معظم حكومات العالم أهميتها، خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية في العام 2008. ومنذ أواخر سبعينيات القرن الماضي ازداد عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حتى بات يشكل ما نسبته 90 % من حجم المشروعات الاقتصادية، وتشغل SME's ما نسبته 50 - 60 % من حجم قوة العمل العالمية، كما تسهم بما لا يقل عن 50 % من إجمالي الناتج المحلي في بعض الدول؛ إذ تستحوذ SME's على استثمارات هائلة في دول العالم المتقدم إدراكاً منها بمدى أهميتها، ففي الولايات المتحدة بلغ حجم الاستثمار 60 % من إجمالي استثماراتها. وفي أوروبا بلغ حجم الاستثمار 65 %، في حين بلغ حجم الاستثمار لـ SME's في دول مجلس التعاون الخليجي 9.4 % فقط من مجمل استثماراتها في العام 2008.

وتعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة مصدراً مهماً للعمليات والمنتجات والخدمات المبتكرة، ويمكن أن تكون أكثر ابتكاراً من الشركات الكبيرة. وقد كان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دور كبير في خروج الولايات المتحدة الأميركية من كل الأزمات الاقتصادية التي مرت بها منذ الكساد الكبير حتى الآن. كما تعد

الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة العمود الفقري للصناعة البريطانية، حيث تستفيد من العدد الوافر من الخريجين ذوي المهارات العالية، الذين تركوا الدراسة الجامعية بحثاً عن فرص عمل.

واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس

تزايد الاهتمام حديثاً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى غالبية دول مجلس التعاون الخليجي، ويتضح ذلك من خلال:

★ التأكيد على أهمية SME's في التنويع الاقتصادي، ورفع مساهمة العمالة المواطنة في القطاع الخاص، وتعزيز دورها في عملية التنمية الاقتصادية، وظهر ذلك في وثائق الرؤى الوطنية، والرؤى الاقتصادية، وإستراتيجيات التنمية الصناعية لدول المجلس، ففي رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة 2021، "اعتبرت الـ SME's الوسيلة لتحقيق النقلة النوعية نحو اقتصاد المعرفة، ولا بد من وجود بيئة أعمال ريادية توظف مهارات الإماراتيين وإبداعاتهم، وتنمي قدرات جيل جديد من رواد الأعمال، وتشجعهم عبر حاضنات تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة".

أما في الإستراتيجية الصناعية الوطنية للمملكة العربية السعودية، فـ"تم تحديد المحور الثالث من بين ثمانية محاور للإستراتيجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال".

★ عقدت دول المجلس العديد من المؤتمرات والمنتديات حول الـ SME's، لزيادة الوعي بدورها ومناقشة التحديات التي تواجهها، وقيام المعارض الخاصة بالـ SME's، فضلاً عن الزيادة النسبية في عدد الصناديق والبنوك في العقد الأخير في دول المجلس.

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات ما نسبته 90 % من إجمالي عدد مؤسسات الأعمال، وتوظف نحو 85 % من القوى العاملة، وعلى الرغم من ذلك فإن إسهام هذه المشروعات يشكل حوالي 30 % فقط من الناتج المحلي.

بينما تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السعودية حوالي 93 % من إجمالي الشركات، وتستوعب نحو 27 % من إجمالي العمالة، ومع ذلك تمثل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 33 % فقط، وهي مساهمة ضعيفة بالنسبة لحجم نمو الاقتصاد السعودي، وتركيز المملكة على التنويع الاقتصادي، ومقارنةً بالدول المتقدمة التي تسهم فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 50 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة لبقية دول المجلس تحتل SME's نسبة كبيرة من إجمالي المشاريع، ففي دولة قطر ومملكة البحرين وسلطنة عُمان تمثل 92 %، بينما تنخفض في دولة الكويت إلى 78 %.

تشخيص واقع الصناعات: المنشآت

بلغ عدد منشآت الصناعات الصغيرة والمتوسطة 11.459 منشأة تشكل 83 % من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في دول المجلس لعام 2011، ويلاحظ ارتفاع نسبة الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي الصناعات في دول المجلس، كما يظهر في الرسم البياني أدناه. تتصدر الإمارات والبحرين دول المجلس في نسبة المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المنشآت الصناعية في هذه الدول، حيث تمثل في كل منهما حوالي 93 % لعام 2011.

وتتصدر الإمارات دول المجلس أيضاً في عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، حيث تستحوذ على ما نسبته 42 % من إجمالي الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس، تليها السعودية حيث تستحوذ على ما نسبته 32.5 % من إجمالي هذه الصناعات في دول المجلس.

استثمارات متدنية مقارنة بالدول المتقدمة

بلغ حجم الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو 12.740 مليون دولار أميركي، شكلت حوالي 4 % من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي في دول المجلس عام 2011، وهي نسبة متدنية جداً مقارنةً بالدول المتقدمة. أما على مستوى الدولة فنجد أن نسبة الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بلغت 8.9 % من إجمالي الاستثمارات في الصناعة داخل الإمارات، وهي تتصدر دول المجلس في الاستثمارات الموجهة للصناعات الصغيرة والمتوسطة، بينما بقية دول المجلس تتراوح استثماراتها ما بين 4 %- 5 %.

عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس عام 2011

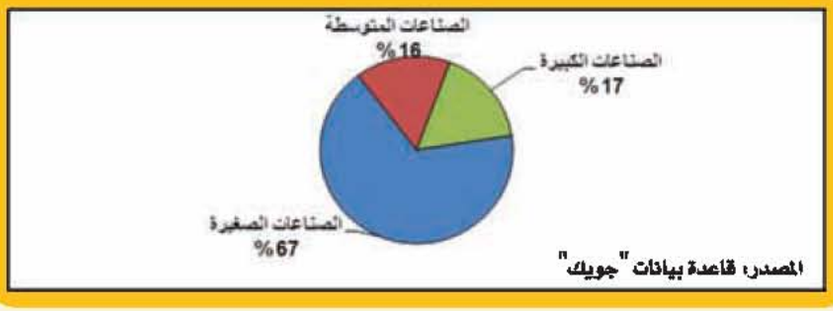

المصدر: قاعدة بيانات "جويك"

إجمالي الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس عام 2011

الدولة	إجمالي الاستثمارات - مليون $	
	صغيرة + متوسطة	النسبة إلى الإجمالي % ضمن الدولة
البحرين	515	5.9
الكويت	846	5.8
عمان	1,083	5.1
قطر	583	0.7
السعودية	6,903	4.2
الإمارات	2,810	8.9
المجموع	12,740	3.9

المصدر: قاعدة بيانات "جويك"

تحديات كثيرة تواجهها رغم دورها المهم في التنمية الاقتصادية

غياب التمويل أبرز معوقات قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة

حجم العمالة

شكلت العمالة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 45 % من إجمالي العمالة في المشاريع الصناعية، وهي نسبة متوسطة، خصوصاً أن معظمها من العمالة الوافدة.

وتوجد أعلى نسبة عمالة في هذه الصناعات بالإمارات والبحرين وعُمان حيث بلغت النسبة إلى إجمالي العمالة الصناعية 68.5 % و66.9 % و63.3 % على التوالي في عام 2011.

إجمالي القوى العاملة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس عام 2011

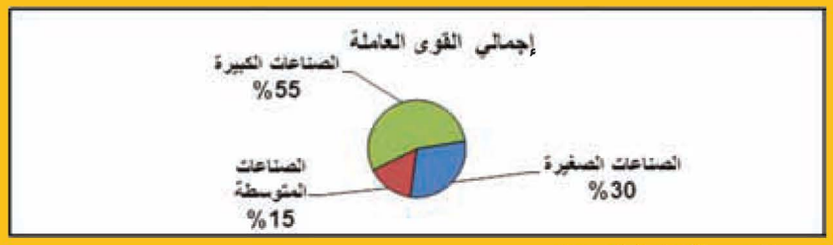

المصدر: قاعدة بيانات جويك

التمويل.. التحدي الأكبر أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يمثل التمويل العمود الفقري لـ SME's، ويشكل الحصول عليه تحدياً كبيراً خصوصاً في بداية التأسيس، وتعتبر القروض التي تقدمها البنوك بمختلف أنواعها المصدر الرئيسي لتمويل هذه المشروعات. وقد اهتمت دول المجلس في العقد الأخير بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فظهرت العديد من المؤسسات مثل المصارف والصناديق لهذا الغرض، منها على سبيل المثال لا الحصر: صندوق التنمية الصناعية السعودي (SIDF)، بنك الكويت الصناعي (IBK)، بنك قطر للتنمية (QDB)، مصرف الإمارات الصناعي (EIB)، بنك التنمية العُماني (ODB)، بنك البحرين للتنمية (BDB).

إضافة إلى العديد من البرامج التي تتبع البنوك، ومنها: برنامج "كفالة" يتبع البنك السعودي للتنمية، وبرنامج تمويل مشاريع رواد الأعمال الناشئة مثل صندوق المئوية، وبنك السعودية للتسليف والادخار، وبرنامج دعم المشاريع الصغيرة باب رزق جميل، وبرنامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع.

وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بتمويل SME's وبظهور العديد من البنوك والمؤسسات والبرامج إلا أن تمويل المشروعات يواجه عدة تحديات هي:

- صعوبة التمويل أو اجتذاب المستثمرين لـ SME's، والنقص في الخدمات المالية المتاحة لها، ووجود المعوقات التنظيمية والثغرات في الهيكل القانوني، فضلاً عن نقص المعلومات لكل من المصارف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أسعار الفائدة التي تمنحها البنوك على القروض لهذه المشروعات هي أسعار الفائدة الموجودة في السوق نفسها.
- محدودية البنوك أو المؤسسات المالية التي تمنح القروض لدعم الـ SME's.
- بعض البنوك تمول العمليات التشغيلية للمؤسسات التجارية القائمة بالفعل، وليس المؤسسات الجديدة، مما يحرم فئة الشباب من مزاولة مشروعات جديدة.
- هناك أفضلية لتمويل المشروعات الكبيرة والعزوف عن تمويل SME's.

الأطر التشريعية والهيكلية

ليس لدى غالبية دول المجلس جهة أو كيان حكومي يقوم برعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويضع لها قانوناً خاصاً لتنظيمها، ويعمل على تشجيع مؤسسات التمويل الخاصة والعامة لتقديم الدعم لهذا القطاع وتوفير خدمات الرعاية الفنية، كما هو معمول به في الدول التي حققت نجاحاً في هذا المجال. وعلى الرغم من ذلك ظهرت مؤخراً مبادرات لدى بعض دول المجلس مثل قطر والإمارات.

المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- ★ صعوبة التمويل واجتذاب النقص في الخدمات المالية ومحدودية مؤسسات التمويل.
- ★ ضعف البنية التحتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً في مجالات الإنتاج والتسويق والتصدير.
- ★ عدم توفر مؤسسات لتقديم المساعدات الفنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، خصوصاً في مجالات اكتساب مهارات العمل وإدارة المشاريع، فضلاً عن عدم تأهيل تلك المنشآت لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية، خصوصاً بعد انضمام الكثير من الدول إلى منظمة التجارة العالمية، وتوقيع بعض الدول اتفاقيات شراكة دولية.
- ★ المشكلات المتعلقة بتوفير المواد الخام التي يتم استيرادها نظراً لضآلة الكميات التي تتطلبها مشروعات SME's، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الإنتاج.
- ★ عدم وجود بنية تشريعية حديثة خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ★ ضعف وصعوبة الاتصال والتعاون مع المشاريع الكبيرة.
- ★ عدم استكمال الأطر التشريعية والهيكلية لـ SME's في غالبية دول المجلس.
- ★ ضعف ربط السياسات والإجراءات الخاصة بـ SME's بمعوقات نجاحها مثل سياسات التعليم والتدريب والتأهيل.
- ★ عدم توفر قاعدة بيانات إحصائية لـ SME's ومؤشرات قياس فعالة وبيانات إحصائية تتبع نموها، ووضع السياسات الخاصة لها.

التوصيات:

- ★ إعطاء أولوية للأعمال القائمة على المعرفة لمشروعات SME's، والتي تستطيع المنافسة إقليمياً وعالمياً.
- ★ تبني أفضل الممارسات العالمية في مجال تقديم الخدمات المالية وغير المالية لهذه المشروعات.
- ★ التزام دول المجلس ببناء قدرات وطنية تعمل على تأسيس جيل جديد من رجال الأعمال لديه الإرادة لتحمل المخاطر وأخذ المبادرة لتحقيق التميز في التنفيذ.
- ★ عمل شراكات مع أفضل المؤسسات والشركات في العالم لتسريع اكتساب ونقل المعرفة.
- ★ العمل مع الحكومة على تطوير بيئة الأعمال (السياسة، والقانون، والبنية التحتية التنظيمية).
- ★ إعداد بنية تشريعية حديثة خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستويات كافة.
- ★ على دول المجلس أن تعمل على تطوير تصور مشترك لـ SME's، بحيث يضمن هذا التصور تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية والإقليمية بمشاركة جميع الأطراف المعنية.
- ★ وضع السياسات والخطط والإجراءات التي تستهدف تطوير وتشجيع الـ SME's، واستكمال نجاح تلك السياسات عبر تبني سياسات ناجحة في مجالات التعليم والتدريب والتأهيل وإعادة التأهيل، والإقراض، والاستثمار وبث روح المبادرة المسؤولة لدى الشباب.
- ★ إطلاق مشروع لائحة مؤشرات ريادة الأعمال لدول المجلس، وهذا سيساعد على تطوير سياسات مرتكزة على البيانات الإحصائية، ووضع مؤشرات قياس فعالة لمتابعة نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتطلب أيضاً بناء القدرات الوطنية الإقليمية.

الدولة	اسم الهيئة / الجهاز	الوضع القانوني	نسبة المساهمة في التمويل
الهند	1. وزارة الصناعات الصغيرة 2. هيئة تنمية الصناعات الصغيرة 3. الشركة الوطنية للصناعات الصغيرة	- جهاز حكومي مستقل - جهاز متخصص تابع للوزارة - جهاز متخصص تابع للوزارة	- 100% حكومي - 100% حكومي - 100% حكومي
كوريا الجنوبية	هيئة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة	جهاز حكومي مستقل	100% حكومي
كندا	وكالة تابعة لوزارة الصناعة	جهاز متخصص تابع لوزارة الصناعة	100% حكومي
سنغافورا	مكتب المشروع الصغير	جهاز حكومي مستقل	100% حكومي
الولايات المتحدة	وزارة منشآت الأعمال الصغيرة	جهاز حكومي مستقل	100% حكومي
الجزائر	وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة	جهاز حكومي مستقل	100% حكومي
مصر	الصندوق الاجتماعي للتنمية	جهاز حكومي مستقل	- 50% حكومة - 50% قطاع خاص
الإمارات العربية المتحدة	- مؤسسة محمد بن راشد لدعم المشاريع الصغيرة - صندوق خليفة لتطوير المشاريع	- جهاز حكومي مستقل يتبع هيئة دبي للاستثمار - جهاز حكومي يتبع حكومة أبو ظبي	- 50% حكومة - 50% قطاع خاص - 100% حكومي
دولة قطر	جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	جهاز حكومي مستقل يتبع مجلس الوزراء	100% حكومي

"جويك"
تكشف عن فرص استثمارية واعدة في القطاع
31 مليار دولار
استثمارات صناعات مواد البناء في دول الخليج

كشفت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) عن أن قطاع صناعات مواد البناء في دول مجلس التعاون احتل في العام 2011 المرتبة الثالثة من حيث حجم الاستثمار؛ فقد استوعب حوالي 31 مليار دولار أميركي، شكلت نحو 9.5 % من مجموع الأموال المستثمرة في الصناعات التحويلية التي قدرت بحوالي 323 مليار دولار، وذلك وفقاً لإحصاءات إدارة المعلومات الصناعية (IMI) في المنظمة.

كما حازت صناعات مواد البناء حوالي 16.4 % من إجمالي عدد المصانع التحويلية التي بلغت في العام نفسه حوالي 13782 مصنعاً، واستوعبت 16.2 % تقريباً من إجمالي عدد العاملين الذي بلغ حوالي 1260890 عاملاً. في حين احتلت الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية المرتبة الأولى والصناعات المعدنية الأساسية المرتبة الثانية من حيث حجم الاستثمار.

وفي هذا الإطار شدد الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية عبد العزيز بن حمد العقيل على "الأهمية الاقتصادية لقطاع صناعة مواد البناء وللفرص الاستثمارية الضخمة فيه، وارتباط هذا القطاع ببرامج التنمية في دول المجلس". وقال: "إن نمو صناعة مواد البناء وتطورها ارتبط إلى حد كبير بالتوسع في قطاع البناء والتشييد، الذي تقدر قيمة مشاريعه الجارية والمستقبلية حتى 2020 بنحو 2.5 تريليون دولار لكل دول المجلس"، وأضاف: "كانت القيمة الإجمالية لأكبر 100 مشروع في العام 2011 بحدود 1206.3 بليون دولار، وشكلت قيمة المشاريع العقارية نحو 50 % منها، وقد احتل قطاع العقار في الإمارات المرتبة الأولى بحوالي 319 بليون دولار، وجاء قطاع العقار السعودي في المرتبة الثانية بقيمة تبلغ نحو 219 بليون دولار".

وتعتبر صناعة مواد البناء من الصناعات المهمة في دول مجلس التعاون الخليجي، فهي من المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية والتقدم، وقد واكب النهضة في منطقة الخليج تشييد العديد من المدن والمناطق السكنية والصناعية والتجارية والترفيهية، فضلاً عن البنية التحتية والمرافق العامة وغيرها، وذلك حسب احتياجات الدول وخططها التنموية.

وتعتمد صناعة مواد البناء على المواد المتوفرة في الطبيعة، وتوفر المواد الخام اللازمة لها، فصناعة الإسمنت تعتمد على الحجر الجيري والرمل والطين والحديد الخام. وتعتمد صناعة الخرسانة على الإسمنت وركام الحجارة (الطبيعي أو ناتج الكسارات) والرمل والمياه، وكذلك صناعة الطابوق والبلاط ذات الأساس الإسمنتي/الخرساني.

وقد نالت صناعة الإسمنت أهمية خاصة، فهي من الصناعات الأساسية لمواد البناء، والتي تقع في أول سلسلة الإمداد لجميع مواد البناء؛ لذلك يشكل توفرها مطلباً إستراتيجياً لكل دولة، لما لها من التأثير السريع والمباشر على البناء والتطور العمراني.

وتلتها في المرتبة الثانية ضمن سلسلة الإمداد لصناعة مواد البناء، صناعة الخرسانة (الجاهزة ومسبقة الصب) التي تعتمد على تقديم خدمة أكثر من تقديم منتج نهائي.

في حين احتلت صناعة الطابوق الإسمنتي المرتبة الثالثة من حيث الأهمية لصناعة مواد البناء، وهي تعتمد على صنع منتج إسمنتي، حيث يقوم 90 % من مصانع الطابوق على إنتاج الطابوق الإسمنتي المفرغ ذي التجاويف المتعددة.

أما صناعة البلاط الإسمنتي فتأتي في المرتبة الرابعة متراجعة أمام بلاط السيراميك والرخام. كذلك انحسر استخدام بلاط الأرصفة المسطح، وتمت الاستعاضة عنه بطوب الأرصفة الإسمنتي المتداخل الحديث.

منتجات متنوعة

تتكون صناعة مواد البناء من أصناف متعددة من المنتجات، تم تبويبها ضمن 11 نشاطاً صناعياً رئيسياً حسب التصنيف الصناعي الدولي بتعديله الرابع. وبتحليل بيانات العام 2011، نجد أن صناعة البلوك الإسمنتي والطابوق والآجر قد استحوذت على المركز الأول من حيث عدد المصانع، فحازت 692 مصنعاً شكلت نسبة 30.6 % من إجمالي مصانع مواد البناء، تلتها في المرتبة الثانية صناعة الخرسانة الجاهزة بعدد 444 مصنعاً، وبنسبة 19.7 % من إجمالي عدد المصانع. وجاءت صناعة الرخام والجرانيت في المرتبة الثالثة، فبلغ عدد مصانعها 280، أي بنسبة 12.4 %. وحلت في المركز الرابع صناعة البلاط والموزاييك الإسمنتي بأصنافه كافة، حيث حازت 255 مصنعاً بنسبة 11.3 %، واحتل المرتبة الخامسة نشاط الرمل والحصى بعدد 204 مصانع وبنسبة 9 %.

وجاءت بعده على التوالي صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية 6.7 %، وصناعة أصناف من الجبس بنسبة 3.2 %، وصناعة الإسمنت والجير والجص بنسبة 2.6 %، وصناعة منتجات مواد البناء الأخرى بنسبة 1.9 %، وصناعة المنتجات الخزفية غير الإنشائية وغير الحرارية بنسبة 1.4 %، وأخيراً صناعة المنتجات الخزفية الحرارية بنسبة 1.2 %.

الإسمنت في طليعة الاستثمارات

حلت صناعة الإسمنت والجير والجص في المركز الأول من حيث حجم استثمارات صناعة مواد البناء، الذي بلغ 15.4 مليار دولار، وبنسبة 50 % من إجمالي الاستثمارات وهي صناعة كثيفة رأس المال. في حين حلت في المركز الثاني صناعة المنتجات الخزفية الحرارية بحجم استثمار 3.7 مليار دولار أميركي وبنسبة 12 %، أما المركز الثالث فكان لصناعة الخرسانة الجاهزة بحجم استثمار 3.3 مليار دولار وبنسبة 10.5 %، والمركز الرابع شغلته صناعة البلوك الإسمنتي والطابوق والآجر بحجم استثمارات بلغ 2.5 مليار دولار. وأتت في المركز الخامس صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية بحجم استثمار 2.2 مليار دولار وبنسبة 7.1 %، وفي المركز السادس صناعة البلاط والموزاييك الإسمنتي بحجم استثمار بلغ 956 مليون دولار وبنسبة 3.1 %، تلتها في المركز السابع صناعة الرخام والجرانيت بحجم استثمار 934 مليون دولار وبنسبة 3 %.

كما تلتها الصناعات الأخرى مثل صناعة أصناف من الجبس بحجم استثمار 716 مليون دولار وبنسبة 2.3 %، والرمل والحصى بحجم استثمار 583 مليون دولار وبنسبة 1.9 %، وصناعة المنتجات الخزفية غير الحرارية بحجم استثمار 384 مليون دولار وبنسبة 1.2 %، وصناعة منتجات مواد البناء الأخرى بحجم استثمار 227 مليون دولار وبنسبة 0.7 %.

وتشير هذه المعطيات إلى وجود فرص استثمارية واعدة في قطاع مواد البناء، يمكن الاستفادة منها لتنمية هذا القطاع ورفع حجم الاستثمارات فيه في دول مجلس التعاون واليمن.

توافر فرص العمل

وفي سياق متصل، تسهم صناعات مواد البناء في تشغيل عدد كبير من العمالة في الخليج، فمن حيث عدد العاملين في صناعة مواد البناء احتلت صناعة الخرسانة الجاهزة المركز الأول

حيث بلغ عدد العاملين فيها نحو 54587 عاملاً، وبنسبة 26.7 %، تلتها في المركز الثاني صناعة البلوك الإسمنتي والطابوق والآجر، حيث بلغ عدد العاملين فيها 32961 عاملاً وبنسبة 16.1 %، وجاءت صناعة الإسمنت والجير والجص في المركز الثالث، حيث بلغ عدد العاملين فيها 25304 عمال وبنسبة 12.4 %. أما المركز الرابع فقد حلت فيه صناعة الرخام والجرانيت مع عدد 22846 عاملاً وبنسبة 11.2 %، وفي المركز الخامس أتت صناعة البلاط والموزاييك الإسمنتي مع عدد عمال بلغ 15775 وبنسبة 7.7 %، وحلت في المركز السادس صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية، حيث بلغ عدد العاملين فيها 15406 بنسبة 7.5 %. وبعدها أتت في المركز السابع صناعة المنتجات الخزفية الحرارية، فبلغ عدد العاملين فيها 14889 بنسبة 7.3 %، أما في المركز الثامن فكانت صناعة الرمل والحصى بعدد عمال 10751 وبنسبة 5.3 %، تلتها صناعة منتجات مواد البناء الأخرى مع 4962 عاملاً وبنسبة 2.4 %، وصناعة أصناف من الجبس التي بلغ عدد العاملين فيها 4402 بنسبة 2.2 %، وأخيراً صناعة المنتجات الخزفية غير الإنشائية غير الحرارية التي بلغ عدد العاملين فيها 2828 وبنسبة 1.4 %.

صناعة مواد البناء في دول مجلس التعاون الخليجي 2008 - 2011

النشاط الصناعي	عدد المصانع 2008	%	عدد المصانع 2011	%	الاستثمار - مليون دولار 2008	%	الاستثمار - مليون دولار 2011	%	عدد العاملين 2008	%	عدد العاملين 2011	%
صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية	116	5.8	151	6.7	1,111	5.9	2,204	7.1	8,881	6.0	15,406	7.5
صناعة المنتجات الخزفية غير الإنشائية غير الحرارية	35	1.8	31	1.4	965	5.2	384	1.2	10,742	7.3	2,828	1.4
صناعة المنتجات الخزفية الحرارية	32	1.6	26	1.2	907	4.8	3,701	12.0	6,705	4.5	14,889	7.3
صناعة الإسمنت والجير والجص	46	2.3	59	2.6	11,046	59.0	15,435	50.0	19,051	12.9	25,304	12.4
صناعة البلوك الإسمنتي والطابوق والآجر	572	28.8	692	30.6	890	4.8	2,493	8.1	18,175	12.3	32,961	16.1
صناعة البلاط والموزاييك الإسمنتي وأصنافه كافة	264	13.3	255	11.3	520	2.8	956	3.1	13,978	9.4	15,775	7.7
إنتاج خرسانة جاهزة الخلط	377	19.0	444	19.7	1,682	9.0	3,253	10.5	40,847	27.6	54,587	26.7
الرخام والجرانيت	242	12.2	280	12.4	586	3.1	934	3.0	16,724	11.3	22,846	11.2
الرمل والحصى	236	11.9	204	9.0	531	2.8	583	1.9	8,812	5.9	10,751	5.3
صناعة أصناف من الجبس	62	3.1	73	3.2	382	2.0	716	2.3	3,242	2.2	4,402	2.2
صناعة منتجات مواد البناء الأخرى	5	0.3	43	1.9	109	0.6	227	0.7	956	0.6	4,962	2.4
إجمالي صناعة مواد البناء	1,987	100	2,258	100	18,730	100	30,886	100	148,113	100	204,711	100
إجمالي الصناعات التحويلية	12,317	-	13,782	-	149,578	-	323,435	-	971,219	-	1,260,890	-
مساهمة صناعة مواد البناء/ الصناعة التحويلية %		16.4		16.4		12.5		9.5		15.3		16.2

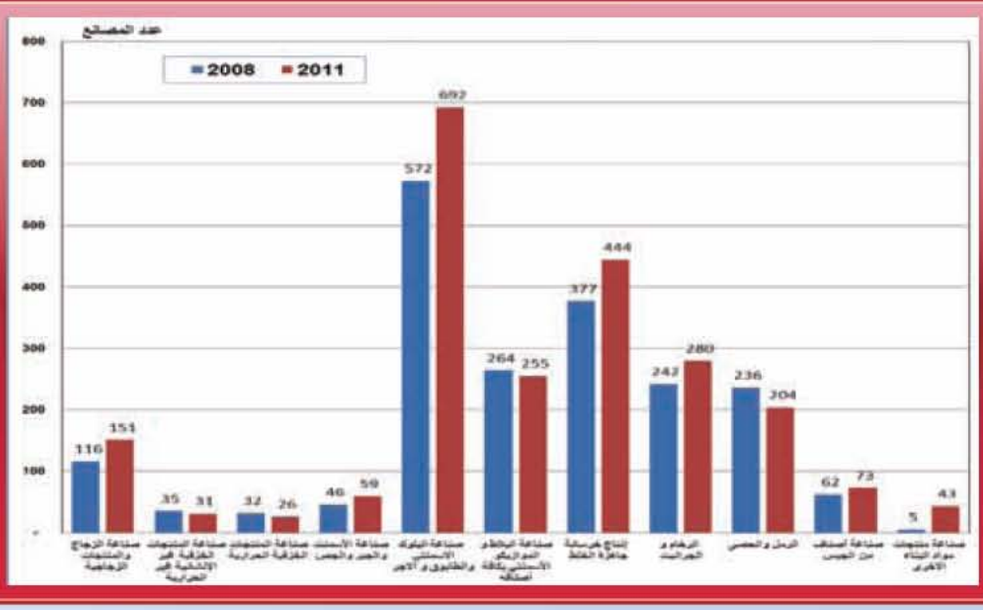

عدد المصانع العاملة في صناعات مواد البناء في دول مجلس التعاون الخليجي 2008 - 2011

حجم الاستثمارات في صناعات مواد البناء في دول مجلس التعاون الخليجي 2008 - 2011

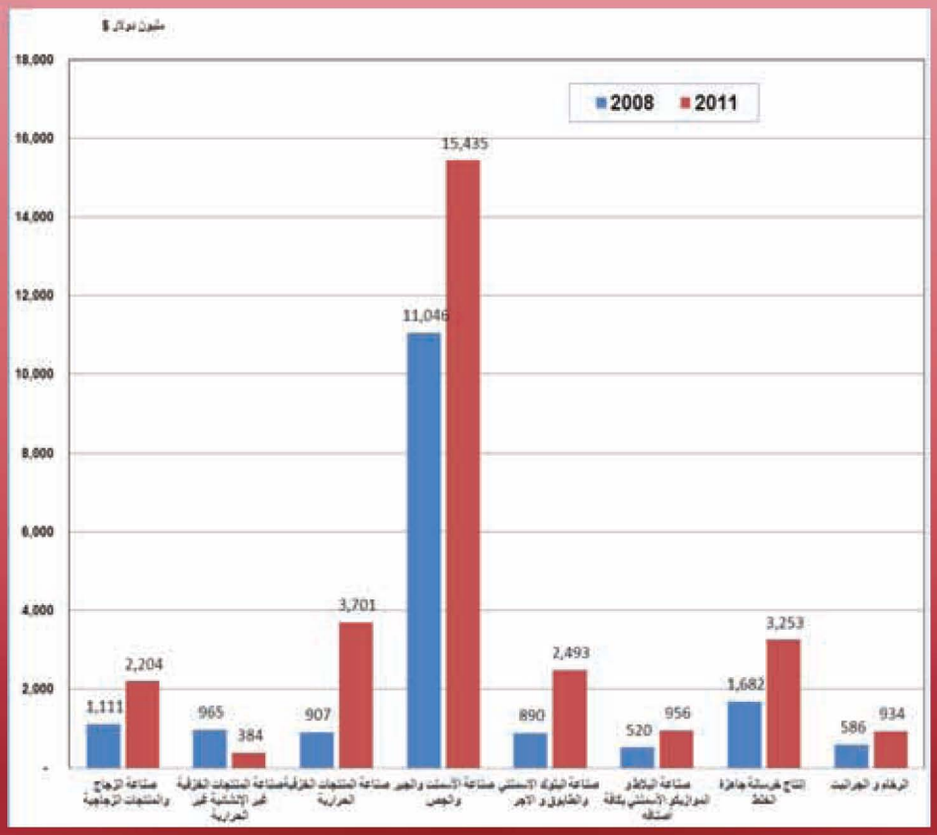

عدد العاملين في صناعات مواد البناء في دول مجلس التعاون الخليجي 2008 - 2011

المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق
Saudi Research & Marketing Group

المجموعة الإعلامية الأولى في الشرق الأوسط

The First Media Group In The Middle East

MOTAMARAT مؤتمرات

الشركة السعودية للطباعة والتغليف
Saudi Printing & Packaging co.

ARAB MEDIA COMPANY

AL-KHALEEJIAH

الشرق الأوسط الاقتصادية الرياضية arab news سيدتي الجزيرة المصرية IFI

SAYIDATY FOCUS الرجل باسم

www.srmg.com

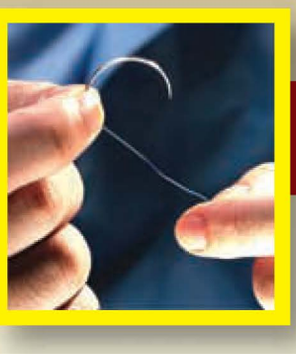

ملخص ملف فرصة استثمار صناعي

مشروع إنتاج الخيوط الجراحية

مواصفات المنتج	الخيوط الجراحية عبارة عن خيوط تستخدم إما لتقريب أو لترميم الأنسجة المتضررة حتى إتمام عملية الشفاء الطبيعي، تتوفر الخيوط الجراحية بمواد وأحجام وأقطار مختلفة.			
نوع المشروع	مشروع مستقل وقائم بذاته			
الإنتاج	الإنتاج السنوي	0.48 مليون علبة	قيمة مبيعات المصنع: 1.8 مليون دولار	
	عدد الورديات اليومية	1		
	عدد أيام العمل السنوية	300		
التسويق	المنطقة الجغرافية	قطر: 2.3 %	دول مجلس التعاون الأخرى: 52.5 %	التصدير: 45.2 %
	الاستخدامات/ الأسواق المستهدفة الرئيسية	- تستخدم الخيوط الجراحية لعقد أنسجة الجسم معاً بعد حدوث إصابة أو إجراء عملية جراحية، وذلك من أجل تسريع التئام الجروح. - مراكز الرعاية الصحية، المستشفيات، العيادات الخاصة والمراكز التشخيصية.		
	حجم السوق المحلية (2015)	قطر: 22,400	باقي دول مجلس التعاون: مليون علبة	
	حجم سوق التصدير (2015)	216,930 علبة		
التقنية	النوع	خط إنتاج شبه آلي لإنتاج الخيوط الجراحية		
	وصف العملية الإنتاجية	العملية الإنتاجية للخيوط الجراحية تتألف من الخطوات التالية: لف الخيوط من خلال بكرة، لصق وشد، تثبيت للقطع، قطع الخيط، لف الخيط على شكل 8 على ورق مقوى داعم، تعبئة وتغليف.		
	المصدر	Pharmsouth Ltd – المملكة المتحدة		
المواد الخام	المحلية / الخليجية	علب PVC- لاصق		
	المستوردة	خيوط PGA- خيوط نيلون - إبر		
الخدمات	الكهرباء	29,000 كيلو واط / السنة		
	الماء	500 متر مكعب / السنة		
	الغاز الطبيعي	-		
القوى العاملة	المجموع	13		
	الإنتاج	7		
	الإدارة	6		
الاستثمار	بند التكلفة	دولار أميركي (مليون)	ريال قطري (مليون)	% من إجمالي الاستثمار
	المجموع (دون الأرض)	0.886	3.229	100
	إجمالي المعدات	0.245	0.894	28
	المباني والمنشآت المدنية	0.211	0.770	24
	أصول ثابتة أخرى	0.098	0.357	11
	تكاليف ما قبل الإنتاج [1]	0.046	0.168	5
	رأس المال العامل	0.285	1.040	32
مدة التأسيس		12 شهراً		
الربحية	مؤشرات الربحية	العائد على الاستثمار ROI[1]: 36.47 %	معدل العائد الداخلي IRR: 26.97 %	معدل العائد الداخلي (E) IRR: 44.26 %
	صافي القيمة الحالية NPV(15 %)	0.547 مليون دولار أميركي	1.992 مليون ريال قطري	
	التدفقات النقدية (السنة الثالثة)	0.348 مليون دولار أميركي	1.268 مليون ريال قطري	
	صافي الربح (السنة الثالثة)	0.296 مليون دولار أميركي	1.081 مليون ريال قطري	
	هامش الربح [2]	16.47 %		

ملاحظات:

1- في حالة القرض بنسبة 1.5:1

2- صافي الأرباح على أساس نسبة منوية من المبيعات (بافتراض عدم وجود اقتراض أو فوائد). السنة الثالثة = سنة تشغيل بالطاقة القصوى – 100 %.

* سعر الصرف: 1 دولار أميركي= 3.65 ريال قطري

* متوسط سعر البيع (خارج المصنع) = 2.5 دولاراً أميركياً لعلبة الخيوط الجراحية المصنوعة من النايلون و5 دولارات أميركية لعلبة الخيوط الجراحية المصنوعة من الـ PGA.

تم تقريب جميع الأرقام إلى أقرب كسر عشري.

التدريب في القطاع الصناعي.. صناعة عمالة ماهرة

عبير عادل جابر
اختصاصية تطوير أعمال
مسؤولة برنامج التدريب وتطوير القدرات TCD
مديرة تحرير مجلة "التعاون الصناعي"
aajaber@gcic.org.qa

لطالما كان السؤال عن أهمية التدريب في القطاع الصناعي، سؤالاً مُلحاً تنوعت الإجابات عنه. إلا أن المسلم به أن الاستثمار في الموارد البشرية يعد من أولويات المنشآت الصناعية العاملة في العالم وفي الخليج تحديداً، حيث ارتفع العدد الإجمالي للقوى العاملة في هذا القطاع في دول مجلس التعاون ليصل إلى حوالي 1.261 مليون عامل في قرابة 14 ألف منشأة صناعية.

لذا من المهم لضمان جودة العمل في هذه المنشآت الصناعية، إعداد عنصر بشري قادر على المشاركة في عملية الإنتاج بفعالية وكفاءة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لهذه المنشآت، خصوصاً في ظل التطورات الحديثة في مختلف القطاعات وعلى جميع مستويات العمل. ولا يضمن هذه الجودة سوى التدريب الفعال الذي يأخذ بعين الاعتبار التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع الصناعي، وضرورة مواكبة العاملين في القطاع لها.

يعد التدريب في القطاع الصناعي صناعة بحد ذاتها، تقوم على إعداد وتأهيل الكوادر العاملة لإنجاز مهامها على أحسن وجه. ومن خلال التجربة الرائدة لـ"منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" في مجال التدريب، نلاحظ باستمرار توجهات دول مجلس التعاون الخليجي لتنمية قدرات العاملين في القطاع الصناعي عبر حث المؤسسات العامة والخاصة -على حد سواء- على رفع أداء العاملين فيها، على اختلاف وظائفهم، وذلك كله بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة. ويتطلب هذا الأمر برامج تدريب وتطوير مهارات متخصصة تستهدف صقل قدرات العاملين ورفدهم بأهم الخبرات المهنية والعلمية، التي من شأنها المساهمة في بلورة طاقم عمل ناجح.

لذا تضع الكثير من المنشآت الصناعية نصب أعينها إعداد الكوادر البشرية العاملة وتأهيلها باستمرار عبر التدريب المتواصل، وبالتالي باتت إدارات التدريب وتنمية القدرات وغيرها من المسميات التي تندرج تحت مفهوم التدريب المهني، من الإدارات الأساسية في العديد من المؤسسات.

وهذا ما يؤكد أن تنمية العنصر البشري -الذي يعد رأس مال المنشآت الصناعية- باتت من أبرز توجهات القائمين على القطاع الصناعي، إذ يساهم التدريب المستمر في تطوير قدرات العاملين الإبداعية والفكرية ورفع مستوى إنتاجيتهم. كل ذلك في سبيل النهوض بالموارد البشرية في القطاع الصناعي بما يضمن تحقيق الفاعلية والكفاءة في الإنتاج.

وإذا كان التدريب يعرّف بأنه عملية مستقبلية ونشاط إنساني مخطط له، يهدف إلى إحداث تغييرات في المتدربين في جوانب محددة من ناحية المعلومات والمهارات والخبرات والاتجاهات ومعدلات الأداء وطرق العمل والسلوك، وهو الوسيلة الأمثل لتحقيق تنمية وتحسين الكفاية الإنتاجية، فمما لا شك فيه أن عمليات التدريب تعتبر من أفضل أنواع الاستثمار في الإنسان، لذا إذا كان التدريب من عناصر الإدارة الفاعلة يجب على هذه الإدارة أن تجيد استخدامه لتحقيق أهدافها. فالمتدرب يكتسب معرفة جديدة ومهارات إضافية، ومعلومات مكثفة في مجال محدد، كما أنه يتبادل الخبرات مع المدرب ومع غيره من المتدربين، ويطور من شخصيته وينمي أسلوب معالجته لأمور مهنية متعددة.

في الختام يبدو جلياً ما للتدريب وتنمية القدرات البشرية من أهمية في تطوير المهارات فقد أظهرت العديد من الدراسات أنه عنصر فاعل في نمو الحضارات، فهو أساس كل تعلم وتطوير وتنمية للعنصر البشري، وينعكس ذلك كله على تقدم المجتمع ورقيه وازدهاره. فما بالكم إذا كان هذا التدريب هادفاً إلى صناعة عمالة ماهرة عبر تطوير قدرات العاملين في قطاع من أهم القطاعات حيوية في الخليج وهو القطاع الصناعي؟ بالتأكيد سيكون لهذا الأمر آثاره الإيجابية على الإنتاجية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية ليس فقط للمنشآت الصناعية في المنطقة، بل لدول الخليج ككل.

صندوق التنمية الصناعية السعودي

مؤسسة رائدة في تمويل القطاع الصناعي ومسهماً في دعم التنمية الاقتصادية والبشرية في المملكة العربية السعودية من خلال:

- الإقراض الصناعي
- دعم سياسات واستراتيجيات القطاع الصناعي
- الخدمات الاستشارية
- التركيز على العملاء
- التدريب وتنمية الكفاءات والمعرفة

للمزيد من المعلومات، نأمل الاتصال بالصندوق على العنوان التالي:

ص.ب. ٤١٤٣ الرياض ١١١٤٩ هاتف: ٠٠٩٦٦١٤٧٧٤٠٠٢ - فاكس: ٠٠٩٦٦١٤٧٩٠٠١٦٥

contactus@sidf.gov.sa

www.sidf.gov.sa

التنمية الاقتصادية
كعملية لتوسيع حريات البشر

إعداد
الدكتور محمد ناجي التوني

يعتبر الاقتصادي الهندي أمارتيا سن -الحائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية في العام 1998 - الأب الروحي لمفهوم التنمية الاقتصادية كعملية لتوسيع الخيارات المتاحة للبشر، والذي قدمه وشرحه في كتابه "Development as Freedom". حيث لم يكتف بنقد وتفنيد نظرية الرفاه الاجتماعي التقليدية الحديثة Neo-Classical Social Welfare Theory التي تعتبر أن الرفاه يعتمد على المنفعة "utility" التي تحدث عند استهلاك السلع والخدمات، وأن هدف عملية التنمية هو السعي لتعظيم هذه المنفعة في حدود الدخل المتاح. وفي ظل هذا النسق لتعريف عملية التنمية، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي أو زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي أو زيادة مساهمة القطاع الصناعي وتوسع التصنيع في الاقتصاد أو إحداث التقدم التقني أو التحديث الاجتماعي، كلها تصب في إحداث عملية التنمية. وقد اعتبر أمارتيا سن أن التنمية الاقتصادية بهذا التعريف محدودة وتركز على الجوانب المادية فقط من عملية التنمية، لذلك أعطى بديلاً فلسفياً مقنعاً عن نظرية تعظيم دالة الرفاه الاجتماعي التقليدية الحديثة في تفسير وإحداث عملية التنمية الاقتصادية.

وتتمحور أطروحة أمارتيا سن حول أنه يجب النظر إلى عملية التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر. وأن عملية التنمية الاقتصادية، بمفهوم نظرية الرفاه الاجتماعي، ما هي إلا بعض من الوسائل المستخدمة لتوسيع حريات وخيارات البشر، وأن الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر تعتمد على محددات أخرى كدرجة الانسجام والتوافق الاجتماعي لتوفير خدمات الصحة والتعليم والحقوق السياسية والمدنية وغيرها من الحقوق التي تسمح وتعطي الفرصة للمشاركة في النقاش والجدل المجتمعي الدائر حول القضايا العامة، مع الحق في مساءلة ومحاسبة متخذي القرارات وصانعي السياسات على المستويات كافة.

فإذا كان توسيع الحريات الحقيقية للبشر هو الغاية النهائية لعملية التنمية الاقتصادية، فإن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي أو زيادة معدلات التصنيع أو التحديث الاجتماعي جميعها وسائل تصب وتخدم هذه الغاية.

خلفية مرجعية عن مفهوم التنمية الاقتصادية

توافق الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي على أن عملية التنمية الاقتصادية تعني إحداث تحولات هيكلية في اقتصادات الدول النامية، وأن تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في تلك الدول لن يحدث إلا عن طريق التخطيط المباشر والقصدي للانتقال من القطاع الريفي أو الموارد الطبيعية (الأولية) إلى هياكل صناعية متطورة متنوعة فيما عرف بنموذج التنمية ثنائي القطاعين (نموذج لويس). ولقد اتبعت العديد من الدول النامية خلال حقبة الستينيات من القرن الماضي هذا النموذج، الذي يقوم على افتراض توفير أعداد كبيرة من العمالة الزائدة عن حاجة القطاع الريفي، والتي تنتقل لتعمل في القطاع الصناعي بأجور دنيا، بعد عملية تدريب وتأهيل سريعة تحت مظلة التخطيط والحماية من المنافسة الخارجية. وكان هذا في نسق اتباع إستراتيجيات تنمية صناعية تقوم على إحلال الواردات.

لكن مع بداية السبعينيات، أظهرت نتائج تقييم الأداء التنموي للعديد من الدول النامية التي اتبعت تلك الخطط التنموية (كالهند والصين)، تواضع النتائج المحققة إذا ما قورنت بالأداء المتميز للدول النامية الأخرى التي اتبعت سياسات اقتصادية تحررية استهدفت خلق أسواق تنافسية، تقوم على تفاعل قوى السوق، وتشجيع التوسع في الإنتاج الصناعي بغرض التوسع في الصادرات (كوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة وهونج كونج).

ومع حدوث الأزمة العالمية الأولى في أسعار النفط في منتصف السبعينيات (في أعقاب حرب أكتوبر)، تعرضت دول العالم كافة، وخصوصاً النامية، إلى أزمة اقتصادية طاحنة ذهبت بثمار سنوات عديدة من جهود التنمية الاقتصادية، والتي جسدت نفسها في شكل أزمة للديون هددت استقرار النظام النقدي العالمي، واستدعت بدورها تدخلاً مباشراً من صندوق النقد الدولي، من خلال ما عرف ببرامج التثبيت والاستقرار الاقتصادي.

ومع تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية خصوصاً في الدول النامية مع حقبة نهاية السبعينيات، ومع حدوث الأزمة الثانية في أسعار النفط (من جراء الثورة الإيرانية) رأى بنك التنمية الدولي، بصفته إحدى المنظمات الدولية المعنية بالوضع التنموي للدول الفقيرة والأشد فقراً، أنه قد حان الوقت للتدخل المباشر في إدارة اقتصادات تلك الدول النامية، في إطار من التعاون والتكامل التام مع صندوق النقد الدولي، وذلك عن طريق "برامج التصحيح الهيكلي" (Structure Adjustment).

واشتملت تلك البرامج على مجموعة من سياسات التثبيت من الناحية الاقتصادية الكلية، ومجموعة أخرى من السياسات التي تهتم بتحقيق درجة تحرير أسرع وأعمق للأسواق المحلية للسلع والخدمات، وذلك عن طريق تخفيض الدعم الحكومي للسلع والخدمات، لتصبح قريبة من الأسعار العالمية بوصفها تمثل الأسعار التنافسية، وبتقليص دور الدولة وزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد عن طريق سياسات الخصخصة وإجراء الإصلاحات المالية والمصرفية والمؤسساتية والتشريعية التي تؤدي لتحسين بيئة الأعمال وتدعم آليات السوق، وتحقق بالتالي الكفاءة الإنتاجي،ة وتحقق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة، مما يصب في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وحسب تصور البنك الدولي فإن الهدف هو توجيه الاقتصاد المحلي نحو مزيد من التحرر والانفتاح على الخارج عبر تنمية الصادرات والانخراط في الاقتصاد العالمي. ولقد عرفت هذه الحزمة من السياسات الاقتصادية فيما بعد بـ"وفاق واشنطن" Washington Consensus، وهو ذلك الاتفاق بين البنك والصندوق الدوليين مع وزارة الخزينة الأميركية، الذي تضمن الخطوط العريضة المتعلقة بسياسات التصحيح الهيكلي، ومد الدول النامية بالدعم المادي المشروط بتنفيذها والتزامها المبرمج بتلك السياسات.

لكن بمراجعة فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، والتعرف على خصائص الأداء التنموي لمجموعة واسعة من الدول النامية التي خضعت للهيمنة الكاملة لصندوق النقد والبنك الدوليين، لوحظ التفاوت الكبير في الأداء بين دول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) والأداء المتواضع لدول إفريقيا جنوب الصحراء أو دول أميركا اللاتينية. وبرز تساؤل مهم آنذاك هو "كيف يمكن تفسير هذا التفاوت في الأداء التنموي عبر الدول النامية؟" وفي محاولة للإجابة وتفسير ذلك التفاوت في الأداء التنموي للدول النامية خلصت مجموعة عريضة من الدراسات الاقتصادية التطبيقية إلى نتيجة مهمة، مفادها أن هذا التفاوت يعكس بالأساس التفاوت في السياسات المتبعة ومدى فاعليتها، وأن السبب في استمرار دول نامية في "الحلقة المفرغة للفقراء" هو "فقر السياسات المناسبة". وبالتالي فإن على مخططي التنمية وصانعي السياسات التنموية التأكد من أن تلك السياسات تعكس انفرادية وخصوصية الحالة التنموية لكل دولة نامية، وبالتحديد فيما يتعلق بوضع الأسواق والأسعار والحوافز. ومن هذا المنطلق ومع توفر معلومات مقطعية على مستوى الأفراد والوحدات الإنتاجية، ركزت الدراسات الاقتصادية التطبيقية على قياس الأداء على مستوى الاقتصاد الجزئي "Micro-economics" الذي يتناول قضايا بعينها من مظاهر ومشكلات تنموية باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي التي تميزت بالدقة والموضوعية، بعيداً على الإطار النظري

التنمية الاقتصادية
كعملية لتوسيع حريات البشر

المعهود. فأضافت تلك النماذج أداة تحليلية مهمة أمدت متخذي القرارات بمعلومات واقعية ساهمت في تفهم الأسباب الأساسية خلف هذا التفاوت في الأداء التنموي، وتوصيف دقيق لمعوقات عملية التنمية.

وأعطت تلك الدراسات التطبيقية ثمارها في تعميق فهمنا لأنواع جديدة من حالات "إخفاق الأسواق" Market Failure التي تضمنت وجود ظاهرة "المعلومات الناقصة والمكلفة" و"الأسواق غير الكاملة" و"تكاليف التبادل" Transaction Cost و"انعدام الأسواق المستقبلية لعدد من السلع والخدمات" في الدول النامية، وهي مجتمعة تؤدي إلى خلق معوقات في عمل آليات السوق، وبالتالي في فاعلية السياسات التنموية المتبعة وفي الأداء التنموي برمته.

وعلى هذا الأساس أضحت قضايا تشوه ونقص المعلومات وارتفاع المخاطر أكثر أهمية في تحليل تفاوت الأداء التنموي، ووفرت تبريراً جديداً لإعطاء الدولة دوراً أكبر لتصحيح تلك التشوهات في عمل آليات السوق الناتجة عن تلك الظواهر. والأهم من هذا، هو أنه تم التأكيد مرة أخرى على أن عملية التنمية هي عملية مجتمعية إنسانية هدفها النهائي هو تنمية البشر وليس فقط تنمية الماديات (بنية تحتية وخلافه). فالتنمية بهذا المفهوم هي عملية بشرية يقوم بها البشر من أجل البشر، أي أعيد تسليط الضوء على الجوهر والمضمون الحقيقي لعملية التنمية ووضعه في مكانه الصحيح.

المفهوم الواسع للتنمية الاقتصادية

على خلفية إعادة اكتشاف الجوهر والمضمون الحقيقي لعملية التنمية مع نهاية القرن الماضي، ظهرت مساهمات مجموعة من اقتصاديي التنمية، وعلى رأسهم أمارتيا سن، تطرح المفهوم الأوسع لعملية التنمية باعتبارها عملية "لتوسيع حريات البشر" أو خيارات البشر. ومن هذا المنظور، فإن التنمية تتطلب القضاء على مواطن عدم الحرية كالفقر (عدم الحرية من الجوع والمرض) وعدم المساواة الاقتصادية والحرمان، بل مظاهر وأنواع الكبت الاجتماعي كافة، وسوء الخدمات العامة المتاحة، ومظاهر القمع والاستبداد بأشكالها المختلفة.

وفي هذا الإطار أيضاً، فإنه يجب أن تعاد طريقة تقييم الأداء التنموي بمعيار ما تم تحقيقه من حريات يتمتع بها البشر، من حيث تعميقها وتوسيعها، ومن حيث أن كل تقدم محرز في مجال الأداء التنموي لا بد أن يكون مرتكزاً على التفاعل الحر بين البشر واشتراكهم في إحراز التقدم المنشود كشركاء في عملية التنمية، وليس كأطراف مستقبلة لنتائج الخطط والسياسات التنموية التي تطبق عليهم بواسطة طرف آخر.

وينطوي مفهوم توسعة الحريات في نفس الوقت على التوافقات التي تسمح بحرية اتخاذ القرار، واتخاذ القرار المرغوب فيه بإرادة حرة، وعلى الفرص الحقيقية المتاحة للبشر، كلٌ حسب ظروفه الشخصية والاجتماعية. وتظهر حالات عدم الحرية عن طريق عدم كفاية التوافقات مثل عدم السماح بالترشح والانتخاب، أو من خلال عدم كفاية الفرص المتاحة للبشر لتحقيق ما يرغبون في تحقيقه، حتى لو كان على مستوى الاحتياجات الأساسية، مثل: المأكل والمشرب والمسكن والتعليم والصحة وخلافه.

ولو سلمنا بأن عملية التنمية الاقتصادية هي بالأساس عملية لتوسيع حريات البشر؛ يظهر جلياً أن الاهتمام يجب أن ينصب على توسعة "القدرة" أو "الاستطاعة" لدى البشر كي يعيشوا حياة يقدرونها ويعتبرون أنفسهم سعداء. وبالتالي يلعب مفهوم "الاستطاعة" Capability دوراً محورياً في التحليل الاقتصادي لعملية التنمية كبديل لقيد "الدخل المتاح" عند تعريف رفاهية البشر، وفي تقييم الأداء التنموي عموماً. ويجب أيضاً ملاحظة أن خصوصية استخدام "الاستطاعة" لتقييم الأداء التنموي تنطوي على القبول بوجود عدد من المعايير للمقارنة وليس معياراً واحداً. ففي ظل اختلاف المجتمعات البشرية

من الناحية الاجتماعية والثقافية، ومن حيث تفاوت مستويات الحريات المتاحة، ومن حيث العادات والتقاليد والمعتقدات والنسيج المجتمعي عموماً، فإنه لا مناص من وجود اتجاهات مختلفة تحول دون التوصل إلى مقياس معياري موحد لتقيم أدائها التنموي. وفي هذا الإطار يجب اعتبار عملية التنمية هي عملية لتوسيع حريات البشر على اختلاف أشكالها ومكونتها، ويجب الاهتمام بها ومحاولة قياسها.

ولو سلمنا أيضاً بأن عملية توسيع حريات البشر هي جوهر عملية التنمية، فإن الدور المهم للحريات سيكون في إثراء حياة البشر وإطلاق طاقاتهم الإبداعية بما يحقق ذاتهم. ويجب التأكيد على أن تشتمل تلك الحريات على القدرات المبدئية لتفادي مختلف أشكال الحرمان، وعدم الحرية من الجوع، وسوء التغذية، والمرض، والوفاة المبكرة للأطفال، وانخفاض توقع الحياة وأشكال الظلم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي كافة. وهو يتضمن أيضاً استمتاع البشر بحد أدنى من الحريات المرتبطة بالمعرفة بأشكالها ووسائلها كافة، والتعليم والمشاركة السياسية والمجتمعية الفعالة في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات. وبلا شك، يمكن استنتاج أن القوة الحقيقية لتوسعة حريات البشر كهدف تنموي تكمن في حقيقة أن مختلف الحريات ترتبط ببعضها البعض، وأن الحرية في الجانب الاقتصادي مثلاً ستساعد كثيراً في تعميق وتوسعة أنواع أخرى من الحريات السياسية والاجتماعية والثقافية والمدنية، وبالتالي هي في الأساس عملية توسعة "الاستطاعة".

عند تسليط الضوء على تلك الحريات الأساسية التي يجب العمل على توسيعها، ركزت الأدبيات على خمسة جوانب اعتبرتها ذات علاقة وثيقة بعدد من قضايا السياسات التي تتطلب اهتماماً خاصاً في الدول النامية وهي:

1 - الحريات السياسية

وتتضمن الحقوق المدنية كافة، والحق في الانتخاب، والتصويت الحر، والترشح للمناصب السياسية والمدنية كافة، والحق في نقد ومراقبة ومحاسبة المسؤولين، والحق في التعبير عن الرأي من خلال وسائل الإعلام المختلفة، والحق في تشكيل الأحزاب والانضمام للأحزاب السياسية، وغيرها من نشاطات ممارسة الحقوق السياسية للبشر.

2 - الحريات الاقتصادية

الحق في حياة كريمة، وتساوي الفرص الاقتصادية والاستثمارية المتاحة، وتوزيع ثمار التنمية بشكل عادل على الفئات والطوائف كافة المكونة للمجتمع، ومحاربة أشكال الاحتكار كافة، وإخفاقات الأسواق بصورة شفافة وعادلة.

3 - الحريات الاجتماعية

هي حريات تتعلق بالتوليفة ومنظومة التوافقات الاجتماعية في المجالات المؤثرة في الحريات الحقيقية المتاحة للبشر خصوصاً في مجالي التعليم والصحة. وهذه المجالات مهمة جداً حيث إنها تحدد مدى مشاركة الأفراد في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

4 - متطلبات الشفافية والمصداقية

هي متطلبات في جوهرها تظهر وتحد من أشكال الفساد في المجتمع وتحاربه.

5 - شبكات الأمان الاجتماعي

هي موجهة إلى فئات بعينها من المجتمع في حاجة ماسة وضرورية للمساعدة والمعونة. مثل: الزوجة المعيلة وكبار السن ذوي المعاش التقاعدي ومحدودي الدخل والأرملة من دون دخل ثابت وغيرها من الحالات. ونلاحظ هنا، أن مفهوم توسعة الحريات ينطوي على مفهوم مجتمعي للعدالة الاجتماعية يتم من خلاله الحكم على الحالات الاجتماعية المحتاجة إلى العون والمساعدة في إطار منظومة الأخلاقيات والقيم الإنسانية التي تعكس درجة الرقي الحضاري الذي بلغته هذه المجتمعات.

التنمية الاقتصادية
كعملية لتوسيع حريات البشر

أي أنه من هذا المنظور يصبح تعظيم الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر هو هدف الرفاه الاجتماعي، ولقد حاول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إيجاد مؤشر يمكنه التعبير عن الحريات المتاحة في بلد ما من خلال استحداث مؤشر تجميعي واحد هو "مؤشر التنمية البشرية" Human Development Index HDI.

الخلاصة

لقد أشارت العديد من الدراسات التطبيقية لقياس الأداء التنموي في نهاية القرن الماضي إلى حقيقة مهمة، مفادها أن هناك دوراً محورياً للدولة في الإدارة والتخطيط لإحداث التنمية، وأن ترك الأمور لآلية الأسواق لا يؤدي بالضرورة لتحقيق الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية المنشودة خصوصاً في الدول النامية. لقد كانت لأطروحة "أمارتيا سن" آثار بالغة في تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية ليُعنى بتوسيع حريات البشر، ويضع الأمور في نصابها الصحيح، وهو أن البشر هم موضوع التنمية وغايتها. وقد انعكس ذلك عالمياً بوضوح من خلال الأهداف الدولية للتنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي في إطار الأمم المتحدة في سبتمبر 2000، والتي تعرف "بأهداف الألفية للتنمية" Millennium Development Goals، والتي ركزت على 8 أهداف أساسية هي:

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع.
2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
4. تخفيض معدل وفيات الأطفال.
5. تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع بانتهاء عام 2015.
6. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز) والملاريا وغيرها من الأمراض.
7. كفالة الاستدامة البيئية.
8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

ويلاحظ أن أول هذه الأهداف يتمحور حول الإقلال من الفقر، بينما تتمحور بقية الأهداف حول التعليم، والصحة والمساواة وقضايا المرأة على أساس منهجية "الاستطاعة" أو "القدرة".

المراجع

1. علي عبد القادر، التطورات الحديثة في الفكر التنموي، جسر التنمية 76، المعهد العربي للتخطيط، 2008.
2. أحمد الكواز، السياسات التنموية، جسر التنمية 71، المعهد العربي للتخطيط 2008.
3. علي عبد القادر، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، مجلة التنمية والسياسات، المجلد 5 عدد 2 2003.
4. Meier، G. and J. Stiglitz ، Frontiers of Development Economics: A Future in Prospective، Oxford University Press، Oxford، 2001.
5. Meier، G، The Old Development Economics and the New، in Meier and Stiglitz، 2001.
6. Sen، A. K.، Development As freedom، Anchor Books، New York، 1999.
7. Yuusuf، S and J. Stiglitz، Development Issues: settled and Open، in Meier and Stiglitz، 2001.

www.sipchem.com

نجاحنا محصلة تفاعلات متقنة.

عندما تتفاعل كل العناصر بشكل صحيح، فإن النجاح غالباً ما يكون حليفك بشكل يساهم في تحقيق نجاحات متواصلة، وهو ما جبلنا عليه في سبكيم منذ بدء أنشطتنا في عام ١٩٩٩م. واليوم، فإن سبكيم، وهي شركة مساهمة سعودية ناجحة في كل عملياتها، تضع في صدارة أولوياتها حماية البيئة، فيما تعمل على توفير كل سبل الرفاهية والسلامة لموظفيها، وتسير سبكيم وشركاتها التابعة بخطى حثيثة نحو الأمام، ملتزمة بالجودة العالية لكل منتجاتها وبتحقيق التنمية المستدامة مع الحرص على الإدارة السليمة لمواردها، ما أهلها للفوز بجائزة الرعاية المسئولة المعترف بها دولياً ليضيف نجاحاً آخر يضاف لسجلها الحافل بالإنجازات.

المنتجات التحويلية	الأسيتيك	البيوتانديول	الميثانول

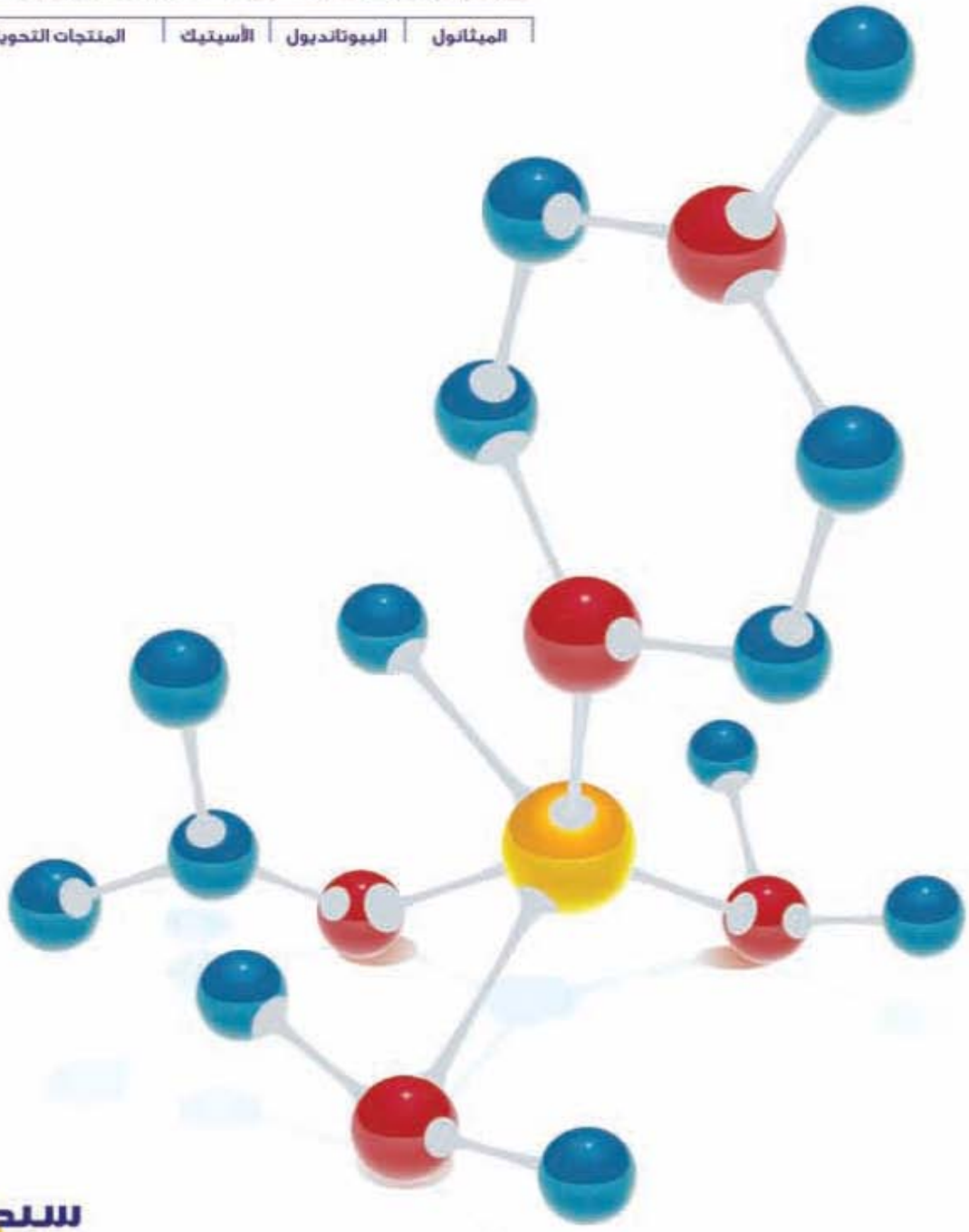

سبكيم
Sipchem

إنجازات تتواصل

الرعاية المسئولة
RESPONSIBLE CARE®

ندوة تعريفية حوله نظمتها "قطر للمشاريع" و"جويك"

إطلاق "مركز المناولة والشراكة الصناعية" في الدوحة ديسمبر المقبل

إعداد: دانة علي الشرشني

نظمت شركة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (قطر للمشاريع) ندوة تعريفية حول "مركز المناولة والشراكة الصناعية في قطر" بالتعاون مع "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في 27 يونيو 2012، في فندق "ريتز كارلتون" في الدوحة.

هدفت هذه الندوة إلى التعريف بمفهوم المناولة والشراكة الصناعية ودورها في تعزيز التنمية الصناعية في دولة قطر، وعكس تجارب عالمية لنظام المناولة والشراكة الصناعية في الدول النامية والدول الصناعية، إضافة إلى التعريف ببرنامج منظمة الخليج للاستشارات الصناعية للمناولة والشراكة الصناعية والخدمات التي يقدمها والاستفادة منها من قبل الشركات والجهات ذات الصلة بدولة قطر، لبناء قاعدة بيانات للموردين تضم 250 شركة في الدولة.

بدأ الافتتاح بكلمة ألقتها المديرة التنفيذية لشركة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (قطر للمشاريع) نورة المناعي، رحبت فيها بمقدمي أوراق العمل، وتمنت للجميع الاستفادة من هذه الندوة.

ثم تلا ذلك كلمة ترحيب من الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات في "جويك" أحمد ضيف تقدم فيها بالشكر للحضور ولمقدمي أوراق العمل، وتوقف في كلمته عند أهمية "مركز المناولة والشراكة الصناعية"، والدور الذي يقوم به في توفير فرص واعدة لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وفتح أبواب أخرى أمام نقل

تكنولوجيات جديدة، وبالتالي دعم القدرات الإنتاجية للكثير من الصناعات المحلية، مما يعزز مفهوم التخصص في القطاع الصناعي، وكذلك علاقات الشراكة الصناعية ليس على المدى القصير فحسب بل على المدى الطويل، مما يحقق شراكة دائمة بين الصناعات الخليجية القائمة.

وقدمت السيدة نورة المناعي خلال كلمتها، نبذة مختصرة عن شركة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (قطر للمشاريع)، وأشارت إلى رؤية الشركة في تفعيل الاستثمار الصناعي، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي. واعتبرت أن تنفيذ برنامج المناولة والشراكة الصناعية في دولة قطر، سيعمل كآلية وسيطة لإيجاد توافق ثنائي وشراكة بين المشترين والموردين، ويوفر منصة لتطوير المشاريع الصناعية الجديدة، كما يزيد من استغلال قدرات الشركات القائمة حالياً من خلال شراكات المناولة. وصرحت المناعي أن موعد تدشين مركز المناولة والشراكة الصناعية في قطر سيكون خلال شهر ديسمبر 2012. ونوهت بأن فريق العمل سيبدأ المسح الميداني للمصانع القطرية بعد الانتهاء من الندوة.

وتحدث الخبير الأول لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مشتاق كاغلار عن "مركز المناولة والشراكة الصناعية" في "اليونيدو"، والمراكز التي أنشئت تحت مظلته، وكيفية دمج الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة شبكات عالمية ذات قيمة. كما عرض كاغلار التجارب الناجحة في مجال المناولة والشراكة في بعض الدول، ومنها على سبيل المثال: تركيا، وجنوب إفريقيا، والهند، وفيتنام. كما استعرض رئيس البرنامج الخليجي للمناولة والشراكة الصناعية في "جويك" المهندس شاليش كومار، في كلمته رؤية البرنامج القائمة على خلق مراكز مناولة إقليمية، من خلال إنشاء مراكز للمناولة في كل دول مجلس التعاون في العام 2014، لافتاً إلى أن عدد الشركات الأعضاء المسجلة في القاعدة حالياً بلغ 1400 شركة، وسيتم زيادة العدد ليصبح 2500 شركة بحلول العام 2014.

وعرض المدير التنفيذي لمؤسسة دبي لتنمية الصادرات محمد الكمالي تجربة إمارة دبي في إنشاء أول برنامج للمناولة الصناعية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك)، مستعرضاً الجوانب الفريدة للتجربة، ومدى مساهمة المركز في دعم الشركات المحلية العاملة في القطاع الصناعي، وعوامل النجاح، وأهمية المركز في دعم التنمية الصناعية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

وقدّم المدير التنفيذي لمشروع ميناء الدوحة الجديد نبيل البوعينين ورقة عمل استعرض فيها نجاح التجربة القطرية في تمكين الشركات المحلية ضمن "مشروع ميناء الدوحة الجديد".

واختتمت الندوة بحلقة نقاش مفتوح أجاب خلالها الخبراء عن أسئلة واستفسارات المشاركين الذين زاد عددهم عن 100 مشارك. وخرجت الندوة بعدد من التوصيات أبرزها: إنشاء مراكز وطنية ترتبط ببرنامج المناولة والشراكة الصناعية في "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، وتتضمن التعاون في نشر الوعي بأهمية دور المناولة والشراكة الصناعية في مختلف وسائل التوعية والنشر المتاحة، والتأكيد على أن المناولة وسيلة فعالة لتنظيم الإنتاج الصناعي، وتوجيه طاقات المؤسسات الصناعية بطريقة تكفل كفاءة الاستخدام وزيادة الإنتاج ورفع معدلات التشغيل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون.

يتوجه الفكر الاقتصادي في عصر عاصف بالتحديات والطموحات إلى ترسيخ مفهوم حقيقي للتنمية، التي بدأت تأخذ أشكالاً عديدة تختلف عما كان متعارفاً عليه في السابق، ولم تعد كلمة التنمية فضفاضة، بل تحولت بفعل الحراك الدولي إلى فكر ومنهج وآلية عمل.

مشروعات التنمية

في دول مجلس التعاون الخليجي..

الواقع والخطط الطموحة

المهندس علي عبد الله بهزاد
ماجستير هندسة وإدارة تصنيع
aliabdulla@Hotmail.co.uk

التعريف الأممي للتنمية

عرّفت الأمم المتحدة التنمية Development، في العام 1987، بأنها تلبية احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وهي تعني بالمفهوم الاقتصادي إدارة الموارد الطبيعية بطريقة تضمن استدامتها. وفي العام 1992 ذكر البنك الدولي أنّ مفهوم الاستدامة يعني التطور في عمليات النمو التي تقوم على استغلال الموارد المتاحة وزيادة الإنتاجية.

والتنمية هي العملية المجتمعية المدركة للتحولات المحيطة بها ولديها القدرة على تنمية طاقة إنتاجية داعمة، تحقق زيادة في الدخل الحقيقي للفرد، وتنعكس بدورها على أشكال التنمية الاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية.

المفهوم الحديث

يعني المفهوم الحديث للتنمية الربط بين التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولم يعد المعيار البشري عنصراً من عناصر التنمية. وتعمل دول التعاون كمنظومة واحدة للارتقاء بنوعية الحياة وخلق فرص للجيل القادم، وتحقيق قدرة ذاتية للتكيف مع متغيرات القرن الحالي.

ويذكر البنك الدولي أنّ الاستدامة الاقتصادية ترتبط مع الاستدامة البيئية والاجتماعية، وليست متوافقة فحسب، إنما مكملة لبعضها

البعض. وفي تعريف آخر تقدم التنمية على أنها عوامل مشتركة بين النمو الاقتصادي والقطاع الخاص والاستثمار والتمويل.

منظومة خليجية للتنمية

اليوم، تعد الوحدة الخليجية منظومة اقتصادية متكاملة لا يربط بينها مبادئ العادات والتقاليد والموقع الجغرافي والمصير فحسب، إنما تخطو دول التعاون معاً لتشكيل تكتل اقتصادي له ثقله في السوق العالمية، ولعل مؤشرات التفاؤل لاقتصاديات الخليج أبلغ دليل على نجاح الرؤى المشتركة.

ومن هذا المنطلق وضعت دول التعاون إستراتيجية متفائلة للتنمية في مجالات الطاقة والصناعة والبنية التحتية والبيئة والنقل والاتصالات، باعتبارها مرتكزات أساسية لنمو عوائد مالية يمكن الاستفادة منها في تمويل مشروعات أخرى أو تحفيز الاستثمارات الخارجية.

الغاية المحورية

نصّت إستراتيجية التنمية الشاملة البعيدة المدى لدول مجلس التعاون الخليجي للأعوام من 2000 - 2025، على أنّ الغاية المحورية هي تحقيق مسيرة تنموية مستدامة ومتكاملة في المجالات كافة، وأهمها قضايا السكان، والقوى العاملة، والتعليم، والصحة، والبيئة، وبناء القدرة العلمية والتقنية.

وتعتبر النواتج الاقتصادية للقطاعات والعوائد الربحية من الاستثمارات والفوائض في الموازنات الخليجية معياراً نوعياً لقياس ما حققته من تنمية ملموسة بعيدة عن العبارات المنمقة.

الخطط الطموحة

ويمكن استشراف مستقبل التنمية من خلال التقارير الدولية التي ترصد مؤشرات الأنشطة، وارتفاع قيمة العوائد الناتجة من مصادر الدخل المتنوعة، التي تعني أنّ الخطط الطموحة تقوم على مرتكزات قويمة.

وفي قراءة متأنية للمؤشرات الحالية يتبين أنّ دول المنطقة تنفق بسخاء على مشروعات التنمية، فقد ارتفعت قيمة المشاريع في دول الخليج إلى 1 % في العام 2012 وبلغت 1.8 مليار دولار. ونمت تقديرات الاستثمارات في الصناعات التحويلية للدول الست خلال العشر السنوات من 2000 - 2010 إلى 219.5 مليار دولار، وبلغت الاستثمارات الصناعية 51.5 % ، من جملة الأنشطة الخليجية.

وفي قطاع الطيران استثمرت دول التعاون 400 مليار دولار، وأرست مشاريع المطارات بمقدار ملياريّ دولار، والسكك الحديدية بتكلفة 424 مليون دولار، وتكلفة مشاريع الطرق بمبلغ 1.6 مليار دولار.

وفي قطاع البنية التحتية ستنفق دول التعاون حوالي 535 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة، وحوالي تريليونيّ دولار بحلول 2020، وفي قطاع الكهرباء والماء تنفق 31.9 مليار دولار في 44 مشروعاً يجرى تنفيذها حالياً.

ويشير تقرير "الأونكتاد" التابع للأمم المتحدة 2010 إلى أنّ دول التعاون استقطبت 15.3 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية، وهذا بفضل عوامل جاذبة للمستثمرين مثل البيئة الاقتصادية المتنامية، وحجم السوق، ونوعية البنية التحتية المتوافرة، وإنتاجية العمالة، وهذا لا ينفصل عن التنمية؛ لأنّ نمو الاستثمارات يؤدي إلى استدامة التنمية في قطاعات الدول.

وتشير التنافسية العالمية إلى النقل الاقتصادي للدول الأعضاء حيث يتجاوز ناتجها المحلي أكثر من 800 مليار دولاراً، وتمتلك 45 % من احتياطي النفط في العالم، وهي تزخر بنحو 47 % من موارد النفط والغاز، فيما وصلت تجارتها البينية إلى 70 مليار دولار سنوياً.

خريطة التنمية

أشارت الخارطة الصناعية لمنظمة الاستشارات الصناعية "جويك" إلى نمو الاستثمارات الصناعية في دول التعاون إلى 222 مليار دولار في العام 2010، ويذكر تقرير Global أنّ قيمة المشاريع المزمع تنفيذها في قطاع النفط الخليجي تقدر حتى الآن بحوالي 353 مليار دولار، ومن المتوقع نمو إجمالي الطاقة الإنتاجية للصناعات البتروكيماوية بمعدل 2.9 % خلال الأعوام من 2011 - 2013.

وإذا كانت التنمية تعني التقدم في المؤشر الاقتصادي، فإنّ دول التعاون حققت قفزات ضخمة بدلالة البيانات الإحصائية، فالتوقعات تشير إلى ارتفاع أصولها الخارجية إلى 1708 مليارات دولار في 2011، وأن تسجل 1869 مليار دولار في 2012، واستثمار نحو 180.4 مليار دولار في الصناعات.

النمو في دول التعاون

وإذا استعرضنا النمو في كل دولة على حدة فإنّ دولة قطر سجلت ارتفاعاً قوياً في النمو بنسبة 4 %، ومن المتوقع بلوغه الـ7 % مع الحفاظ على احتياطيات النفط والغاز التي تمتلكها، واتصفت بأنها الأسرع نمواً في المنطقة، وفي أبو

ظبي بلغ ارتفاع النمو 4.5 % في 2011، ومن المتوقع أن يبلغ 5 % في 2012.

وفي سلطنة عمان تضاعف دور القطاع الخاص 70 مرة خلال السنوات الماضية، وبلغت مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي ما يزيد عن 63 %، وفي المملكة العربية السعودية بلغت الاستثمارات الخارجية في العقارات نحو 63 مليار دولار، حيث يقدر إجمالي قيمتها 500 مليار دولار، وتجاوز العائد منها 2.5 تريليون ريال، كما ارتفعت نسب التوطين في دول التعاون في قطاعات الاتصالات والبنوك إلى أكثر من 90 %.

وتضاعف حجم الاستثمارات في الصناعات التحويلية لدول التعاون خلال السنوات العشر الماضية مرتين إلى 219.5 مليار دولار، أما الاستثمارات الموظفة فبلغت 91.5 % بارتفاع قدره 59 مليار دولار في 2000، وتجاوز الـ113 مليار دولار في 2010 وهي نسبة تشكل 51.5% من إجمالي استثمارات دول الخليج.

وبرؤية أكثر عمقاً فإنّ مسيرة المشروعات التنموية التي بدأت في السنوات العشر الماضية تواصل البناء حتى 2020، مما يدبّ بطفرة اقتصادية مهولة، وبالتأكيد ستنسحب على التنمية الاجتماعية والبيئية والبشرية، لأنّ النمو الاقتصادي مرتكز أساسي في عملية البناء.

أما معوقات التنمية فهي تتلخص في غياب الخطط الرامية إلى استثمار الكوادر البشرية في المشروعات القائمة، والحاجة إلى كوادر متخصصة في مختلف القطاعات، حتى يمكن الاستغناء عن العمالة غير المدربة، وتهيئة المواقع الميدانية من بناء ومدن صناعية ومنشآت لتدريب الشباب بهدف حصولهم على خبرات، وعدم توظيف البحوث العلمية في المشروعات، وغياب دور القطاع الخاص.

أثر التنمية

لقد تمكنت دول الخليج خلال السنوات الماضية من تحقيق فوائض مالية مهمة، على الرغم من ارتفاع حجم الإنفاق العام والاستثمار المدني والاقتصادي والعسكري، كما زادت قيمة الصناديق السيادية لعدد من بلدان الخليج مثل دولة قطر، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وارتفعت تدفقات الاستثمار من دول التعاون إلى بلدان صناعية أوروبية وآسيوية.

ويبدو أثر العوائد جلياً في الدعم الذي قدمته الحكومات لمواطنيها متمثلاً في صياغة رؤى عشرية لدول التعاون، وفي زيادة الإنفاق الحكومي، وزيادة الرواتب والمعاشات التقاعدية، والتوسع في المنشآت الخدمية والصناعية.

هذا، وتعكف الحكومات الخليجية حالياً على إعطاء أولوية قصوى لتدريب القيادات على إدارة المشروعات العامة في الدول، وإيجاد بيئات ملائمة لها، وتقديم حوافز مالية ودورات متخصصة للشباب لتأهيلهم لإدارة المؤسسات العامة.

وأخيراً ...

يبدو المواطن الخليجي على أعتاب نقلة نوعية في المسار التنموي للوحدة الخليجية المتكاملة التي حققت ثمارها بالفعل من خلال المشروعات الرائدة.

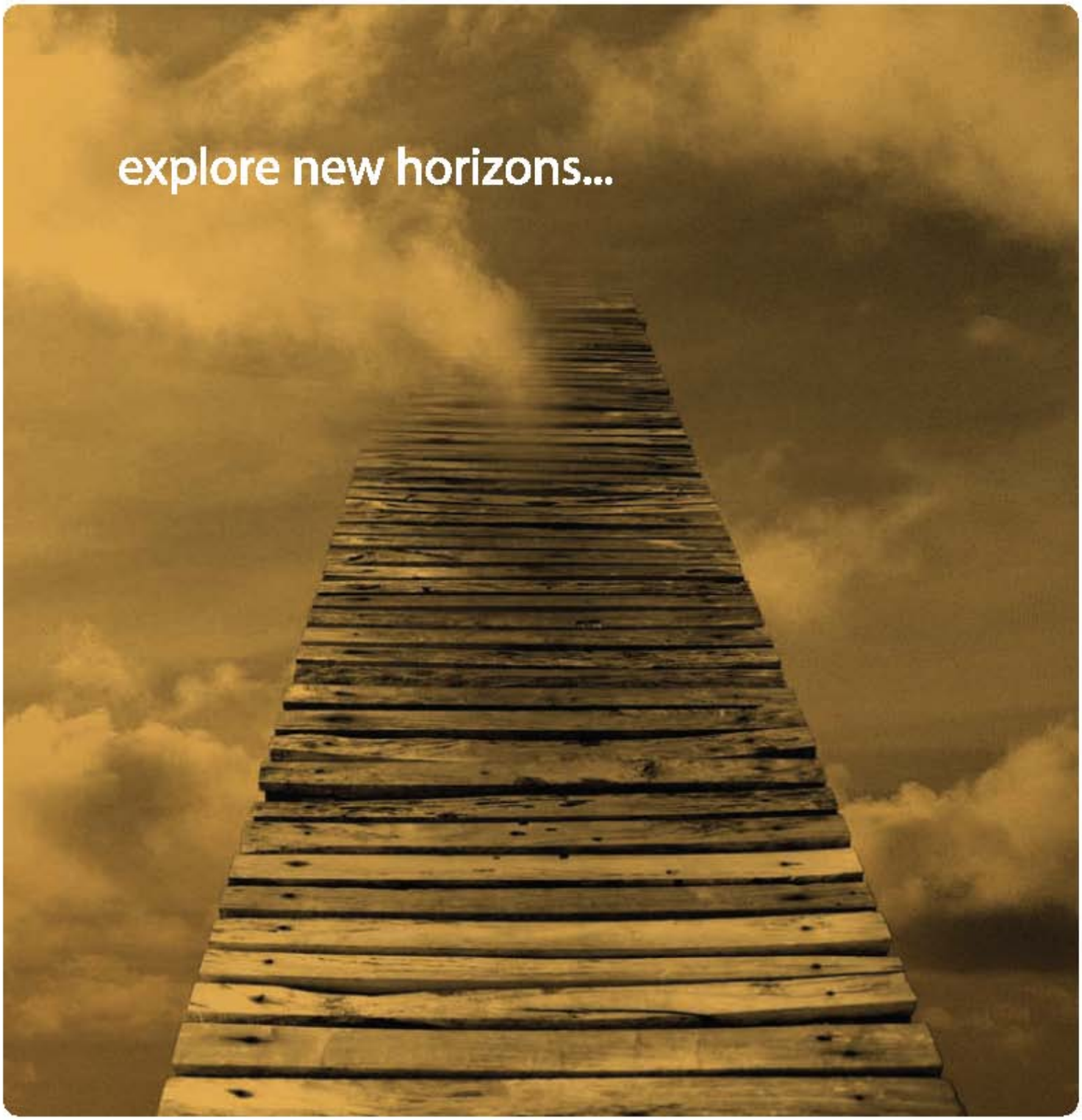

XENEL

Based in the Kingdom of Saudi Arabia, Xenel and Group Companies embrace a shared vision of achieving economic growth by bridging know-how to different parts of the world. Over its 35-year history, through its internal skills, joint venture partnerships and associations with global companies, the Group has built expertise in energy, infrastructure, manufacturing and service industries.

NATPET

Saudi Cable Company

HIDADA

xeca

يُعزز الطاقات البشرية والمؤسساتية في الخليج

برنامج "جويك" التدريبي غني بالدورات الإدارية والصناعية المتخصصة

تقوم "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) بدور فاعل في تقديم كل ما من شأنه تطوير قطاع الصناعة في منطقة الخليج، ودعم الجهود الرامية إلى رفع الكفاءة التخطيطية لدى المؤسسات المعنية باقتصادات الدول الأعضاء في المنظمة، من خلال تعزيز وتوسيع القدرات والطاقات البشرية الصناعية الفردية والمؤسساتية في المنطقة.

وفي هذا السياق، تعقد "جويك" ضمن برنامجها للتدريب وتنمية القدرات TCD للنصف الثاني من العام 2012، دورات تدريبية وورش عمل يقدمها عدد من الخبراء العرب والأجانب المتخصصين، من المنظمة أو من الجهات المتعاونة معها في مجال التدريب.

ويشمل البرنامج دورات تدريبية تحت عناوين "كيف تبدأ مشروعاً صناعياً"، و"ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، و"إعداد الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي" و"إدارة المكتبات". إلى جانب ورش عمل متخصصة هي "التنافسية" و"تطبيق اتفاقية مونتريال والتنمية الصناعية".

المنشآت الصغيرة والمتوسطة

في وقت أثبتت فيه المنشآت الصغيرة والمتوسطة دورها في دعم التنمية الصناعية خلال الأزمة العالمية 2008، تعقد "جويك" دورة حول "ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة" في عمّان (الأردن)، خلال الفترة من 14 إلى 17 أكتوبر 2012.

تتوجه هذه الدورة إلى المديرين ونوابهم ومساعديهم والعاملين في المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية، وشركات وصناديق ضمان الائتمان المصرفي، والصناديق الاجتماعية، وصناديق التنمية والتشغيل، والأجهزة الحكومية، وغرف التجارة والصناعة، ومراكز تطوير الأعمال، والمكاتب الاستشارية، والاتحادات المهنية، وغيرها.

وتهدف الدورة إلى تمكين المشاركين من استيعاب طبيعة رب العمل، وتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحديد العقبات التي تواجه المنشآت العائلية، ودور الترويج الحكومي لهذه المنشآت، إضافة إلى مناقشة فرص الأعمال العائلية، ودور الحاضنات، والمقارنة بين البدء بالمنشآت الجديدة أو شراء القائم منها، والميزة التنافسية في ميدان السوق. كما تهدف إلى شرح كيفية وضع خطط المنشآت، والمزيج التسويقي، واستخدام التكنولوجيا، وإدارة الموارد البشرية.

وستتناول الدورة القوائم المالية للمنشآت ومصادر البيانات المالية، إضافة إلى تكوين الإستراتيجيات والسياسات المصرفية تجاه المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتناقش التنظيم الإداري المصرفي المناسب، ومزيج المنتجات والخدمات المالية والمصرفية المناسبة لهذه المنشآت، وأنماط الشراكة بين المصارف والمنشآت، وصيغ التمويل الإسلامي، مع تقييم بعض التجارب العربية والدولية في هذا الخصوص، كما ستتناول تجارب من: مصر، والأردن، والسعودية، والبحرين، وليبيا، والسودان، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وهيئة المنشآت الصغيرة في أميركا.

كيف تبدأ مشروعاً صناعياً؟

سيكون موضوع "كيف تبدأ مشروعاً صناعياً؟" محور الدورة التدريبية التي سيقدمها خبراء "جويك" خلال الفترة من 26 إلى 29 نوفمبر 2012 في الدوحة (قطر). وهي دورة أثبتت نجاحها مرة تلو الأخرى، حيث تهدف إلى رفع وتنمية قدرات المشاركين على التعرف على الأسس العلمية والعملية لإقامة مشروع صناعي، وطرق الحصول على الأفكار المناسبة للمشاريع التي من الممكن تنفيذها وتتلاءم مع احتياجات المنطقة.

وتستهدف الدورة الراغبين في البدء بمشاريع صناعية من المستثمرين الأفراد والشركات، والبيوت الاستشارية، والباحثين، والعاملين في مؤسسات التمويل والتنمية والتدريب، والجهات الحكومية المعنية بإقرار المشاريع الصناعية، والعاملين في الشركات والمؤسسات الاستثمارية الصناعية.

إعداد الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي

وحيث إن "جويك" تدعم وبشكل مستمر المؤسسات الصناعية والتنموية، ونظرا لأهمية التخطيط في نجاح أي مشروع، تعيد المنظمة عقد الدورة التدريبية الناجحة حول "إعداد الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي" خلال الفترة من 29 إلى 31 مايو 2012 في الدوحة (قطر). وهذه الدورة موجهة إلى القائمين على إعداد الإستراتيجيات والمؤشرات الصناعية والبيئية والاقتصادية، والقائمين على قواعد البيانات الصناعية والبيئية، والباحثين والمخططين. وتهدف إلى توضيح فكرة التخطيط لإعداد الإستراتيجية والخطة التنفيذية للإستراتيجية، إضافة إلى تعزيز المفاهيم الخاصة بالإستراتيجية، والخطة التنفيذية للإستراتيجية، والتخطيط الإستراتيجي، وتزويد المشاركين بأفضل الطرق والنماذج لإعداد الإستراتيجية.

إدارة المكتبات ومراكز المعلومات

لم تعد المكتبة مجرد قاعة ورفوف ترتب عليها الكتب، فقد تغير المفهوم العام وأصبحت فضاءً واسعاً، ولم يعد البحث عن المراجع مقتصراً على مراجعة مجموعة فهارس ورقية صفّت في صندوق، بل تطورت لتصبح مداخل البحث الآلي التي توفر بمجرد الضغط على مفاتيح القوائم، المراجع على شاشة مرتبة ترتيباً أبجدياً. وكذلك لم يعد أمين المكتبة مجرد مكتبي ينظم الكتب على الرفوف، ويقدمها للباحث أو المستفيد حين يطلبها، بل أصبح هذا الاختصاصي متعدد الاختصاصات، وينبغي أن يكون على دراية بأهمية المكتبة ودورها في ظل هذا التطور الهائل والمتسارع في عالم المكتبات بفضل الثورة في مجال المعلومات التي تسميها "تكنولوجيا المعلومات الرقمية"، والتي اختصرت المسافات وحولت العالم بقاراته الشاسعة إلى قرية صغيرة يمكن للإنسان أن يصل إلى أطرافها في ثوانٍ معدودات.

ومن هذا المنطلق تنظم "جويك" دورة تدريبية في إدارة المكتبات ومراكز المعلومات، تتناول محاور متنوعة أبرزها "إدارة المكتبات ومراكز المعلومات"، و"إدارة الوقت وإدارة المعرفة"، و"إدارة المكتبات في ضوء معايير الجودة الشاملة"، إلى جانب "إدارة النظم الإلكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات"، و"أهم ما يتميز به مدير أو مسؤول المكتبة في العصر الإلكتروني".

ورش عمل بالتعاون مع "اليونيدو"

تنظم "جويك" بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) برنامجاً تدريبياً تحت عنوان "التنافسية" يقام على مرحلتين تضم كل منهما ورشة عمل منفصلة، إضافة إلى ورشة ثالثة حول "تطبيق اتفاقية مونتريال والتنمية الصناعية". وتهدف ورشتا العمل حول "التنافسية" إلى الارتقاء بالعاملين في الجهات المختصة في دول مجلس التعاون الخليجي في موضوع التنافسية، الذي يتضمن توصيات ثابتة للتنمية الاقتصادية من خلال إطار تحليلي للتنمية الصناعية المستدامة.

وتستهدف برامج التدريب مشاركين من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في مجالات محددة، أبرزهم العاملون في وزارات الصناعة والتجارة، وفي المصارف المركزية، والجمارك، ومراكز الإحصاء. وتهدف ورش العمل إلى توفير الدعم الكافي لهؤلاء المتخصصين الذين يعملون مباشرة مع الحسابات التحليلية؛ لذا يفضل أن يكون المشاركون فيها من العاملين في مجال تحليل الإحصاءات الصناعية ودراسات البحوث

الاقتصادية، والعاملين الرئيسيين في الحسابات القومية، والأشخاص التقنيين من ذوي العلاقة بالبيانات وتحليل الإحصاءات.

أما الورشة المخصصة حول "تطبيق اتفاقية مونتريال والتنمية الصناعية" فستتناول كيفية تحقيق التنمية في القطاع الصناعي في ظل تطبيق هذه الاتفاقية الدولية المتعلقة بالبيئة، كما ستراجع الورشة كيفية تطوير الاتفاقية وانعكاساتها على منطقة الخليج والخطط الوطنية في كل دولة من دول مجلس التعاون، مع استعراض الجهود الرامية إلى إدراج الاتفاقية والبروتوكولات البيئية الأخرى في السياسات الصناعية.

ويأتي هذا البرنامج في إطار التعاون بين "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" في مجال تعزيز التنسيق في برامج الدعم الفني والتدريب، وذلك استكمالاً لمذكرة التفاهم الموقعة سابقاً بين الطرفين. ويستهدف البرنامج الاحتياجات الإقليمية، مثل المشروعات التكاملية، وقضايا الاهتمام المشترك بين دول مجلس التعاون، واحتياجات المنظمة من الدعم الفني والتدريبي.

وتقوم "اليونيدو" بموجب الاتفاق بتقديم المساعدة في مجال التدريب لـ"جويك" ودعم قدراتها لتقوم بدورها بنقل الخبرات للدول الأعضاء.

"جويك" أنجزت دورة "إستراتيجية الجودة الشاملة وإعادة البناء"

اختتمت "جويك" مؤخراً الدورة التدريبية التي عقدتها تحت عنوان "إستراتيجية الجودة الشاملة وإعادة البناء" بالتعاون مع مركز القادة للتدريب، في دبي في الإمارات العربية المتحدة بمشاركة متدربين من دول الخليج.

وقد استهدفت هذه الدورة التدريبية القيادات العليا والتنفيذية، والمهتمين بتطبيق نظام الجودة وإعادة البناء في منظماتهم وفي القطاعات الحكومية في دول مجلس التعاون، ساعية إلى تزويدهم بالطرق الحديثة والمتطورة لتطبيق نظام الجودة الشاملة في الجهات التي يمثلونها وأساسيات إعادة البناء بما يعود بالنفع عليهم وعلى مؤسساتهم.

وتضمنت الدورة التدريبية "إستراتيجية الجودة الشاملة وإعادة البناء" محاور متعددة، أهمها مفهوم الجودة، وضبط وتوكيد الجودة والضبط الإحصائي للعمليات، وأساليب تحسين الأداء، والمواصفات الدولية لتوكيد الجودة، وسياسة الوقت المناسب، والقياس المقارن، وتحليل وظيفة الجودة. كما تطرقت الدورة التدريبية إلى المفاهيم الثمانية لإدارة الجودة، وجائزة "بالدريج"، وأساسيات إعادة البناء، ونقطة البدء، وكيفية اختيار العمليات المناسبة لإعادة البناء مع استعراض أخطاء إعادة البناء، والجودة الشاملة كهدف لقيادة السوق. إلى جانب استعراض مخططات "ايشيكاوا" و"باريتو" و"غانت"، وتطبيقات "سيغما"، وتقنيات "العصف الذهني" Brain-storming.

وقد اعتمدت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" في هذ الدورة التدريبية أساليب متطورة للتدريب، شملت استعراض وطرح موضوعات البرنامج بفعالية، مع إتاحة الفرصة للمشاركين للمناقشة والحوار بأسلوب مفتوح، مع جلسات عملية وورش عمل تطبيقية للمشاركين، واستخدام الحالات العلمية والتطبيقات العملية، والتمارين التطبيقية ضمن مجموعات العمل ولعب الأدوار. وقد قدم هذه الدورة التدريبية الخبير الدكتور عمرو إسماعيل.

تسعى

"جويك" بشكل دؤوب من خلال برنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD) إلى زيادة القدرات الفردية والتنظيمية في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون وجمهورية اليمن، من خلال دورات تدريبية يمكن التسجيل فيها بكل سهولة من خلال الموقع الإلكتروني للمنظمة www.goic.org.qa، أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي على "فايسبوك" و"تويتر" و"يوتيوب".

إصدارات جديدة من "جويك".. مرجع معتمد لصانعي القرار وواضعي السياسات والإستراتيجيات

تضع "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) الإصدارات المتخصصة ضمن أبرز أولوياتها، وهي تنشط في مجال نشر المراجع الصناعية الهامة التي تتضمن البيانات والمعلومات المحدثة والموثوقة، في سبيل إتاحتها للجهات المعنية بقضايا التنمية والاستثمار واتخاذ القرار في دول مجلس التعاون، وذلك إيماناً منها بمدى أهمية المعلومات، ودورها الأساسي في دعم ومساندة القرار، ورسم وإعداد الخطط والدراسات التنموية والاستثمارية ومتابعة تنفيذها.

وفي هذا السياق، تصدر "جويك" قريباً كتابين متخصصين هما "دليل الطاقة للصناعات في دول مجلس التعاون الخليجي"، و"دليل الصناعات البتروكيماوية لدول مجلس التعاون".

وقدمت "جويك" على مدى أكثر من ثلاثة عقود، أكثر من 550 مطبوعاً من النشرات الدورية والشهرية والخاصة والكتب والملخصات والأدلة الصناعية، والتقارير والكتيبات والمطويات والأقراص المدمجة. وأصدرت عدة سلاسل صناعية من أهمها: سلسلة ملامح الاقتصاد الصناعي في دول الخليج العربية، وسلسلة الصناعات الأساسية في دول الخليج العربية، وسلسلة الأدلة الصناعية، ومنف الخليج الإحصائي، وغيرها.

دليل الطاقة للصناعات في دول مجلس التعاون الخليجي

أظهرت نتائج العديد من الدراسات والتقييمات الفنية التي أجرتها "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" وجود فرص كبيرة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي، وكثير منها فعال من حيث التكلفة. ومع ذلك فإن العاملين في المنشآت الصناعية لا يدركون إمكانات كفاءة الطاقة وأهميتها في رفع الطاقة التنافسية للمصانع، ويتبقى توعيتهم باستمرار من خلال إعداد ونشر المعلومات المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة، ومراجعة الحسابات والممارسات لذلك. من هنا جاءت فكرة إعداد دليل متخصص في "الطاقة للصناعات في دول مجلس التعاون الخليجي" للاستفادة منه المصانع مع إضافة معلومات الهامة ذات صلة بواقع الطاقة في دول الخليج.

يوفر الدليل مبادئ توجيهية لمدققي الطاقة والعناصر الرئيسية للتحضير لبرنامج تدقيق الطاقة، مثل القيام بجرد وتحليل وقياس استخدام الطاقة، وتحليل فواتير الطاقة وأنماط استخدامها، وتحديد فرص الكفاءة وإجراء تحليل للتكاليف والفوائد، وإعداد تقارير التقييم.

ووضع "دليل الطاقة للصناعات في دول مجلس التعاون الخليجي" مجموعة من الأهداف يأتي في طليعتها توفير مرجع للعاملين في المصانع عن إجراءات وطرق تنفيذ البرامج لزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة بجميع أشكالها، وتوفير المبادئ التوجيهية عن العناصر الرئيسية لتطبيق التدقيق الفني لكفاءة الطاقة، وقياس استخدام الطاقة، وتحليل فواتير الطاقة، وقياس وتحليل أنماط استخدام الطاقة، وتحديد فرص الكفاءة في استخدامها.

إلى جانب أهداف أخرى أهمها تقديم المعلومات للعاملين بصورة بسيطة وواضحة مشفوعة بالرسومات الفنية والرسوم التوضيحية لتسهيل فهمها وتوصيل المادة إلى جمهور واسع، والتركيز على أهمية وفوائد تنفيذ التدابير المتعلقة بالطاقة. إضافة إلى سهولة توجيه المادة العلمية إلى العاملين الفنيين وغير الفنيين، مثل المديرين وموظفي الصيانة والتقنية، مع التركيز على الفوائد المالية والبيئية من تنفيذ تدابير كفاءة الطاقة.

يركز الدليل على أهمية كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة، والتقنيات المستخدمة في الإنتاج الصناعي وكيفية إعداد نظام لإدارة الطاقة داخل المصنع وإدارة الطاقة ومراقبة وجمع بيانات الطاقة. مع تقديم تصور ومعلومات عامة عن توزيع استخدام الطاقة في المصنع، على سبيل المثال لا الحصر: عملية شراء الطاقة، والطاقة المنتجة في الموقع، ومجموع الطاقة الحرارية المستخدمة. إلى جانب معلومات عن الاستهلاك من قبل المستخدمين النهائيين مثل: الإضاءة ومعدات التكييف والمواقد والمراجل الصناعية والمراوح.. إلخ مع طرح خيارات التمويل المتاحة لتشجيع الكفاءة في استخدام الطاقة وتوفير قائمة بالجهات المعنية بالكفاءة في استخدام الطاقة بالطاقة من الخبراء والاستشاريين في دول المجلس.

يتضمن دليل الطاقة العديد من المحاور، أبرزها:

- خيارات الحفاظ على الطاقة في الصناعة، خصوصاً بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مجالات الاقتصاد في استهلاك الطاقة.
- النهج المتبع لتوفير الطاقة.
- دراسات حالات فردية.
- أفضل الممارسات في مجال كفاءة الطاقة.
- أهمية كفاءة الطاقة في الصناعة.
- تحليل استهلاك الطاقة.
- كفاءة الطاقة لقطاعات صناعية مختارة.
- قائمة بالجهات والخبراء والاستشاريين المعنيين بالكفاءة في استخدام الطاقة.

دليل الصناعات البتروكيماوية لدول مجلس التعاون

وستصدر "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" خلال الفترة المقبلة، "دليل الصناعات البتروكيماوية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" الذي يضم مجمل الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والبلاستيكية في دول المجلس.

ينقسم الدليل إلى قسمين رئيسين يضم القسم الأول المعلومات العامة، ونبذة عن الملامح الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والبلاستيكية، وعدد المصانع العاملة في هذه المجالات، وعدد العاملين، وجملة الاستثمارات، وكذلك أوجه استخدام المنتجات الصناعية في الخليج والصناعات الرئيسية المنتجة في هذه المصانع، موزعة بين منتجات نهائية ومنتجات وسيطة.

أما القسم الثاني فهو مقسم بدوره إلى أربعة أقسام رئيسية حسب التصنيف الدولي للأنشطة الصناعية، وهي:

1. صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة.
2. صناعة المواد والمنتجات الكيميائية.
3. صناعة المستحضرات الصيدلانية والكيميائية الدوائية والمنتجات النباتية الطبية.
4. صناعة منتجات المطاط والبلاستيك.

وهذه الأقسام الأربعة بدورها تتوزع على 28 فرعاً من الأنشطة الصناعية.

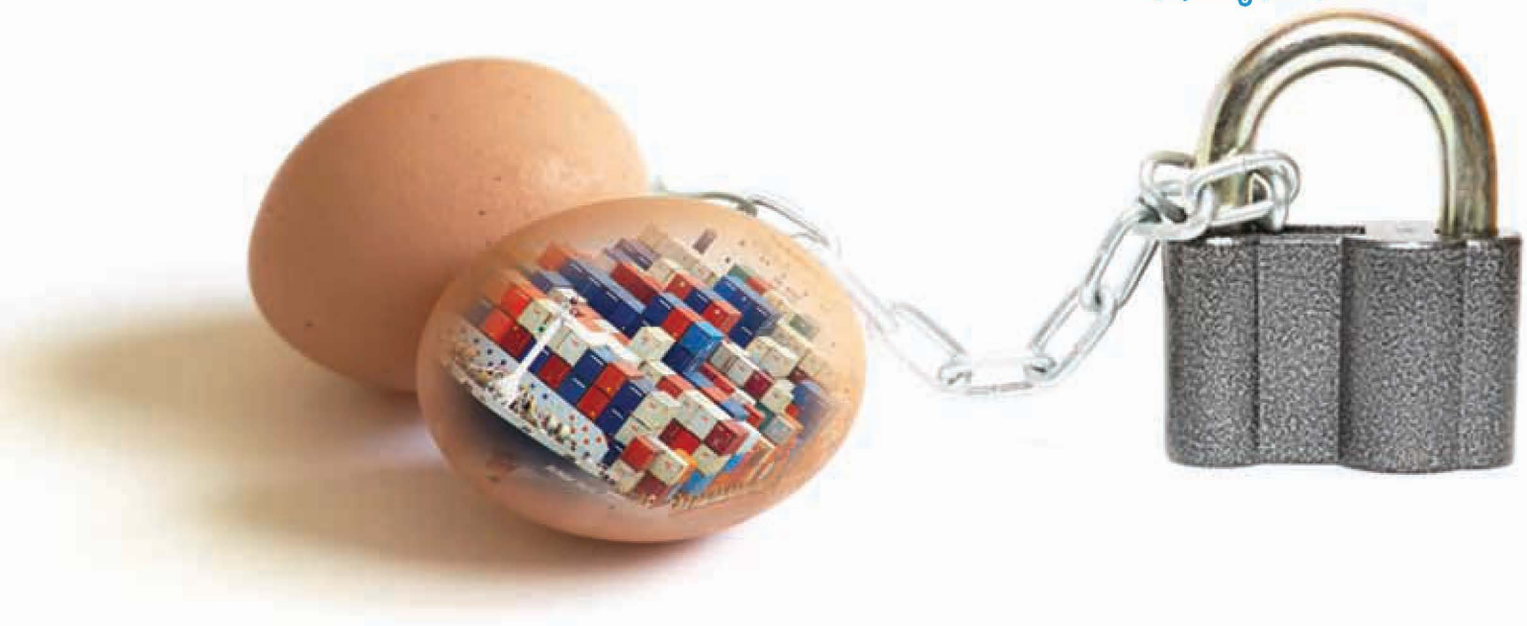

مازلنا.. نستورد البيض

جمال بنون
إعلامي وكاتب اقتصادي
المملكة العربية السعودية
jamalbanoon@gmail.com

كنت أقرأ في أرقام مؤسسات التمويل الحكومية للصناعات في دول الخليج، سواء تلك التي تقدم القروض الميسرة، أو تلك التي تدعمها الدول من منح أراض بأسعار رمزية وخدمات الكهرباء والماء وكل ما يتعلق بدعم الصناعة، الحقيقة وجدت أن الأموال التي قدمت بشكل قروض أو دعم خيالية وكبيرة جداً تتجاوز المليارات، وربما لم تجد مصانع في العالم تسهيلات و"دلال" كالذي حصلت عليه المصانع في الخليج. وحينما تقف في الأسواق الخليجية، تبحث عن منتجات صنعت في الخليج، تقف حائراً وتتساءل أين ذهبت تلك المصانع التي حصلت على قروض وقطعة أرض وتخفيضات في الكهرباء والماء وإعفاء جمركي وتأشيرات العمالة؟ تبحث عن أي صناعة ترتبط بدول الخليج. بالتأكيد لن تراها! وتسأل لماذا لا نرى مشروعات صناعية توازي حجم الإنفاق على القروض الصناعية؟ على أرض الواقع لا شيء، من المشروبات الغازية إلى الملابس والمواد الغذائية ومروراً بالسلع الاستهلاكية، كلها لا تزال تستورد من الخارج أو تصنع محلياً لشركات عالمية. وكلما تحدثت مع مسؤول صناعي أو مستثمر خليجي عن سبب عدم المبادرة إلى إنشاء مصنع ذي قيمة اقتصادية، أجاب فوراً أن التكلفة الاقتصادية عالية ولا جدوى لإقامتها محلياً؛ لأن استيرادها أرخص.

هل يعقل بعد كل هذه السنوات أننا لا نزال نستورد الدجاج والبيض والإسمنت، حتى الأدوات المدرسية من دفاتر وأقلام وأحذية وطابور طويل من احتياجاتنا اليومية يأتينا من الخارج وبأسعار أقل مما هو مصنع محلياً؟ من يصدق أن الخليجيين ينفقون نحو 700 مليون دولار سنوياً لاستيراد شماغ الرأس الذي يلبسونه، وأكثر من ملياري دولار لاستيراد الأحذية، وهذه ملابس وطنية وزي يحدد هوية أبناء الخليج؟ أعتقد من المخجل أن يلبس وزير الصناعة في أي دولة خليجية من رأسه حتى أخمص قدميه منتجات لا تصنع في بلده. ما ذكرته ليس أمراً خافياً على أحد، إنما تباطؤ مسؤولي الصناعة في تحفيز رجال الأعمال للدخول في مجالات مختلفة كان بالإمكان أن تساهم في تحريك المنافسة، ولا يمكن أن نركن إلى المقولة التي يرددها المحبطون دائماً، "تكلفة الإنتاج العالية وعدم الجدوى"، فاليمن واليابان دول لا تتوفر لديها أية مقومات أو ثروات اقتصادية، إلا أنها استطاعت أن تصنع كل شيء، لديها العمالة الماهرة، ولا يوجد منزل في الصين لا يعمل أهله في الصناعة أو الحرف اليدوية. واليوم الصين والهند من الدول الرائدة في الصناعة في كل شيء، وهذا أدى إلى اتساع الطبقة المتوسطة وانخفاض في الطبقة الفقيرة.

إن غياب التخطيط الصناعي وعدم وجود خطة مستقبلية للصناعة، ساهم في وجود مستثمرين كسالى ومترهلين، حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن عدد المصانع العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي الست بلغ حوالي 10400 مصنع تستثمر حوالي 118.3 مليار دولار أميركي، ويعمل لديها حوالي 816 ألف عامل.

كما أن عدد المصانع في قطاع الصناعات الكيماوية وحده يبلغ 2043 مصنعاً تستثمر حوالي 70 مليار دولار، بينما تشغل حوالي 136 ألف عامل.

من المهم جداً أن تعود حكومات الخليج إلى سياسة التصنيع وتوزيع الفرص في ما بينها بما يضمن التكامل الصناعي والأخذ بيد الصناع الصغار وأصحاب المبادرات والمغامرات الصناعية، فمثلاً من المعروف أن دول الخليج تستورد سنوياً نحو 8 ملايين سيارة، تبلغ حصة السعودية منها 4.5 مليون سيارة، أليس بالإمكان تشجيع رؤوس الأموال على إقامة مصانع لقطع غيار السيارات وبقية المستلزمات الأخرى؟ إن الإنفاق على صيانة السيارة أو إصلاحها لدينا يعد الأعلى في العالم العربي، لهذا فإن 30 % من دخل رب الأسرة سنوياً تذهب لصيانة سيارته. وهناك سلع أخرى خفيفة بالإمكان أن تسهم في بناء قاعدة صناعة مستقبلية مع ظهور جيل جديد من الشباب يمتلك الكثير من المبادرات والأفكار، على أن يجد الدعم والتشجيع والأخذ بيده.

معلومة أسعدتني كثيراً أن دولة قطر تخطط ليكون العقد المقبل هو عقد الصناعات البتروكيماوية والكيماوية، بعد أن كان الغاز الطبيعي المسال بصناعاته المختلفة خلال الفترة الماضية سائداً بلا منازع. وحسب المسؤولين القطريين يعني هذا إنفاق 25 مليار دولار على توسيع قطاع البتروكيماويات المحلي عام 2020، وتستهدف قطر زيادة طاقتها الإنتاجية من مختلف منتجاتها البتروكيماوية والكيماوية لتصل إلى 23 مليون طن سنوياً بحلول العام 2020 مقارنة مع 9.2 مليون طن حالياً، ليتحول المستقبل المنظور بدءاً من العام 2011 إلى عقد الصناعات البتروكيماوية والكيماوية القطرية. هذه الخطوة تعزز الدور الصناعي لدولة قطر نحو تنويع مصادر الدخل.

الاعتماد على النمط التقليدي في صناعة الخليج واعتبار أن الاستيراد هو الحل الوحيد، سيضر كثيراً اقتصاديات المنطقة، فالمصانع تخلق فرصاً منافسة، كما أنها تخلق فرص عمل للمواطنين، إضافة إلى تنوع مصادر الدخل، وتحسين دخل الفرد، وفتح أسواق جديدة، كما أنها تمتص أية هزات اقتصادية عالمية، وقد لا يعرف الكثيرون أن دولاً مثل الصين والهند تأثرت بشكل طفيف بالأزمة التي هزت العالم قبل سنوات مع انهيار المصارف والشركات بعد قضية الرهن العقاري.

إذن ...

صناعات الخليج بحاجة إلى جذب المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، مع تخفيف القيود والأنظمة، وربط الموافقة والتسهيلات بالمصانع المتميزة ذات القيمة الاقتصادية. وأتمنى من دول الخليج كنوع من التحفيز أن تساهم الصناديق الحكومية بحصص في هذه المصانع ذات القيمة الاقتصادية، وهذا سيساهم في إقبال المستثمرين، وإلا سنبقى نستورد البيض..

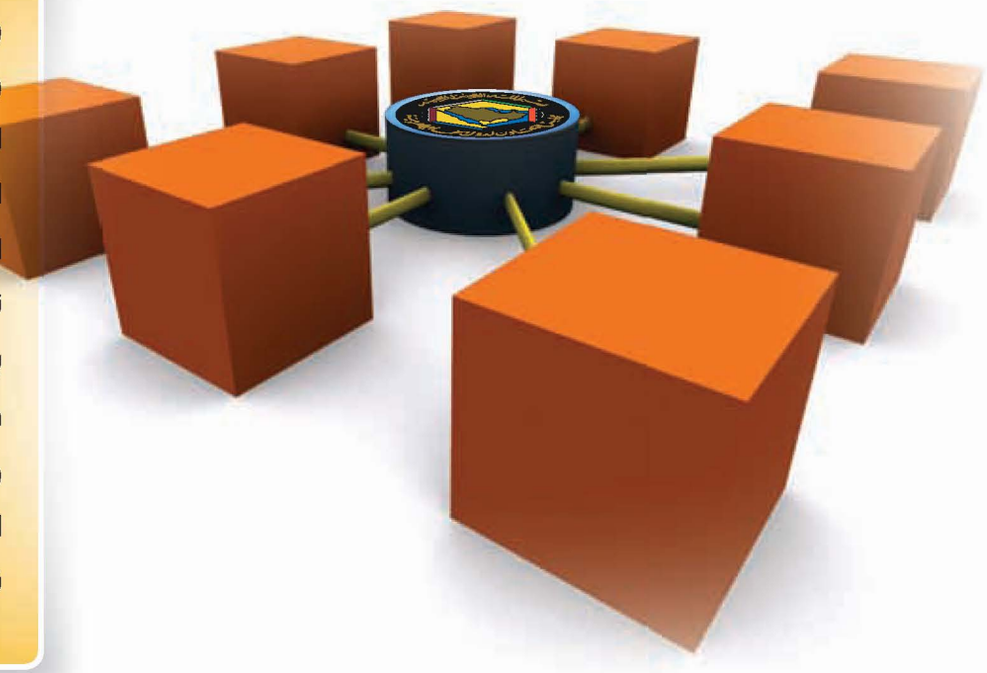

"القطرية للصناعات التحويلية" راعٍ ذهبي لإصدارات المنظمة 2012

أعلنت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) أن "الشركة القطرية للصناعات التحويلية" ستكون الراعي الذهبي لإصداراتها السنوية للعام 2012، وهي ثلاثة كتب متخصصة: "ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، و"صناعة وتجارة منتجات الألومنيوم في دول مجلس التعاون"، و"ملف الخليج الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي 2012".

وقد اعتبر الرئيس التنفيذي للشركة القطرية للصناعات التحويلية عبد الرحمن بن عبد الله الأنصاري أن رعاية الشركة إصدارات "جويك" تأتي انطلاقاً من حرصها على لعب دور ريادي في الاقتصاد الخليجي، وهي ترجمة لإستراتيجيتها التي تقوم على التنوع الكبير في أنشطتها، ومساهمتها في التنمية الاقتصادية للبلاد، ونظراً لأهمية هذه الكتب وما تتضمنه من دراسات وبيانات إحصائية يترقبها القطاع الصناعي.

وفي هذا الإطار تقوم "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" بدور نشط في مجال النشر الصناعي، حيث قدمت على مدى أكثر من ثلاثة عقود، ما يزيد عن 550 مطبوعاً من النشرات الدورية والشهرية والخاصة، والكتب، والملخصات، والأدلة الصناعية، والتقارير، والكتيبات، والمطويات، والأقراص المدمجة. كما أصدرت عدة سلاسل صناعية، من أهمها: سلسلة ملامح الاقتصاد الصناعي في دول الخليج العربية، وسلسلة الصناعات الأساسية في دول الخليج العربية، وسلسلة الأدلة الصناعية، وملف الخليج الإحصائي، وغيرها.

وقد حرصت المنظمة في إعداد إصداراتها الجديدة على توفير البيانات والمعلومات المحدثة والموثوقة، وإتاحتها للجهات المعنية بقضايا التنمية والاستثمار، واتخاذ القرار في دول مجلس التعاون، إيماناً منها بمدى أهمية المعلومات، ودورها الارتكازي في دعم ومساندة القرار، وفي رسم وإعداد الخطط والدراسات التنموية والاستثمارية ومتابعة تنفيذها.

يشار إلى أن "الشركة القطرية للصناعات التحويلية" تعتبر من الشركات الرائدة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دولة قطر. وتساهم الشركة حالياً في 15 مشروعاً صناعياً، جميعها في مرحلة الإنتاج في قطاعات صناعية مختلفة، تشمل الصناعات البتروكيماوية والكيماوية، ومواد البناء، والمواد الغذائية، بالإضافة إلى عدد من المشاريع الجديدة التي هي في مرحلة التأسيس.

ويمكن الاطلاع على مزايا الرعاية لإصدارات "جويك" من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للمنظمة www.goic.org.qa، أو عبر التواصل مع المنظمة عبر حساباتها على شبكات التواصل الاجتماعي "فايسبوك" و"تويتر" و"يوتيوب".

في إطار تعاونه البنّاء مع "جويك" لخدمة الاقتصاد

إصداران صناعيان للمنظمة برعاية "بنك قطر للتنمية"

سيكون "بنك قطر للتنمية" (QDB) الراعي الذهبي لاثنين من الإصدارات السنوية لـ"منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) للعام 2012، هما: "ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، و"صناعة وتجارة منتجات الألومنيوم في دول مجلس التعاون".

وتأتي هذه الرعاية لإصدارات "جويك" انسجاماً مع عمل "بنك قطر للتنمية" الدؤوب على تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حيث يعتبر "بنك قطر للتنمية" محوراً أساسياً لبلوغ هذه الإنجازات خصوصاً أن البنك غيّر مساره مؤخراً ليشدد أكثر فأكثر على التنويع الاقتصادي، وبالتالي على التنمية الاقتصادية التي تسعى "جويك" بدورها إلى تحقيقها من خلال عملها، ومن ضمنه هذه الكتب وما تتضمنه من دراسات وبيانات إحصائية مهمة تنهض بالقطاع الصناعي وبالاقتصاد بشكل عام.

وحرصت المنظمة في إعداد هذه الكتب على توفير البيانات والمعلومات المحدثة والموثوقة، وإتاحتها للجهات المعنية بقضايا التنمية والاستثمار واتخاذ القرار في دول مجلس التعاون، إيماناً منها بمدى أهمية المعلومات، ودورها الارتكازي في دعم ومساندة القرار، وفي رسم وإعداد الخطط والدراسات التنموية والاستثمارية ومتابعة تنفيذها.

إذ يشخص كتاب "ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" ويحلل مجمل التطورات الاقتصادية والصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال مجموعة واسعة من البيانات والتحليلات الإحصائية، شملت مختلف الجوانب الاقتصادية لقطاع الصناعات النفطية والغاز وقطاع الصناعات التحويلية، واستشراف آفاقها المستقبلية.

بينما يقوم كتاب "صناعة وتجارة منتجات الألومنيوم في دول مجلس التعاون" برصد وتشخيص وتحليل واقع هذه الصناعة في دول مجلس التعاون، وذلك من خلال المؤشرات والبيانات المتعلقة بمختلف الجوانب التصنيعية والاستثمارية والتجارية والتسويقية لصناعة الألومنيوم ومنتجاته في المنطقة، كما يستشرف آفاقها المستقبلية من خلال المشاريع المخطط لتنفيذها واتجاهات الطلب. ويتناول الكتاب بالتحليل الوصفي الإحصائي المؤشرات الفنية لصناعة الألومنيوم في دول المجلس.

يذكر أن "بنك قطر للتنمية" يعتبر كياناً تنموياً، تملكه الحكومة بنسبة 100 %، أنشئ للاستثمار في الصناعات المحلية وتطويرها، من خلال دعمه شركات القطاع الخاص في دولة قطر. وقد بلور البنك إستراتيجيته بما يتوافق مع رؤية قطر الوطنية 2030، عملاً على تعزيز وتسهيل التطور والنمو ضمن أنشطة القطاع الخاص في المجالات الاقتصادية الرئيسية التي ستدرّ على المدى الطويل منافع اقتصادية واجتماعية. وإلى جانب الدعم المالي، يركّز "بنك قطر للتنمية" على تقديم الدعم الاستشاري والتوجيهات لشركات القطاع الخاص، لتتمكن من إطلاق أنشطتها وتنميتها وتوسيع نطاقها، وذلك لتكوين اقتصاد مستدام.

تعزيزاً لجهود تطوير القطاع الصناعي في المنطقة

"قطر القابضة"

راعٍ ذهبيٌ لكتاب

"ملامح الاقتصاد الصناعي في الخليج"

ستصدر "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) قريباً كتاب "ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، برعاية من شركة قطر القابضة للصناعات الوسيطة المحدودة (قطر القابضة) التي تدعم كل ما من شأنه تطوير القطاع الصناعي في دول الخليج.

يقدم الإصدار الجديد تحليلاً لمجمل التطورات الاقتصادية والصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال مجموعة واسعة من البيانات والتحليلات الإحصائية، تشمل مختلف الجوانب الاقتصادية لقطاع الصناعات النفطية والغاز وقطاع الصناعات التحويلية، واستشراف آفاقها المستقبلية.

ويتناول الكتاب بالتحليل الوصفي الإحصائي المؤشرات الفنية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية لدول مجلس التعاون. كما يعرض الكتاب الخصائص العامة لاقتصادات دول مجلس التعاون، والأداء الاقتصادي العام، والناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، والإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، وتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وخصصت "جويك" فصلاً من الكتاب لقطاع الصناعات الاستخراجية، يعرض واقع صناعة استخراج النفط، وصناعة استخراج الغاز الطبيعي والاحتياطي، والإنتاج، والأسعار، والعائدات النفطية لكل منهما. كما يتضمن الكتاب فصلاً آخر عن قطاع الصناعات التحويلية، تعرض فيه المؤشرات والتحليلات الإجمالية، وتطور عدد المصانع والاستثمار والقوى العاملة، ومساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وإنتاجية القوى العاملة والمال المستثمر، وتطور الصادرات الصناعية.

كما يتناول كتاب "ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" مقومات وحوافز التصنيع ودورها في التنمية، والتوجهات والتطلعات المستقبلية للتنمية الصناعية في دول المجلس، كما يقدم استنتاجات عامة واستشراف آفاق ومستقبل التنمية الصناعية في المنطقة.

يذكر أن شركة "قطر القابضة" تأسست في 29 ديسمبر من العام 2005 وتعود ملكيتها بالكامل لقطر للبترول، وتكمن رؤيتها في أن تصبح الشركة الرائدة والأكبر في تصنيع وتسويق المنتجات البتروكيميائية وغير البترولية الوسيطة بالشرق الأوسط. وقد تأسست الشركة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (32) لسنة 2005 باعتماد قرار مجلس إدارة قطر للبترول رقم (1) الصادر في اجتماعه السادس عشر لعام 2005 بالموافقة على تأسيس شركة تسمى "شركة قطر القابضة للصناعات الوسيطة المحدودة" (قطر القابضة) "شركة مساهمة قطرية قابضة".

ولدى شركة "قطر القابضة" العديد من النشاطات الوسيطة والنهائية، فقد أنشئت بهدف إقامة وإدارة مشاريع للصناعات الوسيطة منفردة أو بالاشتراك مع جهات أخرى. وتم تأسيس الشركة تلبية للحاجة الاقتصادية والاجتماعية لوجود صناعات وسيطة في دولة قطر، وذلك من خلال إقامة الشراكات والمشاريع المشتركة المحلية والدولية النشطة التي تعمل وفقاً لمبادئ اقتصاد السوق. وهي تسعى إلى ترويج خبراتها وتجاربها على نطاق أوسع وبين عملاء أكثر تنوعاً، وبالتالي تساهم بفعالية في التسويق لمشاريع الصناعات الوسيطة في الدولة.

www.qh.com.qa

نعمل لبناء المستقبل

Building the future

نحن الروّاد في تنمية المشاريع الصناعية التحويلية في دولة قطر منذ عام ٢٠٠٥. وكان لنا الشرف بأن نكون الحجر الأساس التي قامت عليه تلك الصناعة، وقطر القابضة تواصل استكشاف فرص جديدة من خلال شراكات قوية مقرونة بالاتجاه الثابت والمتفاني.

We are pioneering the growth of downstream industrial projects in Qatar since 2005. Honoring the foundation on which it was built, Qatar Holding continues to explore new opportunities through strong partnerships coupled with unwavering dedication and direction.

QH

قطر القابضة
Qatar Holding

قطر القابضة للصناعات الوسيطة المحدودة
Qatar Intermediate Industries Holding Co. Ltd.

الاستثمار في تقنية المعلومات في دول الخليج

الدكتور سلاح بن فهد الثقوب
دكتوراه في التمويل الإسلامي
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
ssbalhoob@hotmail.com

تعتبر تقنية المعلومات (Information Technology) رهان القوى الاقتصادية العالمية لتحقيق التفوق والتميز، فالصناعات التقليدية وإن كانت مهمة وتحقق تنمية اقتصادية وتوفر فرص عمل واحتياجات المجتمع، إلا أنها أصبحت تحقق عوائد محدودة مقارنة بتقنية المعلومات، ولم تعد الدول المتقدمة تحتكر الاستثمار فيها، فالصناعات بأشكالها اليوم متاحة في كثير من الدول المتقدمة والنامية، والمنتجات التي تصنع عادة في الدول المتقدمة لم يعد مستغرباً اليوم أن تأتي من دول نامية وضعيفة اقتصادياً.

أما سر صناعة تقنية المعلومات فلا تزال الدول العظمى الاقتصادية تحتفظ به، وتعمل على أن يكون الفارق بينها وبين الدول الأخرى كبيراً، لتقلل فرص المنافسة ولاستمرار تحقيق عوائد خيالية من استثمارات منخفضة التكلفة في المواد التي تدخل في التصنيع، لذا نجد دولاً محدودة قادرة على الاستثمار في هذا القطاع. وعند النظر إلى أبرز الشركات التي طرحت مؤخراً في الأسواق المالية، والشركات التي أصبحت تتوسع بشكل سريع نجد أن جزءاً كبيراً منها يستثمر في تقنية المعلومات، فشركات مثل "غوغل" (Google)، و"فايسبوك" (Facebook)، و"تويتر" (Twitter)، و"أبل" (Apple)، "سامسونغ" (Samsung)، و"مايكروسوفت" (Microsoft)، و"سوني" (Sony)، هي شركات تستثمر في التقنية، ويتعامل معها الناس في مختلف أنحاء العالم، بل أصبحت جزءاً من حياة الناس اليومية في العالم.

هذه الشركات نشأت بتكلفة محدودة، لكنها أصبحت اليوم شركات عملاقة ومن أضخم الشركات في العالم، وخلال فترة قياسية في عمر الشركات، ولا تزال الدول المتقدمة اليوم تستأثر بمعظم هذه الشركات، بحيث يحقق لها ذلك عوائد ضخمة من مختلف دول العالم، نظراً لأنها سهلت كثيراً في حياة البشر، وأصبحت تحقق مزيداً من المتعة والترفيه لدى الأفراد.

ومع هذه العناية العالمية بالاستثمار في تقنية المعلومات يرد سؤال هنا وهو: هل دول الخليج قادرة ولديها خطة واضحة ليكون لها مركز متقدم في خارطة هذه الاستثمارات النوعية، وذلك من حيث قدرتها على أن تكون لديها منتجات متقدمة في تقنية المعلومات.

واقع الحال يشهد أن هناك بطئاً في الاتجاه إلى مثل هذه الاستثمارات، بل حتى الاستثمارات التقليدية التي لم تعد حكراً على الدول المتقدمة مثل صناعة المحركات، نجد أن دول الخليج متأخرة عما ينبغي أن تكون عليه، أو على الأقل مقارنة بدول تعتبر في مرتبة متأخرة عنها اقتصادياً.

إذن لا شك أن الاستثمار في تقنية المعلومات مهم لدول الخليج، والسبب في ذلك مجموعة من العوامل التي تجعل من الأهمية بمكان العناية بذلك بناءً على الإمكانيات الاقتصادية واحتياجات هذه الدول. فدول الخليج في غالبها تتمتع حالياً بوفرة مالية قد تكون غير مسبوقة، وميزانياتها تحقق أرقاماً تاريخية، كما أن لديها اليوم قناعة أكثر من أي وقت مضى بأهمية إيجاد تنوع في مواردها الاقتصادية، بدلاً من الاعتماد على مورد واحد هو النفط. وأصبح لتنوع القاعدة الاقتصادية أهمية كبيرة لإيجاد نوع من الاستقرار الاقتصادي. كما أن القوى العاملة الخليجية -وبناء على الوضع المعيشي في المنطقة- تتطلع إلى دخل جيد، وهذه العوامل تتطلب أن تكون هناك استثمارات نوعية، وما يساعد على الوصول إلى ذلك وجود الوفرة المالية.

لكن قد لا يكون وجود الوفرة المالية كافياً للوصول إلى استثمارات نوعية في تقنية المعلومات، وفي الوضع الحالي نجد أن الاقتصاد العالمي يعاني من أزمة كبيرة بدأت عام 2008 ولا يزال العالم يعاني منها، وتشير التقارير الحالية إلى أن الأزمة لا تزال قائمة ولا توجد مؤشرات لاحتمال انتهائها قريباً، بل بدأت المسألة تتعقد أكثر حيث أنها تجاوزت الشركات والمؤسسات المالية إلى أن أصبحت أزمة دول خصوصاً في دول الاتحاد الأوروبي مثل: اليونان وإسبانيا وإيطاليا. وهذه الأزمة وإن كانت بشكل عام سلبية على الاقتصاد العالمي، إلا أنه لا يمنع من أن ذلك قد أوجد فرصاً لدى دول الخليج للاستفادة منها، فكثير من الشركات اليوم في مختلف القطاعات -ومنها شركات في تقنية المعلومات- أصبحت تعاني أزمة مالية قد تؤدي إلى إفلاسها، وقد يكون في هذا فرصة لتملك حصص إستراتيجية في هذه الشركات، ومن ثم العمل على إيجاد عمل مشترك تستثمر فيه هذه الشركات في منطقة الخليج على غرار ما يحصل اليوم في دول شرق آسيا ومنها الصين.

من الخيارات أيضاً أن يكون هناك تحفيز للاستثمارات في هذا القطاع، فهي وإن كان من الصعب انتقالها من مقارها الأساسية نظراً لرغبة الدول المتقدمة في المحافظة على هذا التميز، وأن تكون على مسافة بعيدة من الدول الأخرى للاحتفاظ بميزة الدخل الجيد واستمراريته في هذه الدول، ولذلك فإن هذا الخيار غير فاعل خصوصاً أنه ولعدم الاحتياج الكبير للمواد الأساسية التي تدخل في هذه الصناعة فإنه قد لا توجد إضافة كبيرة لهذه الشركات.

من المهم في هذه المرحلة أيضاً بناء بيئة مثالية لمجتمع المعرفة، حيث إن اقتصاد المعرفة الذي يقود إلى مثل هذه الصناعة لا بد أن يمر بمجتمع المعرفة القادر على استيعاب التقنية والمستجدات، ومن ثم الابتكار والتميز على المستوى العالمي، وهذا خيار يحتاج إلى وقت طويل وعمل متواصل للوصول إليه بناء على خطط طموحة ومستديمة.

31 سنة بين الأرقام والبيانات في "جويك"

الخبير الاقتصادي ممدوح هبرة:

نجاحي تجلّى في ثقة المنظمة الدائم بعملي

مع صدور هذا العدد من "مجلة التعاون الصناعي" يحتفل الخبير الاقتصادي ممدوح علي هبرة بمرور ٣١ عاماً على انضمامه لأسرة العمل في "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) الذي بات واحداً من أفرادها بتاريخ ١٩٨١/٩/١ . قبل هذه المرحلة كان هبرة يشغل منصب مدير قسم الإحصاءات الصناعية في المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية، وكان عمله يتمحور حول جمع وتصنيف وتحليل البيانات الصناعية من خلال المسوح والبحوث الميدانية، والقيام بنشرها في المجموعة الإحصائية السنوية، إضافة إلى إعداد الحسابات القومية المتعلقة بالصناعة. وقد استفادت "جويك" من خبراته في هذا المجال وعينته كاختصاصي معلومات أول ومشرف على وحدة جمع ومعالجة البيانات فيها.

يعدّ هبرة من الخبرات الاقتصادية البارزة التي عملت مع "جويك" منذ وقت طويل وأضافت لها الكثير، وقد واكب خلال سنوات عمله التطورات التي لحقت بالمنظمة، والتغيرات التي رافقت آلية عملها بما يدعم دورها في الاستشارات الصناعية في الخليج. واستطاع الخبير الاقتصادي أن يكسب ثقة الإدارة ومحبة الزملاء التي مكنته من مواجهة التحديات وتحقيق النجاحات على مدى أكثر من ثلاثة عقود.

ولتسليط الضوء على مسيرته المهنية في "جويك"، التقت مجلة "التعاون الصناعي في الخليج العربي" الخبير هبرة وكان لها معه الحديث التالي:

حدثنا بداية عن كيفية التحاقك بالعمل مع "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"

لقد كانت مجلة "التعاون الصناعي" الصادرة عن "جويك" في مطلع عام 1981 السبب والدافع اللذين شجعاني على العمل بالمنظمة،

فقد صادف أن اطلعت على بعض أعدادها، ولفت انتباهي تقرير يتناول تأسيس بنك المعلومات الصناعية في المنظمة وأهدافه ومجالات عمله، ما شجعني على مراسلة المنظمة وإبداء رغبتي بالعمل في هذا البنك، الذي يتلاءم مع خبرتي ومجال عملي. وهذا ما حصل بالفعل، إذ قامت المنظمة بتعييني في وظيفة اختصاصي معلومات أول ومشرفاً على وحدة جمع ومعالجة البيانات.

- خلال هذه السنوات الطويلة كيف تطور عملك في المنظمة؟

كان بنك المعلومات الصناعية عند التحاقي بالعمل فيه لا يزال في طور التأسيس، لذا واجهتني وزملائي الكثير من التحديات، أبرزها: شحّ ومحدودية البيانات المتاحة عن دول المجلس، وخصوصاً المصادر الوطنية، مقابل تزايد الحاجة إلى هذه المعلومات من قبل خبراء "جويك" في ظل تطور وتنوع أعمال المنظمة، بالإضافة إلى ازدياد أهمية البيانات في المنطقة من قبل رجال الأعمال والمستثمرين ومتخذي القرار.

وكان لا بد لمواكبة هذه التطورات من تطوير قواعد البيانات لتكون أكثر شمولية وكفاءة، وذلك انطلاقاً من تطوير وتنويع مصادرها، وبالفعل جرى تطويرها بحيث أصبحت هذه القواعد أكثر تنوعاً وتبويباً وفائدة، كما تمّ الاعتماد على المصادر الوطنية التي أصبحت أكثر انتظاماً، حيث تطوّر انسيابها للمنظمة لتصبح عبر الوسائط الإلكترونية.

ماذا عن التغيرات التي رافقت آلية العمل، خصوصاً في مجال جمع البيانات؟

لقد تطورت آليات العمل خصوصاً عملية جمع وتحليل البيانات، فازداد الاعتماد على المصادر الوطنية، وتم تطوير وتوحيد التصانيف المستخدمة في قواعد المعلومات، بهدف تسهيل استخدامها وتطبيقاتها من قبل خبراء المنظمة، حيث تم تصنيف المنتجات الصناعية في دول مجلس التعاون باستخدام التصنيف المنسق (HS) فتمّ ربط الصناعة بالتجارة الخارجية بتصنيف موحد، كما تم إعداد دليل ترادفي لمساعدة خبراء المنظمة في مقارنة التصانيف السلعية المطبقة في منطقة الخليج.

كما قامت إدارة المعلومات الصناعية في "جويك" مؤخراً بتطوير تصانيفها والانتقال من تصنيف النشاط الصناعي الدولي بتنقيحه الثاني إلى تطبيق هذا التصنيف بتنقيحه الرابع. وتواصل العمل على زيادة المساهمة في عملية إتاحة البيانات ونشر الوعي والمعرفة الصناعية لدى أوساط الصناعيين ورجال الأعمال، وتمكينهم من التعرف على واقع الصناعة التحويلية ومنتجاتها في دول الخليج، وتجلى ذلك بإصدار أدلة صناعية متخصصة، وإعداد وإصدار حوالي 25 كتاباً صناعياً إحصائياً حول الصناعات التحويلية في المنطقة، بالإضافة إلى عدة إصدارات من سلسلة كتاب "ملامح الاقتصاد الصناعي"، وإعداد وتقييم التقارير الصناعية القطاعية الخاصة بالخارطة الصناعية لدول الخليج. وحالياً أساهم من خلال عملي في "إدارة الدراسات والسياسات الصناعية" بإعداد عدد من الدراسات الصناعية والاقتصادية، وبعض الكتب الإحصائية الصناعية، بما يخدم أغراض المنظمة.

كيف تصف علاقتك بالأرقام، خصوصاً أن الرقم يشكل مسؤولية بحد ذاته؟

انطلاقاً من مبدأ أنه لا تنمية من دون معلومات، ولا دراسات وأبحاثاً مفيدة وذات نتائج صحيحة دون بيانات ومعلومات محدثة ودقيقة وموثوقة، وأن البيانات والمعلومات تشكل الأساس الارتكازي في رسم السياسات واتخاذ القرار، وإعداد ومتابعة خطط التنمية، لذا إني أدرك جيداً أهمية وخطورة البيانات والمعلومات ومسؤولية اعتمادها في الدراسات والكتب التي أقوم بإعدادها. وبناء على ذلك تعودت أن أبذل الكثير من الجهود للوصول إلى الأرقام الصائبة والموثوقة، بحيث أحاول التأكد من صحة ودقة الأرقام التي أقوم بجمعها، عن طريق البحث في عدة مصادر لهذه البيانات وتحليلها ومحاكمتها، والمقارنة في ما بينها ومن ثم اعتمادها. وهنا لا بد من الإشارة إلى مشكلة وجود ثغرات ونقص في البيانات المتاحة أحياناً، مما يضطرني للجوء إلى التقديرات، معتمداً على التحليل والمقارنات، وتسعفني في ذلك خبرتي المهنية الطويلة.

كيف تقيّم تجربتك الشخصية في المنظمة؟

لقد اكتسبت خلال عملي في "جويك" الكثير من المعارف والخبرات والتجارب، فقد منحتني المنظمة رصيداً معرفياً غنياً، وخبرة ودراية معلوماتية واسعة الطيف، وذلك بما أتاحت لي معرفته والاطلاع عليه من خلال الدراسات والبحوث التي تقوم المنظمة بإعدادها. كما استفدت من عملي في المنظمة إذ منحني القدرة الذهنية والمعرفية والمعلوماتية التي مكنتني من إعداد التقارير والكتب والدراسات بكفاءة عالية، وموثوقية معتمدة، وأكسبتني المقدرة على تمييز وتقييم ومحاكمة الأرقام والإحصاءات من خلال نظرة فاحصة سريعة.

وأؤكد أن النجاح الأكبر الذي حققته خلال سني عملي الطويلة في "جويك" قد تجلّى في الثقة والرضا اللذين نلتهما من الأمانة العامة، التي تناوبت على قيادة هذه المنظمة العتيدة طيلة مسيرتها وحتى وقتنا الحاضر. كما أنني سعيد جداً بما لاقيته من الزملاء كافة الذين عملت معهم من محبة وإخلاص وتعاون، ما كان له الأثر الإيجابي في ما حققته من نجاحات.

كخبير اقتصادي كيف تنظر إلى المنظمة ودورها في الاستشارات الصناعية بالخليج؟

لقد أصبحت "جويك" بحكم الاهتمام والدعم الذي تلقاه حالياً من قبل سعادة الأمين العام للمنظمة، والأمينين العامين المساعدين، وتراكم الخبرات والمعرفة لديها على مدى أكثر من ثلاثة عقود بيت الخبرة الرائد في مجال الاستشارات الصناعية في منطقة الخليج، وأصبح وجودها مرتكزاً في تشكيل السياسات الصناعية والتنموية وإستراتيجيات التصنيع على مستوى المنطقة، ولقد أصبح من الضروري أن تقوم المنظمة بالمبادرات الخلاقة لرجال الأعمال والمستثمرين والقطاع الخاص.

ومن المهم إيجاد موارد إضافية للمنظمة تمكنها من تطوير خدماتها الاستشارية التي توفرها للمستفيدين ورفع مستوى جودتها، من دراسات، واستشارات، ومعلومات صناعية، وفرص استثمارية، ودورات تدريبية، ومؤتمرات دورية متخصصة، واستخدام أساليب فعالة في الترويج لها وتسويقها.

وأرى أن المنظمة لديها خبرات وتجارب واسعة ومتعددة الجوانب، وتمتلك القدرة على تقديم المزيد من الخدمات الاستشارية والمعلوماتية المتطورة في المستقبل، وذات التأثير على مسارات التنمية الصناعية في منطقة الخليج واليمن، وهذا يتطلب تحسين قواعد البيانات لديها، وأساليب جمع ومعالجة وتحديث البيانات والعمل على ترقيتها لتصبح مورداً ربحياً مهماً للمنظمة. بالإضافة إلى ضرورة تطوير وتحسين مجالات تطبيقاتها، كما أنني أجد أنه من المفيد قيام "جويك" بإنشاء وتكوين برامج بحثية إستراتيجية حول القضايا الاقتصادية ذات الأهمية للصناعة والطاقة والمصادر الطبيعية، بحيث تنسجم مع متطلبات رؤية دول المجلس المستقبلية، وتلبي احتياجاتها المستقبلية من هذه البرامج.

وصل حديثاً ... إدارة المعلومات الصناعية، "جويك"

★ تقرير الأمين العام السنوي الثامن والثلاثون 2011
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

★ التقرير الرئيسي لدراسة الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

★ التقرير الإحصائي السنوي للأسمدة 2011
الجمعية العربية للأسمدة

★ الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون
الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي

★ التقرير السنوي 2011
الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات

★ التقرير السنوي 2011
صندوق التنمية الصناعية السعودي

★ التقرير السنوي 2011
بنك الكويت الصناعي

★ الكتاب الإحصائي السنوي
وزارة الاقتصاد الوطني - سلطنة عمان

★ التقرير السنوي 2011
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

★ OPEC Annual Report 2011
OPEC

★ Annual Report 2011
Saudi industrial Development fund

★ Annual Report 2011
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

★ Annual Report 2011
The Industrial Bank of Kuwait

★ GCC Conference and Industrial Exhibition 2012
GOIC-Gulf Organization For Industrial Consulting

★ Annual Report 2011
Gulf Investment Corporation

★ Industrial Statistic Guidelines and Metrology
United Nations Industrial Development Organization

★ Annual Report 2011
Gulf Petrochemicals & Chemicals Association

★ 17th world Aluminum Conference 2012
CRU-The Independent Authority

★ High Fructose Syrup
Primary Information

★ Carbon Fibers
Primary Information

★ Hydrochloric acid
Primary Information

★ Auto-disable Syringe
Primary Information

★ Invert Sugar
Primary Information

★ Global Active Pharmaceutical Ingredient Market (API) Trends, Competitive Landscape And Forecasts (2011-2016).
Markets And Markets

★ The 2011-2016 World Outlook for Insulins and Anti-Diabetic Hormones and Synthetic Substitute Pharmaceuticals.
ICON Group

★ Vaccines 2011-15: World Market Analysis, Key Players, and Critical Trends in a Fast-Changing Industry.
Kalorama Information

فعاليات صناعية قادمة

★ معرض عُمان للآلات الصناعية والأدوات والأجهزة والمعدات
IMTEX 2012
17 - 19 سبتمبر 2012
مسقط، سلطنة عمان

★ مؤتمر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للطاقة المتجددة
17 - 19 سبتمبر 2012
دبي، الإمارات العربية المتحدة

★ مؤتمر ومعرض لبنان للنفط والغاز LOGEC 2012
20 - 21 سبتمبر 2012
بيروت، الجمهورية اللبنانية

★ منتدى عُمان للاستثمار 2012
7 - 9 أكتوبر 2012
مسقط، سلطنة عمان

★ مؤتمر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمشاريع السكك الحديد 2012
15 - 17 أكتوبر 2012
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

★ منتدى الطاقة العالمي 2012 (WEF)
22 - 24 أكتوبر 2012
دبي، الإمارات العربية المتحدة

★ مؤتمر الألومنيوم العربي الدولي "عربال" 2012
19 - 21 نوفمبر 2012
الدوحة، دولة قطر

★ ملتقى الشرق الأوسط للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
20 - 22 نوفمبر
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

★ المنتدى السنوي السابع للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات GPCA
27 - 29 نوفمبر 2012
دبي، الإمارات العربية المتحدة

★ قمة المملكة لتكنولوجيا التكرير
24 - 28 نوفمبر 2012
الخبر، المملكة العربية السعودية

★ ملتقى الشرق الأوسط للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
11 - 13 ديسمبر 2012
دبي، الإمارات العربية المتحدة

★ مؤتمر ومعرض الكهرباء والماء
4 - 6 فبراير 2013
الدوحة، دولة قطر

أخبار الصناعة

اتفاق بين "واعد" و"صدارة" يهدف لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

صحيفة "الشرق الأوسط" الدولية

أعلنت شركة مركز "أرامكو – السعودية" لريادة الأعمال المحدودة "واعد" أنها أبرمت اتفاقاً، مع شركة "صدارة" للكيماويات، يهدف إلى دعم وتشجيع المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من الفرص الاستثمارية في مجمع الصناعات الكيماوية والبلاستيكية "بلاسكيم" المزمع إنشاؤه بجوار مجمع "صدارة" للكيماويات في مدينة الجبيل الصناعية الثانية شرق السعودية.

ويعد مجمع "بلاسكيم" مبادرة جديدة بين "صدارة" و"الهيئة الملكية للجبيل وينبع" تهدف إلى إنشاء مجمع صناعي عالمي المستوى للصناعات الكيماوية والتحويلية في الجبيل، كما تهدف إلى إتاحة الفرص الاستثمارية المتنوعة، من خلال إقامة مشاريع كيماوية وبلاستيكية مستقلة في المملكة، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى خلق الكثير من الفرص الوظيفية، وتوطين التقنيات اللازمة لتلك الصناعات. وسيوفر المجمع البنية التحتية والخدمات المساندة اللازمة. كما ستجذب مجموعة المشاريع المستهدفة منتجات جديدة تطرح لأول مرة في السوق السعودية، وبالإضافة إلى ذلك ستوفر المواد الأولية بدلاً من استيرادها لتصنيع منتجات محلية.

يذكر أن شركة "واعد" تأسست مؤخراً للقيام بدور ممول وحاضن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في السعودية، كما تسعى إلى تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية التي يتيحها الاقتصاد المحلي لرواد الأعمال والباحثين عن الاستثمار في المشاريع الكيماوية والبلاستيكية. وشركة "واعد"، مملوكة بالكامل لـ"أرامكو – السعودية"، في حين أن شركة "صدارة" هي مشروع مشترك بين "أرامكو – السعودية" وشركة "داو كيميكال".

خمسة مليارات دولار لتطوير البنية التحتية لمطارات الخليج

صحيفة "الوطن" – البحرين

توقع خبراء في قطاع الطيران أن تنفق المنطقة العربية 60 مليار دولار على تطوير مطاراتها وتوسيعها خلال السنوات الخمس المقبلة، لتلبية النمو السريع لحركة المسافرين، وتطوير البنية التقنية التي تسهلها وتضمن أمنها وسلامتها.

وقدر الخبراء خلال مؤتمر "سيتا" السنوي في العاصمة البلجيكية بروكسيل، أن نحو خمسة مليارات دولار من الإجمالي مخصصة لتطوير البنية التحتية التقنية في مطارات الخليج خلال السنوات الخمس المقبلة، في ظل منافسة متزايدة يشهدها القطاع بين المطارات الإقليمية والعالمية من جهة، وشركات الطيران الوطنية والخاصة لاستقطاب المسافرين من جهة أخرى.

وأكد رئيس منطقة الشرق الأوسط والهند وإفريقيا في "سيتا" هاني الأسعد أن مستوى الخدمات في بعض المطارات الخليجية يضاهي المستويات العالمية، خصوصاً المطارات الجديدة التي شيدت لتستوعب أعداداً ضخمة من المسافرين، إضافة إلى إدراج بنية تقنية حديثة للمراقبة وتسهيل إجراءات المسافرين.

وأكد أن معظم المطارات العربية تقدّم خدمات إجراءات السفر إلكترونياً، وتعتبر خدماتها متطورة أكثر من الكثير من الدول الغربية، لا سيما في منطقة الخليج.

قطر توفر 31 % من إمدادات الغاز الطبيعي المسال في العالم

صحيفة "الشرق" – قطر

أوضح تحليل مجموعة QNB حول قطاع الطاقة أن دولة قطر صدرت 74.8 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال خلال العام 2011، وهو ما يمثل 31 % من إمدادات الغاز الطبيعي المسال في العالم.

وقال التقرير إن الاستهلاك العالمي ارتفع بنسبة 2.5 % خلال العام 2011، ليصل إلى 247 مليون برميل مكافئ للنفط يومياً.

وأشار التقرير إلى أن النمو في تجارة الغاز الطبيعي المسال يظهر بوضوح في زيادة عدد الدول التي تصدر وتستورد الغاز الطبيعي المسال، ففي نهاية عام 2011، بلغ عدد منشآت إسالة الغاز الطبيعي 24 منشأة حول العالم، بطاقة إنتاجية تبلغ 278 مليون طن سنوي، وقد ارتفع حجم التجارة الفعلية في الغاز الطبيعي المسال بمعدل 20.7 مليون طن (9.4 %) خلال العام الماضي، حيث جاء ثلثا هذه الزيادة من دولة قطر، في حين جاء الباقي من اليمن والبيرو.

وذكر التقرير أن حصة الغاز الطبيعي المسال من الاستهلاك العالمي لا تزال صغيرة مقارنة مع حصة النفط. وبلغت تجارة الغاز الطبيعي المسال 6 ملايين برميل مكافئ للنفط يومياً خلال عام 2011، الأمر الذي يمثل 2.4 % من الاستهلاك العالمي من الطاقة، ويمثل حوالي عُشر حجم تجارة النفط العالمية. ويشير التقرير السنوي للطاقة العالمية -الذي صدر مؤخراً عن شركة "بريتيش بتروليوم"- إلى أن حجم تجارة النفط بلغ 55 مليون برميل يومياً خلال 2011.

قطر تسعى إلى استثمار 5 بلايين دولار في سوق الأوراق المالية الصينية

صحيفة "الحياة" الدولية

تقدمت قطر عبر "هيئة الاستثمار القطرية" بطلب للحصول على حصة بقيمة خمسة بلايين دولار ضمن برنامج "مؤسسات الاستثمار الأجنبية المؤهلة" الصيني، القناة الرئيسة للاستثمار الأجنبي في أسواق الأسهم والسندات الصينية.

وأبلغ وزير الطاقة القطري محمد بن صالح السادة الصحيفة أن الحصة ستستخدم لاستثمار إيرادات بيع الغاز إلى الصين في سوق الأوراق المالية الصينية، إلى جانب عمليات الطرح العام الأولي.

وتتجاوز الحصة التي تقترحها قطر كثيراً السقف الحالي للحصص في البرنامج، وهو بليون دولار للمستثمر الواحد، لكن وسائل إعلام رسمية أعلنت أن المسؤولين الصينيين يدرسون زيادة هذا الحدّ الأقصى. وأضافت الصحيفة أن 37 مؤسسة استثمارية مؤهلة، من بينها "بنك النروج المركزي" و"جهاز أبو ظبي للاستثمار" طلبت زيادة حصصها بما مجموعه 12.54 بليون دولار.

ويبلغ حجم الغاز المصدر من قطر إلى الصين 5 ملايين طن سنوياً. ويذكر أن وضع "المستثمر الاعتباري الأجنبي المؤهل" الذي أطلق عام 2002، هو أحد القنوات القليلة التي تسمح للاستثمار الخارجي بتداول الأسهم الصينية في إطار حصة محددة.

مؤتمر الألومنيوم العربي الدولي "عربال 2012" في الدوحة نوفمبر المقبل

"التعاون الصناعي" – بيان صحافي

أعلنت "ألومنيوم قطر" أن برنامج مؤتمر الألومنيوم العربي الدولي "عربال 2012" في نسخته الـ 16 والذي ستستضيفه الدوحة خلال الفترة من 19 إلى 21 نوفمبر 2012، سيشهد تركيزاً كبيراً على الفرص المستقبلية ضمن قطاع الصناعات التحويلية المرتبطة بالألومنيوم في منطقة الخليج، في الوقت الذي تستحوذ فيه دول مجلس التعاون الخليجي على ما نسبته 13 % من إجمالي الإنتاج العالمي وبواقع 3.6 مليون طن سنوياً.

وأشارت "ألومنيوم قطر" إلى أن دول المنطقة تمتلك البنية التحتية المطلوبة والمقومات الملائمة لقيام أية صناعة قائمة على مادة الألومنيوم الأولي، وأشارت الإحصاءات إلى استحواذ قطاع النقل على المرتبة الأولى من استهلاك الألومنيوم نصف المصنع خلال العام 2011 وبمقدار 11.869 ألف طن، بينما يتوقع أن يسجل مستوى جديد خلال العام الحالي ليصل إلى 12.753 ألف طن، ويتوقع أن يرتفع الاستهلاك لدى القطاع بنسبة 11 % خلال العام 2013. وجاء قطاع الإنشاءات ثانياً من حيث حجم الاستهلاك خلال العام الماضي وبحجم 11.844 ألف طن، ويتوقع أن يصل إلى 12.586 ألف طن، وبنسبة ارتفاع 8 % خلال العام 2013. وجاء في المرتبة الثالثة من حيث الاستهلاك قطاع الكهرباء، وبحجم استهلاك بلغ 5.574 ألف طن خلال العام 2011، ويتوقع أن يصل إلى 5.857 ألف طن في نهاية العام الحالي وبنسبة ارتفاع 7 % على الاستهلاك/الطلب في نهاية العام 2013.

1.1 تريليون دولار إنفاق قطاع الطاقة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

صحيفة "الحياة" الدولية

يشهد قطاع الطاقة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا موجة من المشاريع الرأسمالية الكبرى خلال العقد المقبل، وقدّرت شركة "بوز أند كو" أن تصل قيمة الإنفاق إلى 1.1 تريليون دولار، أي ربع الاستثمار العالمي في القطاع حتى العام 2020.

ولفت خبراء في "بوز أند كو" إلى أن البلدان المصدرة للنفط "حققت خطوات مهمة في تعزيز موقعها في الأسواق النفطية"، وأشار تقرير للشركة إلى أن المملكة العربية السعودية "باتت أحد أكبر الفاعلين في سوق البتروكيماويات مع شركتها الوطنية "سابك"، وأصبحت قطر أكبر مصدّر للغاز الطبيعي المسال في العالم خلال العقد الماضي، وكانت الإمارات رائدة في تطوير الغاز الطبيعي المسال".

وتوقعت وكالة الطاقة الدولية أن "تستحوذ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على 25 % من الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة، وأن تتصدر قائمة الإنفاق بلدان تملك موارد كبرى مثل المملكة العربية السعودية والإمارات والعراق وإيران".

وأشار تقرير "بوز أند كو"، إلى أن شركات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "تملك اليوم فرصة نادرة لمراجعة طريقة تطوير المشاريع الرأسمالية وإدارتها وتنفيذها".

أخبار الصناعة

75 مليار دولار كلفة مشاريع النفط والغاز بين عامي 2010 و2014

صحيفة "أخبار الخليج" – البحرين

كشف الرئيس التنفيذي لشركة "أبو ظبي لصناعات الغاز المحدودة" (غاسكو) محمد السويدي، أن كلفة مشاريع النفط والغاز في منطقة الخليج بين عامي 2010 و2014 بلغت 75 مليار دولار.

وأكد أن دولة الإمارات وإمارة أبو ظبي تحديداً ستكونان صاحبتي الإنفاق الأكبر على مشاريع النفط والغاز والبتروكيماويات خلال هذه الفترة باستثمار 40 مليار دولار، ولفت إلى أن قيمة مشاريع الغاز في أبو ظبي ستبلغ 25 مليار دولار.

وقال السويدي إن شركة بترول أبو ظبي الوطنية أنهت دراسة بعض المشاريع الجديدة التي ستلزم بعض الشركات النفطية الجديدة التي ستدخل سوق صناعة النفط والغاز في أبو ظبي للمرة الأولى في تاريخها.

وأكد أن قرار الشراكة بين "أدنوك" وبعض الشركات سيتخذ في وقت قريب من قبل المجلس الأعلى للبترول.

وأوضح السويدي أن تشغيل خط الأنابيب حبشان – الفجيرة لتصدير النفط الخام من أبو ظبي إلى العالم الخارجي من دون المرور بمضيق هرمز، سيبدأ نهاية هذا الشهر.

وأعلن أن أبو ظبي ستبني في الفجيرة محطة للتزود بالغاز الطبيعي المسال لتوفير حاجات الإمارات المتنامية من الغاز، وذلك من خلال تحالف بين شركتي "مبادلة" و"أبيبك". مشدداً على أن أبو ظبي وضعت خططاً للتوسع في استخدام الطاقة النظيفة.

المملكة تستحوذ على نصف مبيعات شركات البتروكيماويات الخليجية

صحيفة "اليوم" – السعودية

كشف تقرير سنوي حديث عن تحقيق قطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي نمواً بنسبة 13.5 % في قدرته الإنتاجية للعام الماضي، ليصل بذلك إلى 116 مليون طن، مقارنة بـ102 مليون طن لعام 2010، وذلك على خلفية عمليات التوسّع المستمرة في منشآت الإنتاج.

وأوضح التقرير الذي أصدره "الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات" (جيبكا)، أن نتائجه عكست استمرار قطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي في ترسيخ مكانته الرائدة على مستوى العالم. وأشار الى أن نسبة مساهمة المملكة في الحجم الإجمالي لمبيعات دول مجلس التعاون الخليجي ضمن قطاع البتروكيماويات، والذي بلغ 100 مليار دولار، تجاوزت النصف.

ووصف التقرير العام 2011 بأنه عام استعادة الحيوية بعد التراجع في الطلب الناتج عن الركود الاقتصادي للعام 2008، حيث سجل القطاع نمواً لافتاً في المبيعات والعائدات، وتقدّماً ملحوظاً في عمليات تطوير المشاريع الجديدة.

وقال الأمين العام لـ"الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات" الدكتور عبد الوهاب السعدون: يعكس استمرار الاستثمار وعقد مجموعة كبيرة من الاتفاقيات الجديدة، الدور الريادي الذي يلعبه قطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي. وأضاف "كان عام 2011 إيجابياً بشكل استثنائي بالنسبة للمملكة التي شهدت استمراراً لعمليات التوسّع، وساهم في تعزيز مكانتها كمركز ومحور حيوي لقطاع البتروكيماويات على مستوى المنطقة".

البحث في توزيع الإيرادات الجمركية في اجتماع الأمانة العامة لدول التعاون

صحيفة "الاقتصادية" الإلكترونية – السعودية

عقد في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الاجتماع الأول لفريق العمل المكلف باستكمال بحث توزيع الحصيلة الجمركية في الوضع النهائي للاتحاد الجمركي لدول المجلس، الذي من المقرر أن يبدأ العمل به في مطلع العام 2015.

وصرح مسؤول خليجي أن هناك ثلاثة خيارات مقترحة لآلية تحصيل الإيرادات الجمركية، الأول أن تكون هناك نسبة من الرسوم الجمركية المحصلة تخصص للدولة العضو التي تعمل كنقطة دخول أولى للبضائع إلى الاتحاد الجمركي، بينما توزع النسبة المتبقية من الحصيلة الجمركية المشتركة حسب التبادل التجاري بين دول المجلس.

ويتمثل الخيار الثاني في أن يتم اعتماد ما جاءت به توصيات الدراسة التي أجرتها الشركة الاستشارية في هذا الشأن بأن يتم تحصيل الإيرادات المشتركة، بحيث تحتفظ الدولة العضو التي تعمل كنقطة دخول أولى بنسبة 25 % من الرسوم الجمركية المحصلة من قبلها، وتحويل نسبة من إجمالي الإيرادات المحصلة إلى حساب صندوق مشترك لتنمية المشاريع المشتركة وتطوير الجمارك بنسبة 5 %، وتبقى النسبة المتبقية من الإيرادات (70 %) في تصرف دول المجلس توزع وفقاً لإحصائيات إجمالي حجم الإنفاق الاستهلاكي.

بينما يتضمن الخيار الثالث تثبيت استمرارية العمل بالآلية المتبعة حالياً في استيفاء الرسوم الجمركية وهي آلية المقصد النهائي، مع تطوير آليات تحصيل وتوزيع الإيرادات، بحيث تتم إلكترونيا. ومن شأن ذلك أن يدعم عملية إنهاء تسوية المقاصة أولاً بأول وفورياً بدلاً من الوضع الحالي الذي يتم يدوياً، وبالتالي سيعزز عمل الاتحاد الجمركي.

مجموعة السرّيع

التجارية الصناعية

ALSORAYAI GROUP

سجاد - موكيت - أقمشة - مفروشات

عالم يغطي العالم

متخصصون بتجهيز المشاريع

ص.ب. ١٥٦٣ جدة ٢١٤٤١ المملكة العربية السعودية

ت. الإدارة: ٦٩١٨٢٢٢ ٢ ٩٦٦+ تحويلة ١١٥ - ت مصنع: ٦٣٦٩٩٠٠ ٢ ٩٦٦+ - ف. ٦٣٧٧١٢١ ٢ ٩٦٦+

info@al-sorayai.com - contracts@al-sorayai.com - www.al-sorayai.com

العليا للمناطق الاقتصادية تفعل شراكة القطاعين العام والخاص

مدن أبو ظبي الصناعية تجعل الإمارة وجهة متميزة للاستثمار

حظيت المناطق الاقتصادية المتخصصة في العاصمة الإماراتية أبو ظبي بأهمية كبيرة من قبل الحكومة، فكان لها الأثر الواضح والدور المميز في المساهمة بالاتجاهات الاستثمارية الناجحة. وقد ترجمت هذه النجاحات من خلال حجم الاستثمارات التي وصلت إليها على المستويات كافة، وذلك مواكبةً لرؤية تحويل إمارة أبو ظبي - التي تتمتع بالازدهار الاقتصادي - إلى وجهة متميزة للاستثمار، مع الالتزام بتطوير البنى التحتية الصناعية، وتوفير المناخ الملائم لتحقيق قاعدة اقتصادية متنوعة المصادر.

وقد قامت المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة المعنية بتطوير وإدارة هذه المناطق الاقتصادية المتكاملة، بدفع عجلة التطور في القطاع الصناعي والاقتصاد المحلي، وذلك تحت عنوان "نصنع مستقبل المناطق الاقتصادية"، وضمن إستراتيجية تنتهج تطبيق أساليب العمل المتميزة والقدرات اللوجستية، لتوفير بنية تحتية متطورة تساعد المستثمرين على البدء في إنشاء مشاريعهم التجارية والصناعية. وتعمل المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة على بناء قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة المصادر، تقوم على تطوير وتشغيل وإدارة مناطق ذات طبيعة متخصصة وفي مواقع استراتيجية مهمة في إمارة أبو ظبي، وذلك لتلبية احتياجات محددة، والاستفادة من توفر رأس المال لإنشاء قطاعات صناعية متخصصة عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير البنى التحتية. كما تقوم المؤسسة بالعديد من الأنشطة الاقتصادية بطريقة العروض ذات القيمة والمبادرات التشغيلية للمستثمرين، بالإضافة الى خدمات متطورة، وبيئة عمل جاذبة ومشجعة، ومناخ يساعد المشاريع التجارية على الإنتاج الى جانب توفير بنى تحتية طبقاً لأرقى المواصفات العالمية، ومجمعات صناعية متخصصة تساعد على تحقيق فوائد كبيرة.

أبو ظبي الصناعية "ايكاد1"

أولى المناطق الصناعية هي مدينة أبو ظبي الصناعية "ايكاد1" (ICAD I) التي تبلغ مساحتها الإجمالية 14 كيلومتراً مربعاً، وتبعد ما يقارب 30 كيلومتراً عن مدينة أبو ظبي، حيث تقع على مقربة من ميناء مصفح الصناعي، بالإضافة إلى قربها من مطار أبوظبي الدولي.

وتحتوي المدينة المجهزة بمركز رئيسي للإدارة على مرافق عامة متنوعة مثل فندق، ومركز ثقافي وآخر لرجال الأعمال، وبنوك ومراكز تسوق، وعيادات طبية، كما تضم منطقة سكنية مجهزة بأرقى الوسائل لجميع المستويات من العاملين في المصانع.

وجهزت المدينة بشبرات بمواصفات عالية للصناعات الخفيفة التي تمكن المستثمر من الإنتاج بجودة وسهولة، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية الكفيلة بتأمين الخدمات للصناعات المتوقعة كافة. كما صممت المدينة لاستيعاب عدة قطاعات صناعية تم تجميعها معاً لتوفير أفضل الخدمات، منها: الصناعات الغذائية، والنسيجية، والخشبية، والهندسية، والبلاستيكية، والكيماوية، ومواد البناء، والصناعات التقنية العالية.

ومن أهم مميزات مدينة أبو ظبي الصناعية "ايكاد1"، أنها تجمع تحت سقف واحد جميع المؤسسات الحكومية المعنية بإصدار الرخص الصناعية، لتسهيل مراجعات المستثمرين بهدف الحصول على الرخص الصناعية، وذلك لتشجيعهم على الإسراع في عملية إقامة المصانع والبدء بالإنتاج. كما تتميز المدينة بوجود بنية تحتية نموذجية وعلى أرقى المستويات العالمية، في حين وصلت نسبة الإشغال إلى 100 % ، وقدر حجم الاستثمارات بأكثر من 6 مليارات درهم.

أبو ظبي الصناعية "ايكاد 2"

أما المنطقة الثانية التي تقع تحت مظلة المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة، هي مدينة أبو ظبي الصناعية الثانية "ايكاد 2" (ICAD II)، التي جاءت نتيجة شراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف إنشاء بنى تحتية طبقاً لأفضل المواصفات والمعايير العالمية، ولإقامة مشاريع ذات جودة عالية. وتغطي "ايكاد 2" مساحة 11 كيلومتراً مربعاً في منطقة مصفح، وتبعد عن مدينة أبو ظبي حوالي 30 كيلومتراً، وتضم قطعة أرض لإنشاء قطاعات صناعية متخصصة تضم الصناعات الكيميائية، والمنتجات البلاستيكية، والصناعات الهندسية، ومنتجات الأخشاب، ومواد البناء بالإضافة إلى قطاع صناعات النفط والغاز، والخدمات المرتبطة بهما.

ويبلغ الطول الإجمالي لطرق المدينة الصناعية 27 كيلومتراً، وتمتد خطوط الصرف الصحي 21 كيلومتراً، بالإضافة إلى خطوط بطول 60 كيلومتراً لتصريف مياه الأمطار، وخط أنابيب الغاز يمتد 21 كيلومتراً.

ويقدر حجم الاستثمارات في مدينة أبو ظبي الصناعية الثانية بمبلغ 11 مليار درهم، هي رأس المال وأصول التشغيل. بينما تبلغ قيمة البنى التحتية للمدينة وفق العقود المبرمة 450 مليون درهم، بالإضافة إلى العقود المبرمة مع الجهات المعنية لتوفير الكهرباء والماء والاتصالات وغيرها من البنى التحتية الأساسية للمشروع.

أبو ظبي الصناعية "ايكاد 3"

في ذات التسلسل ووفق الإستراتيجية الشاملة التي قامت المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة بوضعها تم إنشاء مدينة أبو ظبي الصناعية الثالثة "ايكاد3" (ICAD III) التي تغطي مساحة 12 كيلومتراً مربعاً، طبقاً لأفضل المواصفات والمعايير العالمية وبواسطة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف تلبية متطلبات الاستثمار الصناعي، وتقديم الدعم التشغيلي للمستثمرين والعملاء.

وقد خُصصت مدينة أبوظبي الصناعية الثالثة لإنشاء قطاعات صناعية شاملة، وتضم المدينة التي تشهد إقبالاً كبيراً من قبل المستثمرين منذ الإعلان عنها، قطاعات متخصصة تشمل صناعات المركبات الكيميائية، وصناعة مواد البناء، والصناعات الهندسية.

يذكر أن المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة المسؤولة عن هذه المدن الصناعية، تم تأسيسها بدعم حكومي، طبقاً للدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة للمناطق الاقتصادية المتخصصة، وتتحمل المؤسسة بشكل مباشر مسؤولية تأسيس وإدارة و تطوير مناطق اقتصادية متكاملة لدفع عجلة التطور في القطاع الصناعي والاقتصاد المحلي. وإلى جانب المدن الصناعية الثلاث في أبو ظبي هناك مشاريع أخرى، منها: مدينة أبو ظبي الصناعية 4، ومدينة أبو ظبي الصناعية الخامسة (مدينة السيارات) (ايكاد 5)، ومدينة العين الصناعية ومدينة إنتاج مواد البناء في الغاية، والمدن السكنية للعمال.

أخبار جويك

ورشة عمل للتوعية في مجال تكنولوجيا المعلومات

تحرص "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) على رفد موظفيها بشكل دائم بكل التطورات الحاصلة في المجالات التي من شأنها رفع الكفاءة التشغيلية وتطوير المهارات، وذلك تماشياً مع إستراتيجية المنظمة. لذلك نظمت إدارة تقنية المعلومات في المنظمة ورشتي عمل للتوعية في مجال تكنولوجيا المعلومات-IT Awareness Work shop خصصتا لنقل التكنولوجيا والمعرفة التقنية لجميع موظفي "جويك"، تحت عنوان "كيف تكون جزءاً من الشبكة الاجتماعية؟"، وهدفت إلى مساعدة الموظفين على معرفة مختلف المعلومات عن المواقع الاجتماعية، وخصوصاً موقعي "تويتر" و"فايسبوك"، والتطبيقات المختلفة وكيفية عملها، ومجال استخدام المنظمة لهذه التقنية.

دورة تدريبية لموظفي "جويك" حول المؤشرات الاقتصادية الكلية

عقدت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) دورة تدريبية حول "المؤشرات الاقتصادية الكلية" لموظفيها المتخصصين في مجالات التحليل الاقتصادي والمالي وبيئة الأعمال، تناولت موضوع المؤشرات الاقتصادية الكلية ومدلولاتها وآثارها على متخذي القرارات الاستثمارية، لا سيما في القطاع الصناعي.

واستعرضت الدورة موضوعات متعددة، كمراجعة بعض المفاهيم الاقتصادية الأساسية، وأهمية البيانات والمعلومات الاقتصادية في اتخاذ القرارات ووضع السياسات ومصادرها، ومفاهيم العرض والطلب، وتوازن السوق والتوازن العام في علم الاقتصاد، والتعريف بالفروقات بين الاقتصاد الكلي والجزئي في التحليل الاقتصادي، وماهية المعلومات التي تقيس وتعكس الأداء الاقتصادي والمالي ودلالاتها على القطاع الصناعي.

كما تناولت الدورة التدريبية المؤشرات المتعلقة بقياس النشاط الاقتصادي الكلي، والتي تشمل النتائج المحلية الإجمالية ومكوناتها وقياسها، والأرقام القياسية للأسعار، ومفهوم التضخم وأسبابه وآثاره على قرارات الاستثمار والصناعة، ومعدلات البطالة ومستويات الأجور، ومستوى التشغيل والإنتاجية، والطلب الكلي وعلاقته بالبطالة والتضخم والدورة الاقتصادية.

وقدمت الدورة المؤشرات الخاصة بسوق النقد والسياسة النقدية التي تشمل أبعاداً متعددة منها: عرض النقد، ومكوناته، ودرجة السيولة، وأسعار الفائدة، وحجم الائتمان، وهيكل السوق النقدي، والبنك المركزي، وأهداف السياسة النقدية، وأدوات السياسة النقدية، وآثار السياسة النقدية على الاقتصاد والقطاع الصناعي.

وكانت المؤشرات الخاصة بالموازنة العامة والسياسة المالية من المحاور المهمة في هذه الدورة، وتناولت الإنفاق العام ومكوناته وآثاره الاقتصادية وآثاره على القطاع الصناعي، واشتملت على الضرائب ودورها في السياسة المالية، وعجز الموازنة وطرق تمويلها، وآثار عجز الموازنة على عرض النقود، والتضخم والبطالة، وحجم السيولة، كما عرضت المؤشرات الخاصة بالموازنة العامة، إلى جانب التداخل بين السياسة المالية والسياسة النقدية. وعرضت الدورة المؤشرات الخاصة بسوق الأوراق المالية التي تضم رأسمالية السوق، والعمق المالي للسوق، وعدد الشركات المدرجة، وصانعي السوق، والعوامل المؤثرة في الأسعار، وأسباب انهيار أسواق المال، والأزمات المالية.

ورش عمل ترويجية لنتائج الخارطة الصناعية

تعقد "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) ورش عمل ترويجية لنتائج دراسة الخارطة الصناعية في دول المجلس التعاون الخليجي التي أطلقتها رسمياً في السادس من شهر يونيو الماضي. وستعقد هذه الورش في عدد من غرف التجارة والصناعة في الدول الأعضاء، ابتداء من شهر سبتمبر 2012، وستتناول أبرز ما جاء في الخارطة الصناعية من نتائج للبحث في السبل الآيلة إلى تحويل توصيات الخارطة إلى خطط عمل مستقبلية. إضافة إلى مناقشة أبرز الفرص الاستثمارية في مجال الصناعات الغائبة والقطاعات الصناعية المستهدفة مستقبلاً في دول المجلس، والتي سيستفاد منها في طرح الفرص الواعدة.

دورة تدريبية في "إدارة وتدقيق الطاقة في الصناعة"

تعقد "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) دورة تدريبية باللغة الإنكليزية بعنوان "إدارة وتقييم استخدام الطاقة في المصانع"، وذلك في الفترة، بين 4 و8 نوفمبر 2012.

تهدف هذه الدورة التدريبية إلى تعزيز مهارات العاملين في مجال الطاقة في المصانع على فهم وتحسين كفاءة استخدام الطاقة. وسيتمكن العاملون من تحديد وسائل الحفاظ على الطاقة في مختلف المعدات والمرافق في المصانع، مما يساعد على زيادة هوامش الأرباح، من خلال تحقيق وفرة في استخدام الطاقة.

وتعتبر هذه الدورة التدريبية فرصة جيدة للعاملين في المنشآت الصناعية للتعرف عن كثب على مجالات ترشيد الطاقة، والفرص المتاحة لتوفير الطاقة التي تساعد على زيادة الإنتاجية بتكلفة أقل أو دون تكلفة، كما تساعد على زيادة القيمة المضافة للمنتج عبر تتبع تلك الفرص، بالإضافة إلى تقليص أماكن الهدر في الطاقة.

"جويك" و"DNMconnect" تنظمان منتدى المخترعين

تطبيقاً لتوصيات مؤتمر الصناعيين الثالث عشر الذي عقدته "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك)، مطلع العام الجاري في الرياض في المملكة العربية السعودية، تقوم المنظمة بالتعاون مع شركة (DNMconnect) بإطلاق مبادرة لعقد منتدى المخترعين الخليجيين خلال العام 2013 وهذا المنتدى كان من أبرز توصيات المؤتمر.

ويعد منتدى المخترعين الخليجيين حدثاً فريداً من نوعه في دول المنطقة، وهو يقوم على تبني فكرة استعراض أعمال المخترعين الخليجيين والترويج لها، وإتاحة الفرصة للمستثمرين والمؤسسات الصناعية والجامعات وبنوك التنمية لاستقطاب الاختراعات والابتكارات الناجحة.

ويهدف المنتدى إلى استخدام البحث والتطوير والمكتسبات الصناعية في دول مجلس التعاون في تفعيل الرأس المال البشري بالمنطقة للمنافسة في القرن الحادي والعشرين، إذ يشكل هذا الحدث منبراً للمخترعين والمبدعين في مجالات الأعمال التجارية/الصناعية، وشبكة للتعاون المتبادل واكتساب الخبرة والحصول على الفرص المتاحة في مختلف الجوانب التنموية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي، بما يعود بالنفع على الاقتصادات الوطنية والمواهب البشرية.

وتتركز الجهود حالياً على استقطاب الرعاة وحشد الدعم للمنتدى، حيث سيقام خلال المرحلة المقبلة حفل تدشين لمناقشة جدول أعمال برنامج المنتدى في مدينة الدوحة بدولة قطر، خلال شهر ديسمبر 2012.

"جويك" و"رامتان" تنظمان معرض وملتقى الخليج الدولي للمناولة والشراكة الصناعية في السعودية

تعتزم "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) بالشراكة مع مؤسسة "رامتان" لتنظيم المؤتمرات والمعارض، إقامة "معرض وملتقى الخليج الدولي للمناولة والشراكة الصناعية"، وذلك في مدينة الظهران بالمملكة العربية السعودية في الفترة المقترحة من 18 إلى 20 فبراير 2013.

ويأتي تنظيم هذه الفعالية انطلاقاً من سعي "جويك" لتعزيز الربط الصناعي، وإجراء التوافقات والشراكات الصناعية على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث تعتبر من الوسائل المهمة التي تسعى إليها المنظمة من خلال برنامجها الخليجي للمناولة والشراكة الصناعية (GCC SPX).

وستعقد على هامش "معرض وملتقى الخليج الدولي للمناولة والشراكة الصناعية" لقاءات ثنائية بين موردين وآمرين بالأعمال لقطاعات صناعية متنوعة سيتم الإعلان عنها في حينه.

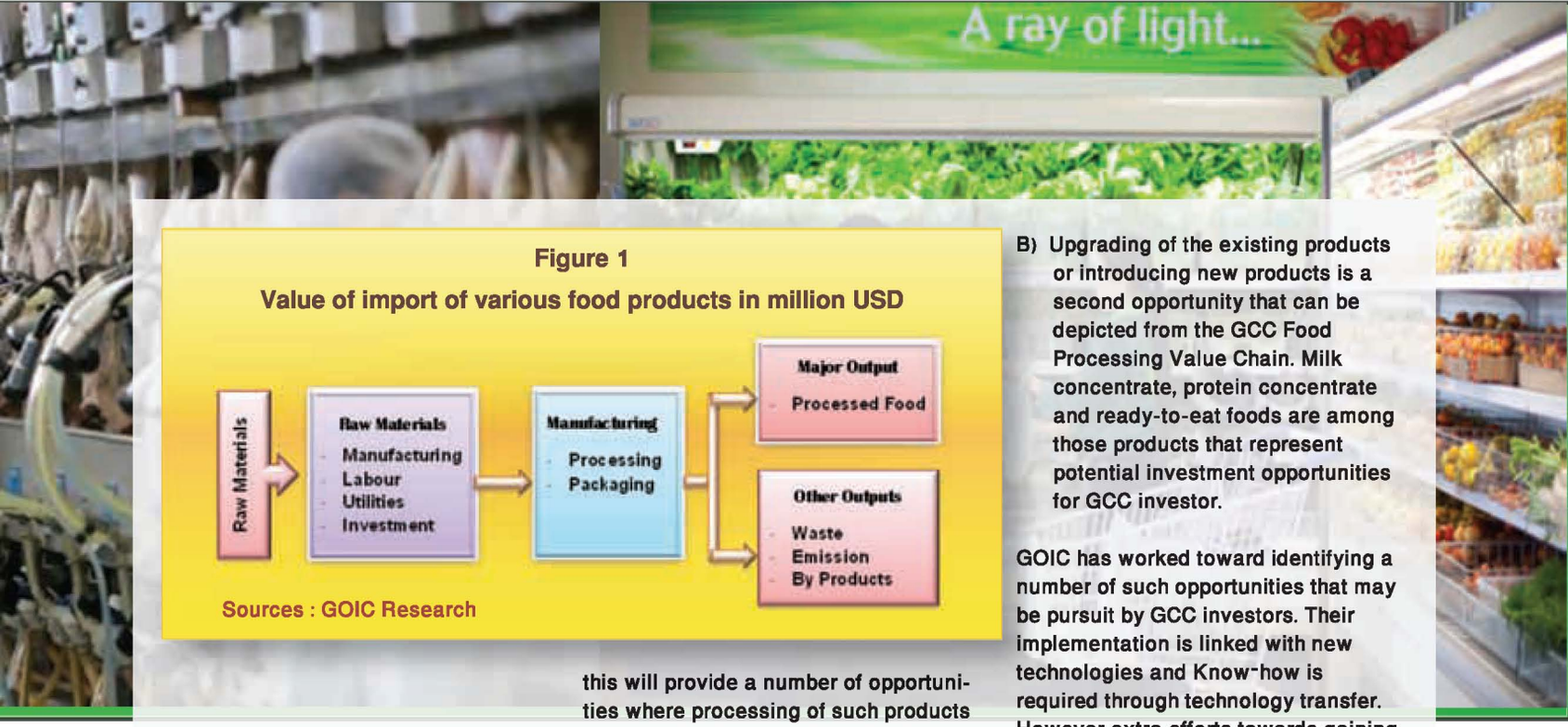

Figure 1

Value of import of various food products in million USD

Sources : GOIC Research

consumption. In food processing, raw materials and other inputs such as capital and labors, move into manufacturing units. Within the manufacturing units, boundaries processing takes place and inputs are changed into products. During this, other items are also generated such as "by-products, wastes and emissions". See figure 2. It is apparent that value is being added to the product as it moves from one step of processing to the other. Raw Tomato will have different value as it is transformed to tomato paste and the difference in this represents the value added to raw tomato.

For GCC countries most of the food's primary inputs, are not available within its market boundary. They are either imported in their primary forms, such as oil seeds for vegetable oil extraction, or intermediate form for further processing such as the case of raw sugar for refining and packaging.

GCC Opportunities on Food Processing:

The gap in GCC food supply has two folds. The growth in population is growing at staggering figures across the region, and the limited number of supplies source. Recent major efforts to address these issues, included in addition to other measurements, working with other countries to gain access to land where crops that secure avail food supplies in primary forms to the GCC markets. Looking into the GCC Food Processing Value chain, this will provide a number of opportunities where processing of such products can be taken into consideration by GCC investors.

A) Capacity upgrade is an immediate opportunity in both sugar and vegetable oil refining. Both the industrial and marketing experience have been gained by GCC manufacturers in these activities. Safola of Saudi Arabia and of Kuwait are two cases in point. Current GCC vegetable oil refining is at the level of 1 million ton annually. GCC vegetable refined oil and sugar are now capturing shares in most of the near-by regions. Such capacity upgrade could be linked to growing sugar cane, obtaining raw sugar and then moving it to be refined at GCC sugar refining.

B) Upgrading of the existing products or introducing new products is a second opportunity that can be depicted from the GCC Food Processing Value Chain. Milk concentrate, protein concentrate and ready-to-eat foods are among those products that represent potential investment opportunities for GCC investor.

GOIC has worked toward identifying a number of such opportunities that may be pursuit by GCC investors. Their implementation is linked with new technologies and Know-how is required through technology transfer. However extra efforts towards gaining leadership in these technologies through research and development is a must to long term horizon.

References:

1. GCC Industrial Map Reports May 2012.
2. Value Net (Breaking the Supply Chain to Unlock Hidden Profits) - David Bovet and Joseph Martha.
3. The Art of Start, Guy Kawasaki
4. Supply Chain Strategies, Customer-Driven and Customer-Focus
5. Value chain for Nutrition, By Corinna Hawkes, June 2011 prepared for IFPR 2020 International conference 'Leveraging Agriculture for Improving Nutrition and Health.

Figure 3

Vegetable Oil Extraction Value Chain

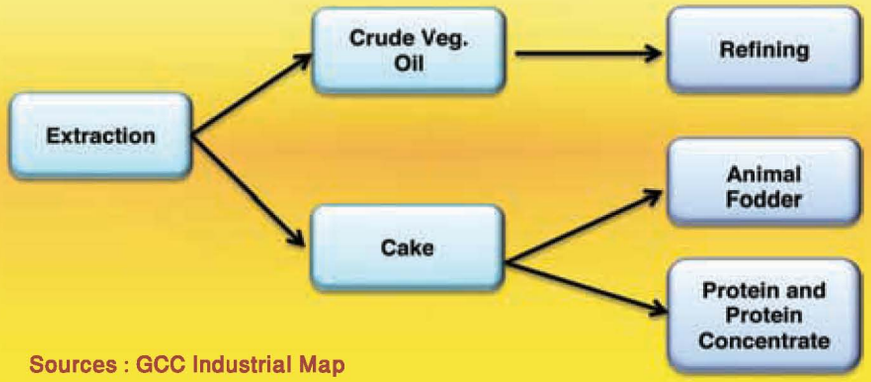

Sources : GCC Industrial Map

GCC Food Processing: Opportunities Through the Value Chain Analysis

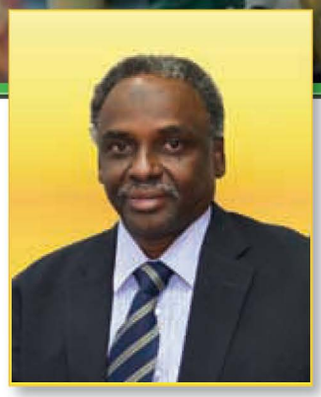

Ismail Elshafei
Director Industrial Investment Department
Member of the Energy Institute, London, UK.
Fellow: Sudanese Engineering Society
Engineering Consultant,
Engineering Council. Khartoum, Sudan.

In this article, we are attempting to explore the available options for the GCC Industries to leverage its Food Processing Value Chain to further diversify its economic activities, increase the added value and meet the consistently growing demand for processed food products.
Current accumulated investment in GCC Food Processing, according to GCC Industrial Map Study, is estimated to be around US $ 14 which has been invested in more than 1500 establishments. The GCC Industrial Map study has revealed the fact that, the GCC countries current imports of food products stood at level of US $ 30 billion. Most of this market demand is met through imports of products in their final form. Recently, the Ministry of Finance and Economics of the State of Qatar has pointed that the food prices are expected to increase by 60% due to the constrains in supply of food inputs from the developing world.

These facts indicate that a major challenge in the GCC food supply chain exists. But simultaneously this challenge presents the GCC industry with a wide range of opportunities that may be exploited, by GCC industrial investors, to increase the industrial output and further diversify their products portfolio. The Value Chain Analysis chain approach proved to be a strong tool towards identifying such opportunities.

Value Chain Analysis:

Value Chain is defined as the chain of processing or steps through which value is added to the product as it moves from primary stage to the final stage when it is ready for direct

Figure 1

Value of import of various food products in million USD

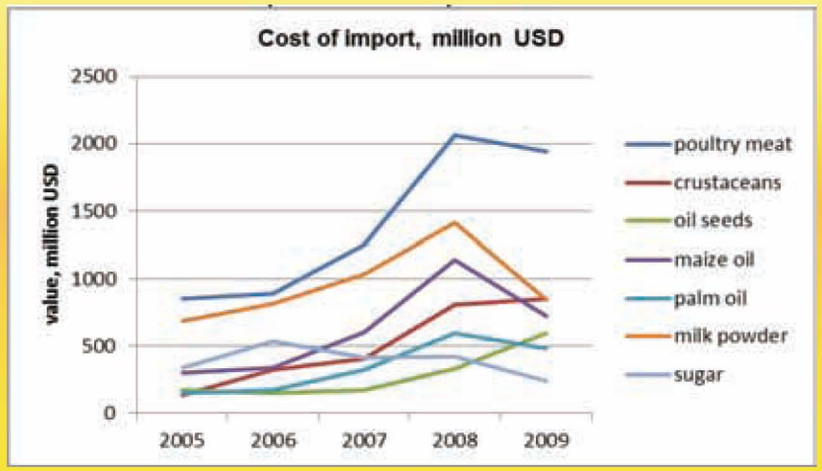

Sources : GCC Industrial Map

الصناعات الصغيرة والمتوسطة.. الخيار الإستراتيجي

لا يخفى على المتابع للشأن الصناعي في منطقة الخليج أهمية الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق توازن اقتصادي بين القطاعات المختلفة المكونة للاقتصادات الدول، وهو التوازن الذي دأبت حكومات دول الخليج في الفترة الأخيرة على خلقه بالشكل الذي يؤمن لتلك الدول استقراراً اقتصادياً على المدى المتوسط والطويل، خصوصاً مع تزايد الرغبة لدى تلك الحكومات في تقليل الاعتماد على النفط ومشتقاته كأساس لاقتصاداتها.

وتشير إحصاءات إدارة المعلومات الصناعية (IMI) في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" في هذا الصدد إلى وجود 9251 منشأة صغيرة في دول الخليج يبلغ حجم استثماراتها الإجمالي حوالي 409 مليار دولار أميركي، في حين أنها تشغل عماله تقدر بحوالي 373770 عاملاً، حيث تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة على رأس القائمة من حيث عدد المنشآت الصغيرة، إذ توجد فيها 4414 منشأة صغيرة باستثمارات تبلغ 104مليار دولار تقريباً. تليها المملكة العربية السعودية بحوالي 2422 منشأة باستثمارات تبلغ حوالي 203 مليارات دولار وبعدد عمال يبلغ 91 ألفاً تقريباً. ثم تأتي سلطنة عمان بعدد منشآت يصل إلى 1023، وباستثمارات تقدر بحوالي 479 مليون دولار، يعمل فيها 29638 عاملاً. وبعدها تحل مملكة البحرين بـ 639 منشأة صغيرة يستثمر فيها حوالي 252 مليون دولار، وبعمالة تبلغ 26527 عاملاً. تليها دولة قطر التي يبلغ عدد منشآتها الصغيرة 390 باستثمارات تقدر بحوالي 227 مليون دولار، وعدد عمال يصل إلى 17537. أما دولة الكويت ففيها 363 منشأة صغيرة بإجمالي استثمارات يبلغ 275 مليون دولار، وعمالة تقدر بحوالي 14173عاملاً.

أما فيما يتعلق بالصناعات المتوسطة فالشهد دول الخليج ارتفاعاً ملحوظاً في أعدادها، حيث يبلغ إجمالي عددها في المنطقة 2208منشأة متوسطة بإجمالي استثمارات يبلغ 708 مليارات دولار تقريباً، يبلغ عدد العمال الإجمالي فيها حوالي 195615عاملاً.

قراءة تلك الأرقام تعطي مؤشراً واضحاً على أن هناك سوقاً صحية وأرضية صناعية مناسبة في المنطقة، ورغبة كبيرة لدى القطاع الخاص في الاستثمار في المجالات الصناعية المختلفة. فمحصلة الأرقام الآنفة الذكر والتي توضح أن إجمالي عدد المصانع الصغيرة والمتوسطة في الخليج يفوق الحد عشر ألف مصنع يعمل فيها أكثر من ٥٦٠ ألف عامل وموظف، وبحجم استثمار بلغ 12.7 مليار دولار أميركي ما هو إلا إثبات أن القطاع الخاص عازم على المضي بحوره في عملية التنمية الصناعية الخليجية، وذلك كجزء أصيل وداعم أساسي لخطط الدول والحكومات الرامية إلى تنويع مصادر الدخل، وزيادة حجم التصدير، والتحول مرحلياً من اقتصادات نفطية إلى اقتصادات صناعية قادرة على مواجهة التكتلات الصناعية الأخرى، خصوصا مع توافر العديد من مقومات النجاح الأساسية التي تعمل على تقليل تكلفة الإنتاج وتحسين مستوى الإنتاج ومن أهمها انخفاض تكلفة الطاقة التي تحتاجها المصانع، وتوفر منافذ تصديرية متعددة، وتزايد الطلب المحلي والإقليمي للمنتج الخليجي الصنع.

لا شك في أن التوجه نحو زيادة حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول الخليج سيكون الخيار الإستراتيجي الذي من خلاله يمكن للدول أن تقوم بمواجهة العديد من تحديات المستقبل، ليس أقلها توظيف الكوادر الوطنية أو التوجه العالمي نحو اقتصادات الطاقة البديلة.

ياسر بن عبد العزيز الغسلان

رئيس التحرير

The Industrial Market
Intelligence Portal

برنامج معلومات الأسواق الصناعية
البـــوابة التفاعليـــة

www.imi.goic.org.qa

GOIC

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

MIOP TCD ITA ISP IMI SPX

www.goic.org.qa

بوابة معلومات الأسواق الصناعية (IMI)

برنامج المعونة الفنية الصناعية (TTA)

برنامج فرص الاستثمار الصناعي (MIOP)

برنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD)

برنامج الدراسات والسياسات الصناعية (ISP)

برنامج المناولة والشراكة الصناعية (SPX)

ص . ب : 5114 الدوحة - قطر هاتف : 974 44858888+ فاكس : 974 44831465+ البريد الإلكتروني : goic@goic.org.qa